جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أثر النزاعات الإثنية في غرب إفريقيا على الأمن الأوروبي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:
العيفة رقية

تحت إشراف الأستاذ:
شايب بشير

بوزوالغ خالد	رئيسا	جامعة سكيكدة
بشير شايب	مشرفا و مقررا	جامعة سكيكدة
براك صورية	عضوا مناقشا	جامعة سكيكدة

السنة الجامعية 2016 / 2017

ملخص

تتناول الدراسة النزاعات الاثنية في غرب إفريقيا و تأثيرها على الامن الأوروبي حيث برزت النزاعات الاثنية بعد الحرب الباردة كنوع جديد من النزاعات التي احتلت مكانة كبيرة وتعتبر منطقة غرب إفريقيا من الأقاليم التي تعاني من تنوع اثني كبير أصبح يشكل عامل لا امن في المنطقة خاصة عند استغلاله

أضحت منطقة غرب إفريقيا مند بداية القرن 21 فاعلا دو أهمية على الساحة الدولية ودالك عن طريق التحديات الأمنية التي تفرزها من هجرة بنوعيها , جريمة منظمة, ...هدا إضافة إلى الموقع الجيواستراتيجي التي تحتله هده الدول

هدا كله في ظل نظام سياسي هش ساهم في انتقال التهديدات إلى دول و أقاليم أخرى كأوروبا ا ما حتم على هده الأخيرة إعادة برنامجها فيما يخص الدور الذي تلعبه هده الدول في تحقيق الامن و العمل على مواجهة هده التحديات بتيني مختلف الآليات و الطرق لإعادة امن المنطقة مراعية امن مجتمعاتها بكل مستوياته من جهة و المحافظة على مصالحها من جهة أخرى

The study deals with the ethnic conflicts in West Africa and their impact on European security. The post-Cold War ethnic conflicts emerged as a new type of conflict that took a great place. The West African region is considered to be a security factor in the region, Since the beginning of the 21st century, the West African region has become an important player in the international arena and through the security challenges that result from the migration of both types, organized crime ... This is in addition to the geostrategic location occupied by these countries
All this in light of the fragile political system contributed to the transfer of threats to other countries and regions such as Europe, which necessitated the latter to restore its program in relation to the role played by these countries in achieving security and work to address these challenges by the various mechanisms and ways to restore the security of the region The security of their societies at all levels, on the one hand, and the preservation of their interests on the other hand

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم بعد الحرب الباردة تحولات كبيرة شملت مختلف المجالات التكنولوجية والصناعية تماشى مع هدا التطور تطورا في العلاقات الدولية و النظريات المفسرة لها حيث شكلت هده التغيرات و التحولات سمات النظام الدولي الجديد و لعل من ابرز هده التغيرات تغير في طبيعة النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخلها , و بروز الأقليات و الجماعات الاثنية على الساحة الدولية كقوى جديدة في عدد من دول العالم تطالب بحقوقها . حيث تصاعدت حدة النزاعات الاثنية و أصبحت احد القضايا الهامة التي جلبت اهتمام المجتمع الدولي لما تحدثه من أثار تتعدى حدود الدول.
و تعتبر القارة الإفريقية من أكثر القارات التي تحوي عددا هائلا من الاثنيات التي اضحت تشكل تهديدا بالنسبة لها و دالك بعد تفاقم النزاعات الاثنية و انتشارها فقد أصبحت ترادف في أحيان كثيرة مصطلح العنف و الحرب الأهلية خاصة في إقليم غرب إفريقيا, و دالك لأسباب تاريخية كالاستعمار إضافة إلى بث ثقافة العداء و الكره من خلال تفضيل قبائل بعضها عن بعض .و باعتبار أن اغلب هده الدول هي دول تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية و سياسية فقد تعددت أسباب النزاعات فيها و تداخلت ما بين سبب و نتيجة أدت إلى ظهور كم هائل من التهديدات الجديدة العابرة للقارة , من هجرة ,جريمة منظمة و إرهاب ,حيث لم يعد التهديد يشمل المنطقة نفسها بل امتد ليشمل مناطق و أقاليم أخرى و أصبح يمس أمنها و امن مجتمعاتها بمختلف مستوياته خاصة الامن الأوروبي بالتحديد الذي يعتبر الوجهة الأولى لهده التهديدات .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في تحليله لأهم القضايا التي برزت بعد الحرب الباردة و التي كان لها تأثيرا كبيرا على الدول إلى جانب معالجة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء اندلاع النزاعات الاثنية في منطقة غرب إفريقيا باعتبارها ظاهرة مركبة و معقدة تتداخل أسبابها

أسباب اختيار الموضوع:

على ضوء أهمية النزاعات الاثنية على أجندة قضايا السياسة العالمية و محاولة معرفة مدى تأثيرها تبلورت معنا مبررات اختيار الموضوع استنادا إلى الدوافع الآتية

مبررات ذاتية :

الاهتمام الشخصي بموضوع الاثنية و السعي لمحاولة اكتشاف حيثياته .
الرغبة في استكمال البحث في الموضوع مستقبلا .

مبررات موضوعية:

أهمية النزاعات الاثنية في منطقة غرب إفريقيا بالتحديد باعتبارها منطقة جيوسياسية حساسة تجمع مصالح دول كبرى , و انعدام الامن فيها يؤدي إلى التأثير فيها من جهة على مصالح هده الدول و على أمنها من جهة أخرى .

تعتبر إفريقيا القارة الأكثر تميزا بظاهرة النزاعات الاثنية و التي أدت إلى زيادة الحروب الأهلية فيها و زيادة تأثيراتها .

إشكالية الدراسة:

تعالج هده الدراسة النزاعات الاثنية في غرب إفريقيا و الأسباب وراء نشوب هده الأخيرة إضافة إلى انعكاساتها على الامن الأوروبي التي أصبحت تؤرق هدا الأخير وتزيد من أعباءه .

و عليه فالإشكالية الأساسية للدراسة هي كالأتي:

- إلى أي مدى تؤثر النزاعات الاثنية في غرب إفريقيا على الامن الأوروبي ؟

وتندرج تحت هده الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أسباب النزاعات الاثنية في منطقة غرب إفريقيا؟

- هل يؤدي التنوع الاثني بالضرورة إلى النزاع ؟

- ما علاقة النزاعات الاثنية في غرب إفريقيا بالأمن الأوروبي ؟

فرضيات الدراسة:

كلما زاد التنوع الاثني كلما اثر دالك سلبا على البلدان الموجودة فيها.

انعدام الديمقراطية و غياب التوزيع العادل للثروة يؤدي إلى نشوب النزاعات الاثنية .

الحكم الراشد و التنمية مفتاح حل النزاعات الاثنية في غرب إفريقيا .

أدبيات الدراسة :

تعددت الدراسات التي تعرضت لموضوع النزاعات الاثنية عامة و في إفريقيا خاصة إلا أن معظمها أهمل أو لم يركز على تأثيرات و انعكاسات هده لأخيرة على خارج إقليمها و تتمثل هده الدراسات في

محمود أبو العينين إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا , الطبعة الأولى الدار الجامعية للنشر و التوزيع و الطباعة غربان ليبيا 2008 و قد قدم أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفجر الصراعات الاثنية في القارة الإفريقية حيث تطرق إلى بعض بؤر التوتر و النزاعات . و قد ركز دراسته على تناول الظاهرة العرقية من منظور سياسي بحث من حيث علاقة تلك الجماعات الاثنية بالدولة و المحيط الخارجي

سمية بلعيد النزاعات الاثنية في إفريقيا و تأثيرها غلى مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير

حيث قدمت دراسة نظرية للنزاعات الاثنية و أسبابها كما تطرقت إلى مكانة هده الأخيرة في القضايا الدولية و مدى تأثيرها على مسار الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا أنها لم تركز كثيرا على نتائج النزاعات الاثنية

مرابط رابح اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو رسالة دكتورا,جامعة باتنة 2009 و التي ركز فيها على دور الأقليات العرقية و أثرها على استقرار الدول أخدا حالة كوسوفو نموذجا حيث اعتبر أن الأقلية لا تشكل خطرا إن لم تسييس أو تلاعبت بها أيادي خارجية مركزا على حالة انفصال إقليم كوسوفو عن صربيا المنفصلة بدورها عن يوغسلافيا

إلا انه لا يمكن حصر أسباب ثوران الجماعات الاثنية في الأطراف الخارجية فقط بل هناك أسباب أخرى ذات أهمية تؤدي إلى نشوب النزاعات الاثنية كتهميش هاته الجماعات. هدا من جهة كما استخدم مفهوم العرق كمرادف لمفهوم الاثنية رغم أن العرق هو من المفاهيم القريبة للاثنية و لا يعني الاثنية و دالك باعتباره ينحصر في مشترك واحد

Stefan wolf. ethnic conflict a global perspective oxford university

ركز في دراسته على النزاعات الاثنية و تأثيراتها و اعتبر أن المتضرر الأول من النزاعات الاثنية هي الدول نفسها التي تشهد النزاع و قد درس النزاعات بصفة عامة كالنزاع في كوسوفو سيراليون

سلافة عبد الرحمن الصراعات في القارة الإفريقية دراسة حالة السودان مذكرة مكملة لنيل ماجستير العلوم في العلاقات الدولية , وقد ركزت هده الدراسة على طبيعة الصراعات في إفريقيا مع تركيزها على أهم عوامل الصراعات الداخلية في إفريقيا

تختلف دراستنا عن نظيرتها في :
التركيز على النزاعات الاثنية في غرب إفريقيا بالتحديد بعد فترة الحرب الباردة و التعرف على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تفجر النزاعات في المنطقة بالإضافة إلى التركيز على انعكاسات هده الأخيرة ليس فقط على الأقاليم الموجودة فيه وإنما على الدول الأوروبية ,خاصة مع التغير في مفهوم الامن و ظهور العولمة و التطور التكنولوجي

حدود الدراسة:

حدود زمنية: تتناول الدراسة النزاعات الاثنية في غرب إفريقيا و تأثيراتها و التي برزت بعد الحرب الباردة مع التغير في مفهوم الامن إلى يومنا هدا

حدود مكانية: تركز الدراسة على منطقة غرب إفريقيا مع دراسة تأثيرات النزاعات الاثنية فيها على أوروبا

الإطار النظري للدراسة:

تم الاستعانة في هده الدراسة بمجموعة من النظريات و دالك لتفسير اسباب النزاعات الاثنية و تتمثل في

المقاربة الو سائلية

النظرية اللبرالية

المقاربة الاثنو واقعية

نظرية الاحتياجات الخاصة

المقاربات المنهجية:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج تتمثل في :

المنهج الوصفي التحليلي:

لما تقتضيه النزاعات الاثنية و آليات انتشارها و غيرها من الظواهر التي تستدعي الوصف بالإضافة إلى تحليل الارتباط بين النزاعات الاثنية و الأسباب التي تساهم في تأجيجها

منهج دراسة الحالة:

من خلال التركيز على مناطق غرب إفريقيا التي تشهد النزاعات الاثنية و أيضا دراسة تأثيراتها على الامن الأوروبي مع الإسهامات الإصلاحية في المنطقة

المنهج التاريخي :

في تحليل أسباب النزاعات الاثنية وتطور الظاهرة

تبرير الخطة :

اعتمدت الدراسة على خطة تتكون من فصلين يضم كل فصل اربع مباحث
يقدم الفصل الأول الإطار ألمفاهيمي و النظري للاثنية و النزاعات الاثنية و أسبابها و نتائجها بالإضافة إلى التطرق إلى مفهوم الامن و التطور الذي شهده هدا الأخير على المستوى النظري مع التطرق أيضا إلى المنظور الأوروبي للأمن كما تناولنا الأهمية الإستراتيجية لمنطقة غرب إفريقيا باعتبارها أساس الدراسة
أما الفصل الثاني فقط خصص لمناقشة التهديدات التي تفرزها النزاعات الاثنية في غرب إفريقيا و انعكاساتها على الامن الأوروبي مع إبراز آليات المواجهة, و أخيرا دراسة التدخل الفرنسي في مالي كآلية لحل النزاع.

صعوبات الدراسة:

- نقص مراجع فئة الكتب حيث لا توجد مراجع ربطت بين النزاعات الاثنية في منطقة غرب إفريقيا و الامن الأوروبي بل انحصرت جلها في التركيز على طرق معالجة ها ته النزاعات في المحيط الموجودة فيه .

- ضيق الوقت باعتبار ظاهرة معقدة تحتاج إلى الكثير من البحث و التحليل خاصة لارتباطها بمتغيرات عديدة .

تقسيم الدراسة :

قسمت الدراسة إلى فصلين نتناول في كل فصل أربع مباحث اعتمدنا الفصل الأول كإطار مفاهيمي و نظري نتناول فيه مفهوم الاثنية وكل ما يتعلق بالمفهوم, إلى جانب مفهوم النزاعات الاثنية و قد عالجنا في هدا المبحث أسباب النزاعات الاثنية و نتائجها مع إعطاء مقاربات الحل, كما تطرقنا في نفس الفصل إلى التحول في مفهوم الامن من منظور أوروبي و ختمنا الفصل الأول بالأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة غرب إفريقيا.

أما الفصل الثاني فقط خصص للتهديدات الناجمة عن النزاعات الاثنية في غرب إفريقيا من هجرة, إرهاب و جريمة منظمة مع التطرق لآلية الحل لكل تهديد و أخيرا تناولنا التدخل الفرنسي في مالي بكل أبعاده.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول :

المبحث الأول: مفهوم الإثنية:

تلقى بعض المفاهيم اختلافا وتضاربا كبيرين من قبل الباحثين و دالك أما لتعقيدها أو لارتباطها بالعلوم الأخرى أو حتى لتغير الظاهرة المرتبطة بها مع مرور الوقت ,و يعتبر مفهوم الاثنية من أكثر المفاهيم أثارة للجدل و النقاش نظرا لعدم وجود تعريف واضح و دقيق .و أيضا لاتساع مجال دراسة المفهوم نفسه .

المطلــب الأول: تعريف الإثنية:

الإثنية لغة: اشتقت كلمة إثنية من الناحية اللغوية من اللفظ اليوناني ethnos وتعني الوثني أو البربري غير المتمدن و كان هدا المصطلح يستخدم في الحضارة الإغريقية للدلالة على الشعوب التي لم تتبنى نظام دولة المدينة

الإثنية اصطلاحا: من الناحية الاصطلاحية فان لفظ الاثنية يعتبر من الألفاظ المستخدمة نسبيا ,إذ لم يستخدم هدا المصطلح إلا بعد الخمسينيات من هدا القرن على يد الانتروبولوجيين و علماء الاجتماع حيث يتعلق هدا المفهوم بظواهر اجتماعية و سياسية معاصرة لدراسة المشاكل التي تعاني منها الدولة في ظل التعدد و النزاع الاثنو هوياتي [1]

تعرف الاثنية حسب القاموس الفرنسي للعلوم السياسية على إنها مجموعة من الأفراد يتقاسمون نفس الثقافة و نفس اللغة و حتى نفس العادات التي تنتقل من جيل إلى آخر [2]

يذهب السوسيولوجي ماكس فيبر إلى تعريفها على إنها دالك الشعور لتقاسم أصول مشتركة سواء عن طريق اللغة العادات آو التشابه الفيزيولوجي .

يرى فيبر الجماعات الاثنية على أنها معتقد ذاتي في مجتمع قائم على عادات متشابهة خارجية أو داخلية أو الاثنين أو حتى على ذكريات استعمار . هجرة بحيث هدا الاعتقاد يصبح دو أهمية للانتشار و إعادة تركيب المجتمع بناءا على تلك المعتقدات وعادة ما يلعب الدين دورا مهما إلى جانب اللغة والتاريخ .[3]

كما يعرفها علم الاجتماع بأنها جماعة ذات تقاليد مشتركة, لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر لدالك يختلف أعضاؤها من حيث خصائصهم الثقافية عن الأعضاء الآخرين و قد يكون لهم لغة خاصة دين خاص أو أعراف خاصة.[4]

---

[1] عبده مختار موسى , **دارفور من ازمة مالي الى صراع القوى العظمى** الدوحة قطر مركز الجزيرة للدراسات 2009 ص,20.

[2] toupictionnaire : le dictionnaire de la politique p

[3] Fabrice Patez. **Les relations communautaires ethniques selon** Max Weber. Les Cahiers du Cérium , Centre d'Etudes et de Recherches sur les Relations Interethniques et les Minorités p 49

4 سلافة عبد الرحمن احمد عثمان , **الصراعات في القارة الإفريقية**,دراسة حالة السودان ,(بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير العلوم في العلاقات الدولية,كلية العلوم السياسية ,جامعة الخرطوم ,2005) ص,14.

يعرفها المفكر اللبناني برهان غليون في حديثه عن الهوية الاثنية بأنها مجموعة من الأفراد صغيرة نسبيا تشترك في بعض الخصائص ,الدين ,اللغة ,العادات و العرق.

وهنا يركز المفكر غليون على المعيار العددي باعتبار الاثنية مجموعة صغيرة نسبيا بالنسبة للمجتمع الموجودة فيه [1]'اي انه أعتبرها أقلية رغم أن الأقلية لا تعبر إجباريا على الاثنية حتى أن في بعض الأحيان قد تمثل الأغلبية مجموعة اثنية معينة و هدا حسب انتشارها أو الدولة الموجودة فيها .و في هدا الصدد يقول اريك هوفمان الاثنية لا تعبر على المجموعات الإنسانية و لكنها تمثل الطريقة أين الجماعات هم منتشرون ما يميزهم بعضهم عن بعض.

أما عالم الاجتماع البريطاني انطوني سميث فيرى بأنها مجموعة من السكان لها أسطورة الأصل المشترك و تتقاسم ذكريات تاريخية و لها عناصر ثقافية تكون مرتبطة بإقليم خاص تجمعها علاقات تضامنية [2]
ما يضيفه عالم الاجتماع البريطاني هو التضامن و التلاحم و التكتل كشروط جوهرية للمجموعة الاثنية .

من التعريفات السابقة نستنتج أن الاثنية هي مجموعة من الأفراد تجمعهم قواسم مشتركة سواء دين لغة عادات الخ و روابط, ما يميزها عن باقي أفراد المجتمع هو دالك الاختلاف عن الأخر مع وجود مجموعة من الخصائص قد تختلف من مجموعة اثنية إلى أخرى .

[1] سمية بلعيد ،**اثر النزاعات الاثنية على الديمقراطية في القارة الافريقية دراسة حالة الكونغو الديمقراطية** ,رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ,كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة منتوري قسنطينة 2010,ص14.

[2] antony smith , **the ethnic saurces of nationalism** .www.iiss trandf online.com

المطلب الثاني: مفهوم الاثنية وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة

تتعدد المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم الاثنية ما يخلق شبكة معقدة من المفاهيم تتقاطع جل تعريفها مع المفهوم المراد دراسته ومن بين هده المفاهيم نجد :

-أولا العرقية: غالبا م يستخدم مفهوم العرقية لتوصيف جماعة من الأفراد لديهم خصائص جسدية و فيزيولوجية متشابهة بحيث تنتقل من جيل إلى أخر بفعل المكونات الجينية , و منه يمكن اعتبار العرق ينطوي تحت كل ماله صلة بالأمور الفطرية الخارجة عن قدرة تحكم الفرد على خلاف الاثنية التي تتعلق بما هو مكتسب من البيئة المحيطة[1] .

كما يعرفها انطوني ريتشماند على أنها تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيولوجية كوحدة الأصل و الثقافة و غيرها من المقومات غير المادية.

تشكل العرقية تصنيفا للجنس البشري بناء على خصائص مورفولوجية أو ثقافية خاصة المعايير الظاهرة كلون البشرة مثلا الجنس السود في أمريكا و منه فالعرقية ذات دلالة ضيقة ترتكز على السلالة و تهمل باقي العناصر .[2]

- ثانيا الأقلية:

عرف الباحثون الأقلية وفقا للمعايير التالية :

1- المعيار العددي: تعرف الأقلية وفقا للمعيار العددي كما يلي :

أ/يرتبط مفهوم الأقلية بعدد الأفراد المنتمين إليها و الدين تجمعهم روابط مشتركة تميزهم عن غيرهم داخل المجتمع في الدولة الواحدة على إقليمها .

ب /هي مجموعة من الناس قليلة العدد بالنسبة لباقي سكان دولة ما و التي يمتلك أفرادها خصائص مشتركة تختلف عن بقية خصائص مجموعات سكان الدولة و تتميز بتلك الخصائص اثنية لغوية دينية .

ج /كل مجموعة بشرية تعيش داخل إقليم دولة م ا و تتمتع بخصائص تميزها عن غيرها من بقية السكان سواء كانت خصائص ثقافية دينية أو لغوية أو تاريخية أو جنسية .

2 - معيار الفاعلية :يعرف الباحثون الأقلية وفق هدا المعيار بناءا على الوضع السياسي و الاجتماعي و لاقتصادي و بدالك فهي كل جماعة عرقية مستضعفة أو مقهورة أو مغلوب على أمرها بغض النظر عن عدد أفرادها كثرة كانوا أم قلة .[3]

---

[1] سمية بلعيد , مرجع سابق. ص 11

[2] dendan abdelghani , **ethnic conflicts in international relations**, theoretical and epistemological frome work p 3.

[3] arthur golinoau, **le concept de race et ses annexes , essai sur l'inégalité de race humaines** p|12

ب يعرفها ويرث إنها مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة و معرضين للاضطهاد و مغربين ومنعزلين عن المشاركة في إدارة المجتمع و دالك بسبب الخصائص الفيزيولوجية والثقافية التي تميزهم عن باقي الجماعة .[1]

حسب فرانسيسكو كابورتي مجموعة اقل شانا أو باقي مجتمع لدولة ما غير مسيطرة مقارنة مع الآخرين لها معايير دينية اثنية أو لغوية لها خصائص تميزها عن باقي أفراد المجتمع يكون لها شعور بالوحدة إلى جانب الإرادة و الرغبة في حماية ثقافتها أو عاداتها أو ما يميزها بصفة عامة[2] .

هي جماعة من الناس منفصلة بخصائص العضوية أو الثقافية عن بقية المجتمع التي تعيش فيه و تعاني من المعاملة غير المتساوية مع باقي أفراد المجتمع وعليه فهي تحس بالتفرقة و التمييز[3].

ما يلاحظ على التعريفات السابقة المركزة على الفاعلية هو اعتبار الأقلية دائما مضطهدة و مقهورة مقارنة مع باقي أفراد المجتمع الموجودة فيه رغم أن التاريخ يثبت العكس فهناك العديد من الأقليات التي تتمتع بامتيازات جعلتهم مهيمنين كالأقلية الفرانكفونية في بلجيكا و اليهود في دول أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية

3- معيار العدد و الفاعلية معا: نظرا للانتقادات التي وجهت لكل من المعيار العددي و الفعلي على حدا ما أدى بالدارسين لاعتماد المعيارين معا و قد عرفت كما يلي :

مجموعة من مواطني دولة ما تختلف عن أغلبية المواطنين في الجنس أو الدين أو اللغة أو الثقافة مع شعورها بالتهميش و الاستهداف من غيرها كما أنها لا تتمتع بأي هيمنة على المجموعات الأخرى .

الأقلية هي كل جماعة مسيطرة وقليلة العدد بالنسبة لبقية سكان الدولة التي تعيش فيها و التي يرتبط أفرادها فيمل بينهم بروابط العرق و الدين والثقافة و اللغة و يتميزون بهده الخصائص بشكل واضح و يتكاثف أفرادها من اجل الحفاظ على خصوصيتهم وترقيتها [3]

اختلفت تعار يف الأقلية حيث نجدها تتقاطع في كثير من الأحيان مع الاثنية فيما يخص المعايير و الفرو قات المميزة لها مقارنة مع أفراد المحيط الموجودة فيه لدالك يمكننا اعتبار الأقلية اثنية ولكن لا يمكننا اعتبار الاثنية أقلية

---

[1] مرابط رابح **اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول حالة كوسوفو** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية , فرع علاقات دولية

[2] droits des minorités : **normes internationale et indications pour leur mise en ouvre** nations unies ; droits de l'homme haute commissariat p8

[3] احمد وهبان **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر, دراسة في في الاقليات و الجماعات والحركات العرقية** ,دار الجامعة الجديدة الاسكندرية ,2001, ص 99

-ثالثا القومية: ينظر إلى القومية على إنها حركة سياسية تهدف إلى قيام كيان سياسي يشمل أبناء الأمة التي تعبر عنها الحركة عبر بث الوعي لدى أبناء الأمة بعناصر وحدتها و تميزهم و حقهم في كيان سياسي مستقل. [1]

يقول كل من اندرسن بيندكت أن القومية هي ظاهرة اجتماعية مبنية على نوع من البيئة الاجتماعية و ثقافة ناتجة عن العصرنة الأكثر إيقاظا للأمة النائمة

كل دولة امة مبنية على ظهور القومية و بالنسبة ل جيلنر القومية هي التي أوجدت الأمة لدالك فهي تعتبر مبدأ أساسي أكثر و بعلاقة القومية بالاثنية فها ته الأخيرة تصبح قومية إذا سعت إلى بناء كيان سياسي مستقل. [2]

-رابعا الأمة :

تعرف الأمة على أنها :

1 - ميراث ثقافي مشترك هدا الميراث الثقافي يشكل القومية للأمة و ينسجم مع قيم العاطفة إلى درجة ا ن أي اعتداء عليها ينجم عنه شعور بالعنف

تشمل علاقة دموية مشتركة قد تكون حقيقية لكن عادة ما تستنبط من الخيال

ظاهرة اجتماعية تعبر عن جماعة تشترك في العديد من الخصائص كالدين اللغة التاريخ الثقافة والتواصل الجغرافي [3].

اختلف منظرو الأمة حول مكوناتها لكن هناك إجماع على مكون رئيسي و هو الإقليم أو الأرض و الاختلاف يكون في العناصر التي يجب توفرها لتكميل الأمة .مع دالك فالأمة لا تتطلب وجود جميع الخصائص التي ذكرت سابقا و إنما وجود خاصية أو اثنين يكفي لكي نطلق عليها امة و هدا لاستحالة توفر جميع الخصائص معا [4].

يقول انطوني سميث العالم مقسم إلى أمم و الأمة هي مصدر السلطة السياسية و الاجتماعية و الولاء للأمة يتفوق و يتغلب على كل الو لاءات و الإنسان يجب أن يتعرف على هويته مع الأمة إذا أراد أن يكون حرا .

أما عن علاقة الاثنية بالأمة فالاثنية هي أضيق نطاقا من الأمة و أن كانت لها نفس الخصائص و السمات [5].

---

[1] احمد وهبان مرجع سابق ص 190.

[2] مرابط رابح مرجع سابق .

[3] نازك هلال, **التنوع الاثني في السودان** على الرابط التالي

http/www tanweer sd/arabic modules /smart/article

[4] hassan raik , abdallah laroui ,youcef bilal **le cahiers bleus nation** , nationalism et citoyenneté p 7.

[5] نازك هلال ، نفس المرجع

المطلب الثالث: تصنيف الاثنيات

اختلف الباحثون على الأسس التي يرتكزون عليها في تصنيفاتهم للجماعات الاثنية حيث انقسموا إلى اتجاهين هما :

1 - على أساس التمايز بين الجماعات أي بناءا على المقومات الذاتية للجماعة كوحدة السلالة أو اللغة أو الدين .

2 - تصنيف الجماعات الاثنية حسب مقومات ذاتيتها و هنا تصنف الجماعات إلى جماعات سلالية و جماعات لغوية و جماعات دينية .

أ- الجماعات السلالية: هي جماعات عرقية يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال رابطة الأصل المشترك أو وحدة الفيزيقية كلون البشرة و دالك على اعتبار أن هده الرابطة هي المقوم الأصيل لذاتيتهم و تتمايز جماعتهم إزاء غيرها من الجماعات التي يتشكل منها مجتمعهم .

ب- الجماعات اللغوية: وهي كل جماعة اثنية يشترك أفرادها في التحدث بلغة واحدة و يتمايزون من خلالها عن أفراد الجماعات الاثنية الأخرى في مجتمعهم كالهند العراق تركيا دول القارة الإفريقية حيث نجد داخل الدولة الواحدة المجموعات المتحدثون بالغة الفرنسية و المتحدثون باللغة الانجليزية إلى جانب اللغات الأخرى منها المحلية

ج- الجماعات الدينية :هي كل جماعة اثنية يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها و تمايزها عن غيرها من الجماعات العرقية التي بتشاركها ذات المجتمع فإفريقيا مثلا تتميز بتنوع ديني كبير في المنطقة الواحدة أو داخل الحدود الجغرافية الواحدة ما بين ما يدينون بالإسلام و المسيحية بمختلف أقسامهما سنة شيعة ارثودكس بروتستانت كاثوليك إضافة إلى ديانات أخرى .[1]

عموما يمكن القول إن هدا التقسيم يستند إلى المقومات الذاتية كالدين اللغة وحدة الأصل ,ولكن وجود جماعة اثنية معينة لا يقتصر على إحدى المقومات المذكورة فقط بل يمكن لجماعة واحدة أن تضم أكثر من مقوم كاللغة والدين معا .

3 - تصنيف الجماعات الاثنية بناءا على مواقعها السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و يمكن تقسيمها إلى :

أ- الجماعات المسيطرة

ب- الجماعات غير المسيطرة [2]

[1] احمد وهبان مرجع سابق ص191

[2] نفس المرجع ص197

أ- الجماعات المسيطرة :هي تلك الجماعات التي تهيمن على مقاليد السلطة في مجتمعها و التي يتبوءا فرادها أرقى المواقع الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية كما يشكلون الفئة الأكثر ثراء في دالك التجمع الذي يعد بمثابة تعبير عن هويتهم .

ب- الجماعات غير المسيطرة :هي الجماعة أو الجماعات التي تكون بمنأى عن السلطة و التي يحتل اغلب أفرادها مواقع اجتماعية غير رئيسية كما يشكل اغلبهم الفئة الأقل ثراء في مجتمعهم أي الفئة المهمشة و تعاني اغلبها من الاضطهاد و التمييز أو الاستبعاد من جانب الجماعات المسيطرة , و قد يحيلنا هدا التصنيف إلى تصنيف الأغلبية والأقلية باعتبار أن الجماعات الأغلبية هي غالبا المسيطرة في مجتمعاتها على حساب الأقلية ,مع دالك فالجماعات الأقلية لا تكون بالضرورة غير مسيطرة أو مهمشة كما اشرنا في تعريفاتنا سابقا للأقلية أن هناك أقلية مسيطرة , أما الجماعات الاثنية من حيث السيطرة فهناك جماعات اثنية غير مسيطرة إلا أنها تتمتع بالمساواة التامة مع الجماعات المسيطرة.

نفس المرجع ص 198 .

المبحث الثاني: النزاعات الاثنية و مقاربات الحل

تعتبر ظاهرة النزاع هي الأكثر تعقيدا في العلاقات الدولية لتعدد أبعادها و تداخل مسبباتها و تفاوت المستويات التي تحدث عندها حيث يتفق دارسوا النزاعات الدولية على ان النزاع هو الشق الأنشط و الأكثر بروزا في العلاقات سواء كانت على المستوى الداخلي او الخارجي .

مطلب الأول: مفهوم النزاع

النزاع لغة: مصدر لفعل نازع ينازع منازعة بمعنى الجدب و السلب و القمع و الكف عن الشيء و الخصومة .

النزاع كلمة أصلها من الكلمة الاثنية كونفليجر و تعني حرفيا أن يضرب شيئان يبعضهما .

اصطلاحا : يعرف النزاع بناءا على تصورين

-أولا تصور ذاتي: و هنا يعرف على انه إدراك مشوه و خاطئ لوضع موضوعي معنى دالك أن النزاعات حالة مرضية ' مما بحتم السعي لتحديد أسبابها حيث يقول جون بورثون أن نزاعا يبدو انه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح , و يمكن تحويله إلى نزاع له نتائج ايجابية على أساس وظيفي من اجل استغلال الموارد المتنازع عليها

- ثانيا التصور الموضوعي: وضع تنافسي تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف الممكنة و يريد فيه كل طرف احتلال موقع يتنافى و الموقع الذي يريد أن يحتله الأخر , يعبر كينث بولدينغ على هدا التوجه بتعريفه للنزاع على انه حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية و التي يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الأخر [1]

تعريف جون بورثن ينطلق من كونه حالة تفاعل قائم على ألا تعايش بين فاعلين أو أكثر , حالة من التناقض و عدم التطابق في المصالح و الأهداف , قد تكون مصادر النزاع مادية مثل الموارد الطبيعية أو الرقعة الجغرافية، أو معنوية قيمة كالإيديولوجية أو الهوية مثلا في سعيها لتحقيق أمنها . يدخل الجماعات و الأفراد والدول في حالات متعددة من النزاعات للحفاظ على استقرارها و القضاء على أي خطر أو تهديد خارجي أي أنها تعمل على التحرر من التهديد حسب باري بوزان

يعرفه المعهد الدولي لبحوث النزاع في هايد لبرغ على انه ظاهرة إنسانية تنشا عن تصادم المصالح و اختلاف المواقف على بعض القيم و هي على الأقل بين طرفين , قد يكونان جماعات منظمة أو دولا و هي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها و الحصول على أهدافها [2] .

---

[1] شهات أمينة,مقلاتي سماح ,**مدخل مفاهيمي حول النزاع وحله** المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية, قسم الدراسات العسكرية و الاستراتيجية تخصص إدارة نزاعات الدولية , المكانز مات الدولية و الإقليمية لحل النزاع ص 5

[2] سمية بالعيد مرجع سابق

عموما يعرف النزاع بأنه تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم و محاولة تغييره .

يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف و المصالح فيعرف عندئذ انه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الافراد سواء عرقية أو دينية أو اجتماعية تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة [1].

ويقودنا هدا التعريف إلى النزاعات الاثنية باعتباره موضوع البحث و تعرف كالتالي :

حالة تكون فيها مصالح مجموعة معينة منضوية تحت اثنية معينة تتميز بالتصادم في المصالح و الأهداف و عدم التفاهم ما يولد احتكاكا مع المجموعات الاثنية الأخرى تنتهي بالظهور بشكل نزاع .

هو تضارب في القيم و المصالح بين جماعتين اثنينة أو أكثر تعترف كل واحدة بوجود الأخرى حيث أن دالك الاعتراف برر وجود كل واحدة .[2]

ما يضيفه هدا التعريف هو ضرورة وجود الاعتراف بين الجماعات الاثنية حيث لا يمكن نشوب نزاع بين أطراف غير معترف بوجودها .

النزاع الاثني مصطلح يستخدم لوسم حالات التصعيد ضمن مجموعة معينة أو بين المجموعتين بحيث يكون الانتماء الاثني قاعدة للتعبئة و إذا كانت هده الاختلافات في حد ذاتها لا تؤدي بالضرورة إلى النزاع لمستوى التصادم أو التصعيد و قد يضفى عليها الطابع السياسي .

(عند إضفاء الطابع السياسي على النزاعات الاثنية نصبح أمام نزاعات اثنو سياسية)

لكي نطلق نزاع اثني على نزاع معين يجب أن يدخل في صميم النزاع عاملا دينيا أو لغويا أو عرقيا و إلا النزاع لا يعدو أن يكون نزاعا عاديا بين مجموعتين تتنازعان على المصالح , ومنه يمكننا التركيز على بعض العناصر الأساسية التي تميز النزاع الاثني عن غيره .

1-الاعتراف المتبادل بين أطراف الصراع و هو ما اشرنا إليه في التعريفات السابقة و يعني أن أفراد جماعة يعترفون بشكل فردي أو جماعي بالهوية الاثنية التي تبرر وجود أفراد الجماعة الأخرى مع الإقرار باختلافهما [3].

---

[1] سمية بالعيد مرجع سابق

[2] Jean Baptiste MBONABUCYA, (**ethnicité et conflit ethnique :approches théoriques en perspective de l'analyse du conflit des rwandais)**, mémoire de licence en sociologie ,faculté des sciences économiques et sociales ,département de sociologie, université de geneve.juillet 1998,p133

[3] Jean Baptiste MBONABUCYA P 133.

2-أن تكون الجماعات الاثنية في تفاعل دائم لكي يكون هناك نزاع من البديهي أن تكون المجموعات الاثنية المختلفة في تفاعل دائم و هدا يعني أن هده المجموعات تعايشت مع بعضها البعض لفترة طويلة .

3-التفريق بين المجموعة المعتدية و تلك التي وقع عليها الاعتداء و هدا يعني أن نشوب الصراع يكون بقرار واعي مقصود من طرف جماعة اثنية , أي وجود نية مسبقة و إرادة للقيام بأعمال عدائية ضد الجماعات الأخرى و هدا يؤدي إلى ظهور طرف معتدي و طرف معتدى عليه وهو ما يساعد عامة في الوصول إلى حل للنزاع.[1]

4- التعبئة الاثنية لغالبية أفراد الجماعة أي مشاركة غالبية أفراد الجماعة الاثنية و انخراطهم في السلوكيات و الأفعال الموجهة ضد جماعة أخرى و هده التعبئة أو المشاركة الجماعية في النزاع تساعدنا على التفريق بين النزاعات التي تنشا بين الأفراد بصفتهم المجردة و بين الجماعة الاثنية بكل أفرادها .

5-التعبئة الاثنية هي استعراض قوة كل جماعة بحيث يعبئ الصراع الاثني مجموع أفراد الجماعة الاثنية ,للتعبير على قوة المجموعة و التفاف أفرادها حول هويتهم و أهدافهم و إظهار نوع من التصميم والتلاحم و التكاتف في مواجهة أفراد الجماعة الأخرى[2] .

.

[1]JEAUNE BAPTISTE MBONABUCHYA P134

2نفس المرجع ص 135

المطلب الثاني: أسباب النزاعات الاثنية و المقاربات المفسرة لدالك

تتعدد أسباب النزاعات الاثنية و تتنوع ما بين داخلية و خارجية و تتلخص فيما يلي :

الاستعمار كسبب رئيسي من الأسباب, فالتقسيمات الغير مراعية لانتشار المجموعات الاثنية أو ما يعرف بسياسة فرق تسد إلى جانب الحدود التي خلقها تعتبر من أهم العوامل التي خلقت أو زادت في حدة النزاعات الاثنية خاصة انه هناك دراسات تشير أن التنوع الاثني لم يكن يشكل عاملا للنزاع ودالك في الفترة ما قبل الاستعمار.

غياب الرشادة والحكم الراشد حيث تعاني معظم الدول الإفريقية من غياب الديمقراطية إلى جانب ضعف المؤسسات ما يجعلنا في غالب الأحيان أمام دول ضعيفة آو دول صورية لا تملك أي سلطة أو اعتراف من قبل مواطنيها هدا ما يجعلها غير قادرة على التحكم في المجموعات الموجودة داخل نطاقها الجغرافي .[1]

التوزيع الغير عادل و الغير شفاف للموارد .

سياسات التهميش أو تمييز مجموعات على حساب الأخرى وهي من العوامل القوية التي تسبب الصراعات , إذ تلجا بعض الحكومات إلى نهج سياسة تمييزية بين مواطنيها و التفرقة بينهم على أساس الدين أو اللغة للعرض أو التضييق بالتالي عليهم في سوق العمل و الوظائف الحكومية و الانتماء الى قوى الامن ,كما تقوم بالتضييق عليهم في مجال المشاركة السياسية و إدارة الشأن العام.

التدخل الأجنبي .منذ انهيار الاتحاد السوفياتي و نهاية الحرب الباردة و ظهور نظام دولي يقوم على الأحادية القطبية و على الرغم من عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو مبدأ اسمي إلا أن الآمر لم يعد كدالك و لم يعد مفهوم سيادة الدول على أراضيها و حقها في ممارسة سلطاتها بكل حرية و بدون أي تدخل خارجي متاحا, نظرا لتزايد دور المنظمات الحكومية و غير الحكومية و تزايد نفوذ وسائل الإعلام في عملية صنع الرأي العام و ظهور موجات الحرية و الدمقرطة و حقوق الإنسان و المقصود بالتدخل الخارجي هو دالك التدخل من دولة ثالثة أو طرف ثالث ووقوفه إلى جانب احد أطراف الصراع ,ولا يكاد يخلو أي نزاع اثني من تدخل طرف خارجي في أسبابه و عوامل تأجيجه. [2]

عدم الاعتراف بمطالب المجموعات الاثنية سواء كانت ثقافية سياسية أو اقتصادية أو حتى الاعتراف بالمجموعة الاثنية في حد ذاتها و التي غالبا ما تتحول هده المطالب من مطالب اعتراف إلى مطالب سياسية كتقييم السلطة.

---

1 MANUEL DE FORMATION **« GESTION DES CONFLITS.www.miparec.org** p13

2 Emmanuelle sauriol ,mémoire presenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique p15

إضافة إلى ما سيق تعاني الدول الإفريقية من
أزمة بناء الدولة
أزمة التعددية السياسية
أزمة العلاقات المدنية العسكرية
أزمة الانجاز الاقتصادي
أزمة الشرعية السياسية [1]

وهي عوامل تزيد من حدة النزاعات و قد نكون في بعض الأحيان الأرضية المهيأة للنزاع .

و على دالك فانهيار الدولة أو عجزها أدى بالجماعات الاثنية إلى الاعتماد على وسائلها الخاصة للمحافظة على بقائها من جهة و من جهة ثانية عدم ثقة تلك الجماعة في الجماعات الأخرى التي تقاسمها نفس الحدود الجغرافية , وهو ما يوجد تلك الجماعات في مواجهة بعضها البعض و دالك لتحقيق أمنها .[2]

المقاربات المفسرة لأسباب النزاعات الاثنية :

المقاربة الو سائلية: حيث تعتبر أن النزاع الاثني يعود إلى مشكلة التحريك بنوعية الداخلي و الخارجي من ابرز أنصارها فلوري لومارشو و تبعا لهده النظرية أسباب النزاعات تعود إلى عدة أسباب أهمها:

سبب النزاع الاثني يعود إلى مشكلة التحريك بنوعيه الداخلي و الخارجي ففي التحريك الداخلي تعمل النخب السياسية و المقاولون على تسييس الظاهرة الاثنية و امتلاك وسائل الضغط و التأثير عبر وسائل الإعلام و الاتصال ...الخ لتفعيل النزاعات و واختلاقها من اجل مصالحهم الخاصة , و هنا تتحول الجماعات الاثنية من جماعة اثنية إلى جماعة سياسية أو ذات مصالح أما التحريك الخارجي فحسب هده النظرية دائما يتجلى في دور الأطراف الدولية و الإقليمية في خلق النزاعات أو زيادة حدتها بغرض مصلحي [3]

اعتبار الاستعمار من أهم الفواعل الخارجية التي ساهمت في خلق النزاعات الاثنية و دالك عن طريق تثبيت مجموعة اثنية أو قبيلة على أكثر من دولة ما يعرف بسياسة فرق تسد ما اشرنا إليه سابقا مما يؤدي إلى تواجد قبائل ذات تاريخ عدائي في نفس المنطقة الجغرافية و بالتالي يؤدي إلى التصادم .[4]

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن,(**قضايا في النظم السياسية الإفريقية**).مركز دراسات المستقبل الإفريقي ط1 1998ص78

[2] CHRISTIAN CREISER **APPROCHES THEORIQUE SUR LES CONFLITS ETHNIQUE ET LES REFUGIE** p29
/ONTRIBUTION /GEISER PARONT LOSMIE WWW.ORG

[3] jean baptiste mbonchiya p19.

[4] cristiane creiser p31

النظرية اللبرالية :

أشارت النظرية اللبرالية إلى بعض أسباب النزاعات الاثنية المتمثلة في :

غياب منطق حقوق الإنسان و التنمية الاقتصادية .

عدم وجود تقسيم عادل للثروة بين الجماعات الاثنية داخل الدولة .

انغلاق الدول التي تشهد نزاعات اثنية و عدم السماح للمؤسسات الدولية لمساعدتها في حفظ السلام [1].

حسب النظرية الليبرالية أن من بين أسباب النزاعات الاثنية هو عدم السماح للمؤسسات الدولية لمساعدتها في حفظ السلام [1]رغم أن اغلب الدول التي تشهد نزاعات اثنية هي دول ضعيفة و هي تابعة للدول الكبرى خاصة التي استعمرتها من قبل هدا من جهة من جهة أخرى فغالبا ما يتدخل الطرف الثالث لوجود مصلحة معينة و معظم التدخلات خاصة الدول الكبرى تكون لمنافع اقتصادية أو أيا كانت .

المقاربة الاثنو واقعية :على غرار المقاربات الأخرى المفسرة لظاهرة النزاع الاثني , برزت المقاربة الاثنو واقعية تماشيا مع التحولات الجديدة في الظاهرة الدولية التي صاحبها تصاعد حدة النزاعات الاثنية حيث اعتبرت أن سبب النزاع الاثني يعود إلى ظاهرة الخوف و القلق .

فحسب ديفيد لاك هناك نوعين من القلق يؤديان إلى النزاع هما :

الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية مما يؤدي إلى التحصين الثقافي .

القلق على حياة الفرد و سلامته الجسدية فهدا القلق يحدث الفوضى و يؤدي إلى تفاقمها داخل الدولة في إطار التنافس بين الجماعات و الذي قد يكون سببه غياب إدارة الدولة في فرض احترام النظام مما يؤدي إلى المعضلة الأمنية بين الجماعات الاثتية .

أما باري بوزان فيرى إن سبب النزاعات الاثنية يعود إلى غياب سلطة شرعية تمتلك القوة لتقلص الشعور بالخوف و القلق لدى الجماعات الاثنية. [3]

---

[1] dendane abdelghani

[2]سمية بلعيد مرجع سابق ص 35

[3] محمود ابوالعينين ,(**إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**) ص 43

لا يمكن اعتبار القلق و الخوف سببا كافيا لإثارة النزاعات الاثنية و إلا فقد نصبح نتكلم على النزاع في شقه الذاتي .

نظرية الاحتياجات الإنسانية :

ترى هده النظرية أن من بين المسببات الرئيسية للنزاع الاثني هي احتياجات الإنسان الغير ملبية و عدم تحقيق ما يعرف بالإشباع حيث تتمثل الحاجات الأساسية في الامن, الحرية , الهوية ,أي الاعتراف بها فحسب ماسلو فان حاجات الإنسان تتميز بالتدرج وفي حالة عدم إشباع هده الحاجات فإنها ستؤدي إلى إحداث توتر بين الأفراد و تنطبق هده الهوة أيضا على الجماعات أما في حالة تحقيق هده الحاجات للجماعات فان الامن و الاستقرار سيسود. [1]

مقاربة العولمة: و يربط أصحاب هدا الاقتراب بين الحروب و الصراعات من جهة و بين ظهور موجة العولمة و يرون في الحروب شكلا من أشكال مقاومة لثار العولمة على بني السياسية و الاقتصادية و الثقافية مما أدى إلى إضعاف السلطة المركزية و تشتيت قواها و مقدراتها كما يرون في الصراعات مسالة مصالح لا غير. [2]

تشير بعض المقاربات كالمقاربة النشوئية و إلى انه كلما كان هناك اختلاف هوياتي بين الجماعات كلما أدى دالك إلى حدوث النزاعات الاثنية .
الاختلاف الثقافي و الاثني لا يؤدي بالضرورة إلى النزاع , ولكن عندما تتفاعل مجموعة من الأسباب كالتسييس و الفوضى و الاختلاف إضافة إلى ما ذكر سابقا يقوم النزاع , والدليل على دالك هناك العديد من الدول التي تتكون من إثنيات و عرقيات مختلفة إلا أنها لا تعاني من مشكلة النزاعات الاثنية كالولايات المتحدة الأمريكية ...الخ

---

[1] manuel de formation w f d 30 مرجع سابق ص

[2] سمية بالعيد, مرجع سابق

نتائج النزاعات الاثنية :

تخلف النزاعات الاثنية نتائج وخيمة على جميع المستويات و الأصعدة سواء داخل الدولة التي شهدت النزاع أو على الصعيد الخارجي الإقليمي والعالمي حتى .

1 - على الصعيد الداخلي

تدمير البني الاجتماعية الاقتصادية و السياسية

ضعف مؤسسات الدولة وفقدانها لشرعيتها و اعترافها و تحولها إلى دول فاشلة في اغلب الأحيان لا تملك أي اعتراف من قبل مواطنيها .

انعدام الامن وتشريد العائلات وفقدانهم لأراضيهم و منازلهم .

فقدان الدولة سيطرتها على شعبها و على نطاقها الجغرافي .

انتشار الأمراض و الأوبئة و انعدام مراكز العلاج أي تهديمها. [1]

مشكلة تجنيد الأطفال حيث تفاقمت ظاهرة تجنيد الأطفال و الزج بهم في أتون الحروب و الصراعات في أمريكا اللاتينية و أسيا و إفريقيا نظرا للحاجة الملحة لعدد اكبر من المقاتلين أو لمجرد استغلالهم كوقود لتلك الحروب و الصراعات وقد بلغ عدد الأطفال المجندين في الحروب الأهلية الإفريقية سنة 1995 أزيد عن 30000 ألف طفل مجند[2]

2- على الصعيد الخارجي

تتميز معظم الصراعات الاثنية بخاصية الانتشار حيث أنها تبدأ في الدولة ا و تستمر إلى الدولة ب و الدول الأخرى خاصة أن الجماعات الاثنية تكون مركزة على أكثر من دولة أي في حالة وجود نفس الجماعة في الدولة ا و في الدولة ب فثوران المجموعة الاثنية في الدولة ا يؤدي إلى ثوران نفس المجموعة في الدولة ب .

مشكلة اللاجئين و تعتبر النتيجة المباشرة الأولى للصراعات , إذ ينزح الآلاف من السكان من مناطق الصراعات نحو بلدان مجاورة مما خلق ضغط على تلك البلدان فيما يخص بالتكفل ألغدائي و الصحي و توفير الحماية لهم هدا من جهة من جهة أخرى يساهم في انتقال الجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة و أيضا المتاجرة بالمخدرات. [2]

---

[1] Unicef , **étude approfondie sur la dynamique des conflits inter et entra communautaires** tenitorite e kyunzu, district tongonyika.

[2] عزوز محمد عبد القادر , (**العوامل الداخلية و الخارجية في عدم الاستقرار السياسي**)الحوار المتمدن العدد 2008 . 2976

المطلب الثالث: مقاربات حل النزاعات الاثنية

لقد أصبحت للنزاعات الاثنية أهمية كبيرة على الصعيد العالمي والدولي نظرا لمدى تأثيرها في السياسة العالمية وأيضا بسبب النتائج التي تخلفها , من انتهاكات حقوق الإنسان و مشكلة كيفية الرد على الحركات الانفصالية إضافة مشاكل ألاجئين التي أصبحت تمس جميع الدول ما استدعى العمل على إيجاد حلول للقضاء على ها ته النزاعات بالتدخل فيها و منع تفاقمها إلى مستويات اخطر و تحقيق السلم الدائم.

و يرتكز السلام بين أطراف الصراع على المقاربات التالية :

1 - نظرية صنع السلام: وهي المسار الذي يستعمل فيه كل الوسائل السلمية للوصول إلى حالة من السلام بين طرفي الصراع عن طريق المساعي الحميدة و التحقيق و الوساطة و المفاوضات .

نظرية حفظ السلام يقصد بها كل العمليات و الإجراءات الرامية إلى منع تفجر الصراع من جديد سواء من خلال المساعدات المقدمة لأطراف الصراع من خلال تدخل عسكري مباشر مع تقديم المساعدة الإنسانية.[1]

2 - نظرية فرض السلام :

يفرض السلام من خلال وجد طرف ثالث ممثلا في دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية له الرغبة في المحافظة على استمرار حالة السلام بين الطرفين و يتمتع بالمصداقية والنزاهة و لديه الوسائل المادية و البشرية التي تؤهله لغرض السلام بين الطرفين إلزامها باحترام الاتفاقيات المتوصل إليها و بحيث أن يكون فارض السلام حياديا .

المقاربة الإفريقية التقليدية:

تعتمد هده المقاربة على القيم المحلية و هرمية المجتمع و مستويات السلطة المعنوية للأعيان وكبار القوم و قد اعتمدت في كثير من المراحل التاريخية السابقة في حل الصراعات و الحد من تفاقمها حيث تعرف بالمقاربات التقليدية وتتمثل في :

1 - مكانة الكبار: حيث تقوم الشخصيات المهمة في كل جماعة بقيادة عملية التفاوض و الوساطة و التحكم أو اللجوء إلي التقاضي التقليدي و يكمن السر في نجاح مساعيهم على كون مصالحهم جزء من مصالح أطراف النزاع وبتالي فالمحافظة عليها يتطلب بدل جهد اكبر في تحقيق السلام ويتمتع هؤلاء الكبار سلطة ملائمة أحكام الاتفاقيات المتوصل إليها مع نظام الجماعة وذلك من خلال مجلس شيوخ أو ملوك أو كيان ومن هنا يرى البعض أن التعامل مع الكبار القوم و النافدين اضمن للمحافظة على السلام وصنعه بدل ترك الأمور العامة أفراد الجماعات التي تميل إلي الحلول العسكرية و استعراض القوة. [2]

- محمود ابو العينين , مرجع سابق .ص 60 61

2 نفس المرجع

2 - الممثل أو الوكيل: قد تلجا أطراف الصراع إلى تفويض شخص ثالث يسمى وكيلا ليقوم بمساعي لاحتواء النزاع و الوصول إلى توافقية بين الأطراف و هو ليس بالضرورة طرفا مسلحا و إنما يختار من الحكماء و الشخصيات المشهورة و التي تتمتع بالاحترام والتقدير لدى الجماعات المحلية المتناحرة ويقوم هدا الممثل أو الوكيل بمساعي جبر العلاقة بين الأفراد المنشقين و جماعتهم الأصلية أو بين الجماعات التي لجأت إلى الصدام العنيف باستعمال السلاح و هدا ما يفسر إقحام الموظفين الدوليين السابقين و الشخصيات السياسية المرموقة في حل الصراعات. [1]

3 - المصاهرة و الضيافة: من بين الآليات المعتمدة أيضا لحل النزاعات وفق المقاربة التقليدية الإفريقية نجد الزواج و المصاهرة بين أطراف النزاع و إقامة الولائم المشتهرة و مجالس الفكاهة و هي إجراءات تساعد على الصدع النفسي و إعادة الاعتبار للأطراف المتضررة علنيا في جو جماعي , وهو ما يؤدي إلى إمكانية حل النزاعات بطرق اقل تكلفة .

4 – التفويض: و يعني أن تقوم كأ جماعة من الجماعات المتصارعة بتعيين من ينوب عليها في عملية التفاوض و البحث عن الحلول الناسبة , و يتحمل المفوضون كامل المسؤولية نيابة عن الأطراف التي فوضتهم و يؤدي هدا غالبا إلى تلطيف الأجواء بين الأطراف المتصارعة .

5 - الامن الجماعي: و هدا يعني أن مسالة الامن هي مسالة جماعية فليس هناك امن خاص بجماعة دون جماعة أخرى و حاجة الجميع إلى الامن تفرض التدخل ل منع تهديده و بالتالي يسارع الجميع و فق هدا المنظور إلى احتواء و معالجة كل سلوك يصنف في خانة تهديد الامن .

6 - مبدأ ابسط يدك للأخر: تنتهي الحروب و الصراعات في المجتمعات التقليدية عموما كما تنتهي غيرها في المجتمعات الحديثة مع بعض الخصوصيات و هي عبارة عن حكم أو مبادئ متوارثة مثل :

مبدأ ابسط يدك للأخر وتعامل مع الآخرين كما تتعامل مع شؤونك واهتم بمصالحه كما تهتم بمصالحك .[2]

[1] محمود ابو العينين ,مرجع سابق.ص 48

[2] نفس المرجع ص 49.

المقاربة الإقليمية :

تلجا الدول أحيانا إلى اعتماد إستراتيجية الفصل الجغرافي بين الجماعات الاثنية المتصارعة بغية السيطرة عليها و التحكم أكثر في الصراعات التي تنشب بينها , و تعتبر هده الإستراتيجية من أهم مقاربات حل النزاعات الاثنية و تعني منح نوع من الاستقلالية و السلطة في تدبير و إدارة الشأن المحلي للجماعات الاثنية وف تقسيم جغرافي يأخذ طابع الكميونات العرقية أو شكل الفدرالية بحيث تتمتع هده الوحدات الفدرالية أو المقاطعات بشكل مصغر من السيادة على حيزها الجغرافي , مع تبيان الضوابط القانونية التي تحكم العلاقة بينها وبين السلطة المركزية , وقد اعتمدت هده المقاربة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إدارة مناطق الهنود الحمر و هي أقاليم لا تخضع لسلطة أي ولاية من الولايات الأمريكية و تتبع مباشرة السلطات المركزية الفدرالية في واشنطن , فادا صادف أن تطابق التقسيم الجغرافي مع التواجد الاثني فان دالك يشكل مقاربة مثالية للتحكم في الصراع و حسن إدارته و السيطرة عليه [1] قد تنجح هده المقاربة في دول على عكس دول أخرى كالهند التي أثبتت نجاحها عكس دول إفريقيا التي مازالت تعاني من مشكل النزاعات الاثنية رغم اعتمادها الفدرالية كنظام لإدارة أقاليمها كالصومال إثيوبيا نيجيريا .

الديمقراطية التوافقية:

تعتبر مقاربة هامة لإدارة الصراعات الاثنية و تقوم على التشارك في التمثيل السياسي واتخاذ القرارات سواء على مستوى الأقاليم أو على مستوى المركز و تقوم على مبدأ قبول التعددية مع ضمان الحقوق و الحريات لكل الجماعات, و للديمقراطية التوافقية مجموعة من الخصائص أهمها:

الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع ألتعددي .

الفيتو المتبادل أو حكم الأغلبية المتراضية لحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية و يعرف أيضا بالحق الدستوري في الاعتراض .

النسبة كمعيار أساسي في التمثيل السياسي و التعيينات في مجالات الخدمة المدنية و تخصيص الأموال العامة .

درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة أو الاستقلال الذاتي لكل القطاعات و لا يمكن لهده المقاربة أن تنجح إلا بتوفر بعض الشروط أهمها:[2]

---

[1] tsegaye regassa **federalisme as a tool of conflict management in Ethiopia .**an overview mizam law revue vol 4 n 1 march 2010

[2] محمود ابو العينين مرجع سابق ص 51

ألا تسعى أي من الجماعات الإثنية إلى محاولة احتواء أو استيعاب الجماعات الأخرى لان الصراع في هده الحالة سيكون صفريا .

ببني رجال السياسة والقادة المحليين لفكرة الالتزام بالاستقرار و المحافظة عليه للآجال القادمة غير الحاجة لقوة الدولة القاهرة .

الالتزام بثقافة الحكم الذاتي و الإقرار بمزاياه المتعددة و التفطن للمتربصين المحليين و الخارجين الدين يحاولون التشويش على التوافق المحقق وفق هده المقاربة و دالك يثير الاتهامات بالعمالة و الخيانة و الاستلام .

نفس المرجع

المبحث الثالث: المنظور الأوربي للأمن

المطلب الأول: التحول في مفهوم الامن

واجه العالم بعد نهاية الحرب الباردة مرورا بأحداث 11 سبتمبر إلى جانب التطور التكنولوجي الكبير تحديات جديدة و تهديدات أصبحت تهدد وجوده تختلف كليا عما كان سابقا ,حيث لم تعد الحروب التقليدية بين الدول هي المصدر الأساسي لتهديد السلم الدولي ,بل ظهرت مجموعة جديدة من المشكلات و الأزمات الدولية الخطيرة كظهور التهديدات التماثلية و بروز العولمة و دورها في إلغاء حدود الدولة ما يسهل اختراقها إضافة إلى النزاعات العرقية و الاثنية التي قد تتضمن أعمال إبادات جماعية في الكثير من الأحيان أيضا الجماعات الإرهابية و ما تمثله من تداعيات على غياب الامن الشخصي للأفراد وانتهاكات النظم الجامعة لحقوق مواطنيها لا سيما القضايا المرتبطة بالفقر و الأمراض المعدية ,كل ها ته الأسباب آدت إلى توسيع مفهوم الامن ليستوعب التحول في طبيعة التهديدات و عدم اقتصاره على مدى محافظة الدولة على كيانها العسكري فقط ليشمل الإنسان باعتباره المتأثر الأول من هده التهديدات , لننتقل من الامن بمفهومه الضيق إلى الامن بمختلف أبعاده و مستوياته .

قبل التطرق إلى مفهوم الامن الإنساني نتطرق أولا إلى مفهوم الامن و التحول الذي شهده هدا الأخير على المستوى النظري .

تعريف الامن لغة: تعرف اغلب القواميس الامن على انه التحرر من الخوف و القلق و قد جاءت كلمة الامن من امن يا من أمنا و أمانا بمعنى وثق به و اطمأن عليه و لم يخف فهو امن .

يعرف قاموس أكسفورد الامن على انه الحالة التي يكون فيها المرء محمي من الأخطار حيث يشعر بالأمن و التحرر و الحرية و غياب الخطر و التهديد [1] .

يعرفه القاموس الفرنسي و يعني أن تكون بمنأى عن الخطر مع غياب كافة التهديدات الجسدية أو الحوادث أو السرقة و يعبر هدا عن الامن الشامل [2] .

يعرف الامن في قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية أن تكون أمنا يعني أن تكون سليما من الأذى.

يعرفه وولفرز على انه انعدام وجود تهديد للقيم المركزية للدولة و قد عدله ليصبح تقليل احتمالية تهديد القيم المركزية .

كما يعرف عند الواقعيين الدفاعيين على انه إزالة كافة مصادر التهديد[3] .

---

[1] oxford dictionary online http://oxforddictionaries.com.

[2] le petit larousse (France, edition larousse 2001/p928.)

[3] مارتن قرفت وآخرون . (**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**) دبي مركز الخليج للأبحاث 2008 /ص 78 .

رغم الأهمية القصوى لمفهوم الامن إلا انه لم ينل الاهتمام الكافي في حقل السياسة الدولية وحتى من الدراسة خاصة من الواقعيين , فبالرغم من هيمنة فكرة الامن على أدبيات السياسة الدولية مند نهاية الحرب الباردة إلا أن اغلب هده الدراسات ركزت على دراسة القوة العسكرية ا واليات كيفية تحقيق هدا الأمن و في نفس الوقت لم تقدم تفسير لمفهوم الامن بالنسبة للواقعيين و قد ارجع باري بوزان عدم الاهتمام بدراسة الأمن كإطار مفاهيمي إلى عدة أسباب منها :

-انه مفهوم صعب التحديد

-عدم اهتمام الباحثين به

-تداخله مع مفهوم القوة

تركيز الباحثين على دراسة التكنولوجيا العسكرية و أدوات تحقيق الأمن

عدم اهتمام السياسيين به حيث يرجعه الباحثين إلى تركيزهم الشديد على دراسة القوة العسكرية و ليس على الأمن في حد ذاته [1] .

بدا الاهتمام بدراسة الأمن بصورة علمية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة التطورات العلمية الشديدة التي وقعت في مجال السلاح و لتكنولوجيا العسكرية , و مند دالك الوقت مر حقل الدراسات الأمنية بأربع مراحل تاريخية هي:

-المرحلة التقليدية: حيث تم تعريف الامن على انه صور التهديد التي تواجه لدول من منظور استراتيجي و عسكري ا والدي يواجه النظام الدولي من منظور احتمالات حل الصراعات الدولية و تجنب الحروب و من أهم المفاهيم التي أوجدتها هده المرحلة الردع و المعضلة الأمنية .

-المرحلة التحولية: ظلت هده المرحلة قائمة على الافتراضات التقليدية للواقعيين إلا أنها قامت بتوسيع نطاق البحث و طورت باستخدام مناهج واقترابا ت مختلفة و أن عاب عليها البعض بأنها البعض أنها لم تواجه أية انتقادات لهده المرحلة بل قامت بتبني نفس الافتراضات و المفاهيم و المناهج و الوظائف و لم تحاول تديم جديد في الدراسات الأمنية

-المرحلة البديلة: تم خلالها التركيز على دراسة ظاهرة غير متجانسة و متعددة الجوانب مثل الامن القومي و قد حاولت هده المرحلة الربط بين المرحلتين السابقتين عن طريق دمج الخصائص و السمات العامة لكلامهما في إطار واحد متماسك عن طريق ربط مفهوم الامن مع مستويات أخرى متداخلة مثل الامن البنائي ,امن النظام والأمن الاستراتيجي حيث تواجه الدول من هدا المنظور من أعلى مبادرات و سياسات و أفعال عدوانية ومن أسفل ضغوط الأفراد والجماعات و المنظمات على الدولة , الحروب الأهلية الثورات وغيرها أو استراتيجيات توسعية عدوانية. [2]

[1] david baldwin the concept of security reviw of international staudies vol 23 no 1 (January 1997)p 13

[2] graham Allison and Gregory treverton .national security .portfolio review .in graham Allison and Gregory treverton (eds) rethinking america's security(.new York w.w Norton and company) 1992 p 47

-المرحلة الشاملة: و التي بدأت بوادرها مند ظهور تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1994 و الذي دعا خلاله لإلقاء الضوء على امن البشر , الإنسان باعتبارها أهم القيم الواجب الحفاظ عليها و تأمينها و الدفاع عنها , حيث بدا العلماء يركزون على دراسة متغيرات غير عسكرية و غير تقليدية وأثارها على الدولة مثل الفقر التخلف الأمراض و الأوبئة التغيرات البيئية التلوث البيئي و الامن الشخصي [1] .

النظريات المفسرة للأمن:

المدرسة الواقعية :

تعد النظرية الواقعية عموما هي النظرية المهيمنة في السياسة الدولية مند بداية العلاقات الدولية الأكاديمية في أوائل القرن الماضي و دالك رغم الانتقادات التي وجهت إليها .

لقد تميزت الدراسات الأمنية حتى وقت قريب بسيطرة التصور الواقعي التي اختزلتها في المجال العسكري ,و تنظر تلك المدرسة إلى الامن من زاوية القوة باعتبارها الأداة الوحيدة لتحقيق و ضمان أمنها و بقائها , فالدول دائما تسعى إلى زيادة قوتها و توسيع وتعظيم حجم قدراتها و إمكانياتها القومية بصورة تمكنها من إدارة التهديدات التي تواجهها .

المقصود بالقوة القومية هو قدرة القادة السياسيين على تعبئة و حشد الموارد البشرية و المادية لتحقيق سياسات أمنية و هده السياسات قد تكون داخلية أو خارجية و لان الواقعيين صبوا جل اهتمامهم على المستوى الخارجي للتهديد فان القليل منهم حاول التركيز على التهديدات الداخلية التي تواجه الدول و اعتبارها تهديدا لا يقل خطورة عن التهديدات الخارجية و عليه فان المنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية حدودها ,سيادتها و استقرارها[2].

كونها لفاعل المركزي أو الوحيد في السياسة الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي الطرح الأمني الدولاتي .

يمكن اختصار الأفكار الواقعية في ثلاثة نقاط رئيسية :

-الدولة الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية باعتبارها الدافع و الغية في نفس الوقت .

-البقاء هو الهدف الأسمى لهده الدولة و أولوية تنسيق كل الأهداف نتيجة لاستشعار التهديد المادي الخارجي الموجود.

-الاعتماد الذاتي هو الأداة الأنسب لتحقيق هدا الهدف خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لواقع السياسة الدولية .

---

[1] graham allison and gregory treverton p 47 مرجع سابق

[2] سليمة بن حسين , (**الأبعاد الأمنية للسياسة الأوربية للجوار وتأثيراتها على منطقة الجنوب غرب المتوسط**) 2012/2004 مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم سياسية والعلاقات الدولية - تخصص دراسات إفريقية ص 11/10 .

الدولاتية تشكل السيادة مكونا أساسيا في تعريف الدولة عند الواقعيين باعتبارها نقطة الانطلاق في تفسير السياسة الدولية , كما تمثل الدولة متغيرا مركزيا في البناء النظري الواقعي فالدولة سواء نظرنا إليها كإطار أو فاعل نجدها في النهاية تنزع نحو سياسات القوة بدافع القوة.

يقوم إدراك التصميم الواقعي للدراسات الأمنية على مرجعيتين أساسيتين القوة و الدولاتية .

لقد ركز الواقعيون في تحليلاتهم على عنصر القوة في صورها التقليدية و قد تم حصرها في الجانب العسكري فقط مع إهمال الأبعاد الأخرى للمفهوم [1].

المدرسة اللبرالية:

رغم أن الطرح اللبرالي لم يبتعد كثير ا عن التصورات التقليدية إلا أن روادها حاولوا النظر بنوع من التفاؤل للنظام العالمي من خلال إمكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول بسبب انسجام القيم و المصالح مما يجعل الامن معطى مشتركا فيما بينهم .

تركز فرضيات المدرسة اللبرالية على أن الاختلاف في أداء الدول يلعب دورا مهما في العلاقات الدولية و هو ما يجب توجيه التركيز على منطق العلاقات بين الدول المجتمع لتبيان تشكيلها عن طريق المؤسسات المحلية كما تجادل نظرية السلام الديمقراطي أو الاعتماد المتبادل التحرر الجمركي و التبادل التجاري أو الأفكار عن سيادة المصالح الاقتصادية القومية السياسية و الاجتماعية كالعلاقات بين القوميات و الصراع آي أن كل ما تفعله الدولة مرتبط بنيويا بطبيعة البناء الاجتماعي الداخلي للدولة و أن امن الدولة و قوتها متوقف و مرتبط بالأساس بمدى قوة و ترابط و تماسك البنية المحلية للدولة تقوم المدرسة اللبرالية على ثلاثة فرضيات رئيسية :

-الفرضية الأولى: تنطلق من كون الفاعلين من غير الدول يمثلون وحدات مهمة في السياسة العالمية [1] و إن الأفراد و الجماعات الخاصة الدين يتميزون بكونهم فاعلين عقلانيين و منظمين يجمعهم الفعل الجماعي نحو تحقيق مصالح مختلفة و تقيدها بعض المقيدات المادية و القيم المتضاربة و اختلاف درجة النفوذ الاجتماعي و هو ما يعني أن الأفراد و الجماعات هي وحدات التحليل الرئيسية و هو ما يوجب الاهتمام باحتياجاتهم و مطالبهم و مراقبة شروط و ظروف حياتهم و سلوكهم و مدى تأثيرهم على الدولة و أدائها الداخلي و الخارجي باعتبارهم المسبب الرئيسي للصراعات والنزاعات جنبا إلى جنب مع الاختلافات العقائدية و تامين الموارد الطبيعية لهم ,و عدم المساواة في القوة السياسية بين مختلف الجماعات الوطنية. [2]

---

[1] خالد معمري , (**التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**), دراسة الخطاب الامني الامريكي بعد 11سبتمبر (مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية دراسات استراتيجية)جامعة باتنة الجزائر 2007, 2008 ,ص84

[2] Andrew moravcsik'' **taking preferensec seriously a liberal theory of international politics**'' international organization vol .51, No.4(Autumn1997), p.517.

-الفرضية الثانية: الدولة ليست فاعلا وحدويا بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح و بيروقراطيات متنافسة و هي خاضعة لتحالفات القوى الاجتماعية كالمجتمع المدني و جماعات الضغط و الأحزاب السياسية و المنظمات .

أن الدول كجماعة سياسية تمثل عصب المجتمع المحلي و القواعد المبني عليها مصالحها هي التي تحدد دور و أداء الدولة في السياسة الدولية, وآي اختلاف أو تغيير في هده القواعد من شانه الأضرار بأداء الدولة الخارجي و بالتالي التأثير على آمنها . حيث تتوقف مدى و طبيعة و قوة الدعم الوطني لأي من أهداف الدولة حتى لو كانت سياسية أو أمنية آو دفاعية كالسيادة وحدة التراب الأمن القومي آوالرفاهية على السياق الاجتماعي[1].

-الفرضية الثالثة: ترتكز على فكرة الاعتماد المتبادل الذي يحدد سلوك الدولة كما أنها تؤكد على مدى قوة العلاقة بين الامن و التنمية المحلية فالمجتمعات التي يسودها الفقر تميل للعنف و للحرب الأهلية بصورة اكبر حيث يساهم افتقار الامن في أعاقة تحقيق التنمية لأغراضها في توفير احتياجات الناس وهو ما يؤدي لانفجار الأمور و تسريع وتيرة الانجراف نحو الصراعات الاجتماعية المتناهية بمعنى أخر فان ما تريده الدول يحدد ما تفعله.[2]

[1]- سليمة بن حسين , مرجع سابق.

[2]- خالد معمري مرجع سابق ص 85

يرتبط مفهوم الامن أساسا عند الليبراليين بفكرة الحرية , وتعظم قدرات الدولة و مواردها التي تحسن من أدائها و مستواها و قدرتها على مواجهة التحديات و بالتالي فالقوة عندهم لا تعني الإرغام أو الإكراه بقدر ما تعني قدرة الدولة على توسيع نطاق مواردها آو التوافق حولها و بالتالي فهي وظيفة أساسية في تحديد إرادتها و ليس قدراتها بمعنى أن الامن يعني القدرة على تعظيم الموارد الأزمة لحماية حرية الإنسان ولوطنية و كرامته بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى أو مقيدات كالسيادة الوطنية و اعتبارات الامن القومي ....الخ فلا يهم وجود السيادة القومية مع غياب حقوق الإنسان أو إفقار الشعب و حرمانهم من حقوقهم الطبيعية .

تختلف المدرسة الليبرالية على المدرسة الواقعية في نظرتها للأمن و دالك أن الأخيرة ترى أن الدول تتحرك بالأساس من اجل توفير الامن الذي يعرف لديهم في إطار القوة المادية و المصالح والمكانة بينما المدرسة اللبرالية ترى أن الدول يحركها إيمانها بالعمل على ضمان الحرية و القيم الإنسانية .

التصور النقدي للأمن:

ينطلق النقديون في تصورهم للأمن من نقد تركيز الواقعيين على فكرتي انعدام الثقة ونقدهم في تحليلاتهم للمعضلة الأمنية , غير انه توجد نقاط اتفاق بين النظرية النقدية و الواقعية الجديدة خصوصا حول ما يتعلق بشعور الدول بتهديد .

الامن و إشكالية الانعتاق حسب فرانك يرى النقديون إن الامن هو بناء اجتماعي مرادف لمفهوم التحرر و الانعتاق و هو يهدف إلى مكافحة كل ما يهدد الأقليات و الطبقات المهمشة , ويكون هدا الإنعتاق من خلال البحث عن قوى اجتماعية تعمل على تغيير الكامل للنظام القائم على الدول و يرى النقديون إن أحداث 11 سبتمبر قد أكدت أطروحاتهم حول الامن .

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبحت النظرية النقدية تتواجد في أفق ضيق لإمكاناتها. [1]

الامن الإنساني: جاءت بدايات طرح مفهوم الامن الإنساني خلال فترة الحرب الباردة ضمن أعمال و تقارير بعض اللجان المستقلة المعنية بدراسات الامن و التنمية منها اللجنة المستقلة لقضايا نزع السلاح و أللأمن , أذعت في تقرير صدر لها عام 1982 للأمن المشترك على مجموعة من القضايا و التي أطلق عليها الامن الإنساني و تشمل الفقر, الإنفاق المتزايد على التسلح و غياب العدالة التوزيعية و الحرمان الاقتصادي كما أكد التقرير على أن تحقيق الامن الإنساني يتطلب أن يجد الأفراد حياة يتمتعون فيها بالكرامة و العدالة التوزيعية وقد كانت أول معالجة مؤسساتية رسمية لمفهوم الامن الإنساني عبر تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و بمثابة مرجعية مفهوميه في المجال[2].

[1] frédrick guillaime duffour (**apercu du contribution des néo gramsciens et des théories critique au tournant réflexif des théories de la sécurité)** sur site w.w.w.conflits ./document 153

[2] خديجة محمد عرفة , (**مفهوم الأمن الإنساني**) _ مفاهيم العدد 2006/01/13 .ص 10/9 .

يعرف الامن الإنساني على انه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطريقة تحسن ممارسة الحريات و تسهل التنمية البشرية , كما يعني الامن الإنساني حماية الحريات الأساسية التي هي جوهر الحياة و وهو أيضا حماية الفرد ضد تهديدات خطيرة وواسعة النطاق حيث يجب لدالك التركيز على نقاط القوة وتطلعات الأفراد في الجانب الاقتصادي العسكري و الثقافي التي تعطي للأفراد عناصر للحفاظ على وجودهم وكرامتهم [1].

تتمثل خصائص الامن الإنساني في انه[1].

- متعدد الأبعاد
- يجمع كل ما يخص الفرد
- محدد السياق
- موجه للوقاية

أبعاد الامن الإنساني:

-البعد الاقتصادي :

-أمن غدائي أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا و اقتصاديا على الغداء الأساسي.

- أمن صحي يقصد به توافر الخدمة و الرعاية الصحية بأسعار في المتناول و قدرة على الحصول على تلك الخدمة .

- أمن بيئي و يعني كفالة السلامة البيئية للبشر و توفير نوع من الحماية المهم من التهديدات البيئية مثل التلوث التصحر.

- أمن شخصي حماية الإنسان من التعرض للأذى و العنف البدني

- أمن مجتمعي شعور الفرد بانتمائه للجماعة و المجتمع سواء كانت أسرة مجتمعا محليا , منطقة أو جماعة قومية و عرقية .

- أمن سياسي ويؤكد هدا البعد على احترام حقوق الإنسان الأساسية و كفالة حرية الممارسة السياسية للمواطنين و تعريف المواطنين بهده الحقوق و الحريات و كفالتها من خلال الدساتير و القوانين , وتأكيدها من خلال الممارسات الواقعية للنظم الحاكمة و فيما بين الجماعات داخل الدول [2].

---

[1] la sécurité humaine en théorie et en pratique application du concept de sécurité et fond des - nation unis pour la sécurité humaine (**unité sur la sécurité humaine bureau de la coordination des affaires humanitaire**) nations unies p7

[2] الحوار المتمدن العدد 3138 .2010 محور السياسات و العلاقات الدولية.

لقد ركزت الأبعاد السابقة للأمن كلها على ضمان تحقيق الطمأنينة و الراحة للفرد في مختلف مجالات حياته و توفير اكبر قدر ممكن من الموارد و الإمكانات لحماية و تحقيق أمنه ,

حسب تقرير التنمية البشرية لعام 199 بعنوان عولمة ذات وجه إنساني جحدت 7 عناصر مشكلة المخاطر التي تهدد الامن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في:

- عدم الاستقرار المالي
- غياب الامن الوظيفي
- غياب الامن الصحي
- غياب الامن الثقافي
- غياب الامن الشخصي
- غياب الامن البيئي
- غياب الامن السياسي و المجتمعي

Type sécurité	Exemples des principales menace
Sécurité économique	Pauvreté, chômage, persistante
Sécurité alimentaire	Faim, famine
Sécurité sanitaire	Malsaine, infectieuses mortelles, alimentation malsaine, malnutrition, manque d'accès aux soins de santé essentiels.
Sécurité personnelle	Violence physique, criminalité, terrousime , violence familiale, travail des enfants.
Sécurité de la communauté	Tensions interethnique, religieuses et autres liées a l'identité.
Sécurité politique	Répression politique, abus des droits de la personne.

المطلب الثاني: المنظور الأوروبي الجديد للأمن

مع التحول في مفهوم الامن و تغير في أنواع التهديد تجد الدول نفسها مجبرة على التأقلم في العالم الجديد بكل تهديداته , و يمكن القول أن الدول الأوروبية من بين الدول التي استطاعت أن تصيغ مفهوما جديدا للأمن الإنساني بكل أبعاده و أن تطبقه داخليا وتستعمله كأرضية لسياساتها الخارجية .

لقد أضحى الامن مفتاحا أساسيا لضمان نوعية حياة مرتفعة في المجتمعات الأوروبية و حماية البني الاجتماعية و السياسية عن طريق تفادي التهديدات و محاربتها.

تعمل فرنسا ضمن الاتحاد على حماية أمنها حيث أن التهديد لا يوجد خاصة بعد كل ما تعرضت له , لدالك فهي تعمل على خلق بيئة أين يحس الأفراد أنهم محميون علاوة عن دالك تأخذ الميكانيزمات الأزمة لكي توفر مستويات مرتفعة للأمن ليس فقط في دول الاتحاد الأوروبي حتى في الدول الأخرى التي تتأثر بها .

يقوم الامن الأوروبي الداخلي على حماية الإفراد و الحريات و الديمقراطية بطريقة يستطيع كل فرد أن يستمتع بحياته اليومية بدون أي خوف و هدا ما يعكس المنظور الأوروبي للأمن تماشيا مع تهديدات اليوم , حيث تعمل الدول على العمل على الوقوف لمواجهة التهديدات و قد ترجمة هاته المجهودان في معاهدة لشبونة و برنامج ستوكلند الذي يسمح للاتحاد الأوروبي بأخد معايير طموحة ومنسقة لجعل أوروبا مساحة للعدل و الحرية والأمن .

يمثل التطور الاقتصادي عاملا ايجابيا في مجتمع يتمتع بالحرية و الديمقراطية لكن هده الأجواء قد تخلق أخطارا وتهديدات تستدعي التصدي لها .

- يعمل الاتحاد الأوروبي على توفير الامن و الحرية كما انه يضمن احترام حقوق الإنسان . حق المواطنين الأوروبيين في الحياة الكريمة والتعلم و العمل
- مواكبة التقدم التكنولوجي و زيادة سرعة الاتصالات و تطويرها
- حماية الحقوق و الحريات و تحسين التعاون والاتحاد بين الدول الأعضاء
- محاولة القضاء على أسباب ألا أمن و ليس الاكتفاء بالتعامل مع النتائج
- وضع آليات الوقاية من التهديدات و الأخطار على رأس الأولويات
- إشراك جميع القطاعات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية التي لديها وظيفة الحماية العامة.
- اطلاع المواطنين على السياسات الأمنية بكل محتوياتها

لقد جلبت العولمة فرصا جديدة نمو عالي في العالم المتقدم , لكن العولمة جعلت التهديدات معقدة أكثر و مترابطة , احتباس حراري و تدهور البيئة زيادة حدة النزاعات الداخلية و التطور في نوعية التهديدات و الجرائم.

[1] l'hetérogénete du concept de sécurité ,ses inplications sur les politique , la justice et la durabilité des pratique .(**strategie de l'union européenne ver un model européen de sécurité)** p 21 .

ومنه تواجه أوربا هده التحديات الجديدة بناء" علي:
الاعتماد على مجموعة فريدة من الأدوات: يساهم الاتحاد الأوربي بالفعل في إيجاد عالم أكثر امن مراعيا في ذلك العمل لبناء الامن الإنساني ,عن طريق تخفيض الفقر وعدم المساواة ,تشجيع الإدارة الجيدة و حقوق الإنسان ,معالجة الأسباب الرئيسية لنزاع و عدم الامن ,مساعدة الدول المحتاج و العمل على استقرارها , تطور سياسة الامن و الدفاع الأوربية كجزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية و الامن المشترك في الخبر و القدرة ,وذلك بإرسال أكثر من 20 مهمة للاستجابة للازمات تتراوح بين بناء السلام بعد التسونامي في أسيا إلى حماية اللاجئين في التشاد.
تعمل دول الاتحاد الأوربي على احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة و مبادئ والتزامات منظمة الامن و التعاون في أوربا باعتبار أن كل من احترام السيادة الاستقلال ووحدة الأراضي للدول ولتسوية السلمية للخلافات أمور لا تخضع للتفاوض.

A secure Europe in a better world , European security strategy. Brussels December 2003

المطلب الثالث: مرتكزات الامن الأوروبي

يقوم الامن الأوروبي على :

العمل الجماعي في مواجهة التهديدات حيث أن الدولة لوحدها غير قادرة على مواجهة التهديدات الجديدة سواء عن طريق تعاون ,ثنائية أو جماعية.

تأسيس سياسة مشتركة للأمن الداخلي في الاتحاد الأوروبي و تحديد المبادئ بطريقة شاملة وشفافة .

يرتكز الامن الأوروبي على نهج واسع و شامل للأمن الداخلي.

يعتمد أيضا الامن الأوروبي في سياساته الأمنية مراعاة المبادئ التالية :

- المواطنين الأوروبيين يريدون العيش في الامن و الإحساس بالحرية.
- الامن في حد ذاته حق أساسي.
- القيم والمبادئ ذكرت في معاهدة الاتحاد الأوروبي وهي من بين الحقوق الأساسية في الإستراتيجية الأوروبية الداخلية.
- عدالة ،حرية وامن سياسات مكملة تحترم الحقوق الأساسية الامن والحماية العالمية و دولة الحق و احترام الحياة الشخصية .
- حماية كل المواطنين خاصة الأكثر معاناة و الأفراد المهمشين المعرضين للجرائم و ضحايا الإرهاب.
- التركيز على الوقاية الإستباقية بدلا من الكشف عن رد الفعل.
- التركيز على القضايا الاجتماعية الأوسع نطاقا بما في دالك الخسائر المحددة بشكل عام و نوعية الحياة و السلوك الاجتماعي و انتهاكات النظام العام.

كما تركز السياسة الأوروبية في سياساتها الخارجية على العمل على تحقيق التنمية و تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تشكل النزاعات فيها خطرا على الامن الأوروبي أو التي تكون لها فيها مصالح.

[1] yves roucaute , le fondement théorique de la sécurité globale et la question des piliers de l’union européenne , faculté de droit et de science politique paris ouest.

نوعية الديمقراطية و الثقة العامة في الاتحاد الأوروبي تعتمد إلى حد كبير على قدرته على ضمان الامن والاستقرار في أوروبا و العمل مع جيرانه و شركائه لمعالجة جذور المشكلات التي تواجه الاتحاد على الامن الداخلي.

الربط دائما بين الامن والتنمية في حل المشاكل و هو ما اعتمدته الإستراتيجية الفرنسية في مالي وهو من بين الآليات مواجهة التهديدات .
من الاولوي أيضا أن تكون الإستراتيجية الأوروبية قادرة على التكيف مع حاجات المواطنين و التحديات الديناميكية العالمية في القرن الواحد و العشرين.
ضرورة فهم الامن الداخلي كمفهوم واسع و كامل يمتد إلى قطاعات متعددة لمعالجة التهديدات التي لها تأثير مباشر على حياة و سلامة و رفاه المواطنين بما في دالك الكوارث الطبيعية و البشرية .

Stratégie de sécurité intérieure pour l'union Européenne vers un modèle Européen de sécurité adopté par le conseil justice et affaires intérieures lors de sa session des 25 et 26 février 2010. A été approuvé

المبحث الرابع: الأهمية الإستراتيجية لغرب إفريقيا

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية

تعرف الجيوسياسة على أنها تأثير الجغرافيا على السياسة ,فهي علم يركز على الظواهر الجغرافية و يعمل لخدمة سياسة معينة تبناها صانعو السياسة و القرارات في الدولة جوهر الجيوسياسية هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات و التركيب الجغرافي ,لدالك فالآراء الجيوسياسية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية[1]

يقع إقليم غرب إفريقيا في المناطق المدارية أي بين الصحراء إلى الشمال و المحيط الأطلسي و المنطقة الاستوائية في الجنوب , و يمتد هدا الإقليم جغرافيا من موريتانيا غربا حتى النيجر شرقا و من موريتانيا شمالا حتى ليبريا جنوبا و ليبيريا غربا حتى نيجيريا يحده من الشمال الصحراء الكبرى و من الغرب و الجنوب المحيط الأطلسي ومن الشرق من خط طول 10 درجة أو من جبل الكامرون إلى بحيرة التشاد ,يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي 375 مليون نسمة حيث تلعب الظروف البيئية دورا كبيرا في توزيع السكان من منطقة لأخرى , فوجود الموارد وكثرتها له مكانة في تركز السكان وقلة هده الموارد يؤدي إلى اختلال واضح في تركز هدا الأخير [2]

تصل أعلى كثافة للسكان إلى 1000نسمة كم2 نجدها في المناطق التي تمتاز بكثرة الأمطار و امتداد فتراتها و التي تتوفر على إمكانيات زراعية العالية كتوفر خصوبة التربة في مناطق الساحل الجنوبي و جنوب ووسط غانا و خاصة في هضبة اشانتي و كدالك أراضي نيجيري و غينيا تقدر مساحة الإقليم ب 7 مليون كم مربع ويبلغ متوسط النمو السكاني 3 % و المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 430 مليون نسمة سنة 2022 .ويضم هذا الإقليم على 15 دولة فرنكوفونية يتميز هدا الإقليم بتنوع اثني كبير حيث نجد عشرات الجماعات الاثنية تتعدد لغاتها و أديانها من منطقة إلى أخري أو حتى في نفس المنطقة [3]. تحتل قارة إفريقيا بشكل عام مكانة هامة في خريطة العالم السياسية المعاصر ما لها من وزن بشري و اقتصادي كبير, وإقليم غرب إفريقيا علي الخصوص يشكل موقعا استراتيجيا مهم لما يحتوي من ثروات طبيعية كبير و متنوعة باطنية مثل البترول إضافة إلي المعادن النادر التي تسخر بها و الثروة الحيوانية باعتبار النشاط الرعوي هو أكثر الأنشطة ممارسة في المنطقة, إضافة إلي موارد أخري كا الماس. الذهب, و الحديد

---

[1] سلافة عبد الرحمان مرجع سابق ص 22.

[2] أحمد يونس ,(**إقليم غرب إفريقيا**) منتدى لطلاب قسم الجغرافيا ,جامعة طنطا ص 14. على الرابط تالي

http:/mangement.ephpbb.com.lafrique de l'ouest .0.33945.014(060606)

[3] ذ محمد رياض , (**الأصول العامة في الجغرافيا سياسية و الجيو سياسية**) بيروت , دار النهضة للطباعة و النشر1989 ص 59.

, الفوسفات .....إلخ.

تمثل مصادر الطاقة و اليورانيوم كما ذكرناها سابقا عنصرا أساسيا في اقتصاد المنطقة حيث تمثل موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوربا , وتأتي النيجر بالمرتب الرابعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8,7 % من النتاج العالمي ويغطي هدا 12 % من احتياجات الاتحاد الأوربي ,فضلا عن المخزون المهم من البترول خاصة دول القلب[2] (موريتانيا, النيجر مالي و تشاد) حسب دراسات وتقارير الاتحاد الأوربي تعتبر المنطقة منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء من نيجيريا نحو أوربا مرورا بالأراضي النيجرية و الجزائرية .

رغم ما يحتويه إقليم غرب إفريقيا من موارد متنوعة إلا أنها تعاني تخلف كبير في الجانب الاقتصادي حيث إلي جانب تدني مستوى المعيشة للأفراد و انتشار الفساد على المستوى الإداري السياسي ما بشكل سوء تسير الموارد الطبيعية تعاني معظم الدول الإقليم من مشكل المديونية بنسب كبيرة وهدا ما يضعف اقتصادياتها من جهة ويؤدي بها إلى التبعية و مرهونية القرار السياسي و عدم التحكم فيه. [2]

-الأهمية الاجتماعية :

تمتاز منطقة غرب إفريقيا بتنوع اثني كبير حيث تضم جماعات عرقية و اثنية متعددة إضافة إلى التنوع الثقافي و الديني لهده الجماعات , حيث يمثل المور في موريتانيا ثلث السكان و هم العرب الفاتحون الدين استوطنوا شمال إفريقيا و عنصر الارتان و هم الزنوج المنحدر ون من سلالة العبيد و يتمركزون في الشريط الساحلي (نهر السنغال) , أما في مالي نظرا لتعدد الاثنيات يمكن ان نميز تقسيم 5 قبائل رئيسية

قبيلة الماندينغا تضم البامبرا و السونتكي +البروز

قبيلة السلسا و تضم البال تكولر[3]

---

[1] أحمد يونس مرجع سابق ص 60.

[2] سفيان منصوري ,(**السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وإنعكاساته على الأمن القومي الجزائري**).مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخص: السياسة العامة المقارنة .جامعة قاصدي مرباح ,ورقلة 2012.2013, ص 55.

[3] جميلة علاق: (**إستراتجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**) ص3.

قبيلة الصحراء و تضم المرور الطوارق العرب

قبيلة الفولت وتضم بوبو سبينفو المانويكا

قبيلة السونغاي

ويتوسط النيجر منطقة الساحل حيث نجد اثنية الهاوسا في المنطق الوسطى و الشرقية من البلاد ثم تليه عنصر الجيرما سونغي قي حين نجد طوارق الشمال يمثلون 10 بالمائة و تضم كدالك اثنيات أخرى العرب التوغو الفولا و غيرها

بالإضافة إلى هدا التنوع الاثني بمنطقة غرب إفريقيا نجد كدالك التعدد الديني بين المسلمين و المسيح و أصحاب المعتقدات الإفريقية المحلية و كدا التعدد اللغوي بين العربية الفرنسية و الانجليزية إلى جانب اللغة المحلية للقبائل المختلفة[1]

المطلب الثاني: الأهمية الأمنية لغرب إفريقيا

يعتبر إقليم غرب فريفيا من الأقاليم الأكثر توترا في القارة الإفريقية و دالك لما شهده من نزاعات اثنية وحروب أهلية ,إلى جانب تدني مستوى المعيشة فيه وانتشار الفقر ما هيا جوا ملائما لانتشار الجريمة بكل أنواعها و المتاجرة بالمخدرات

نتيجة للمساحات الصحراوية الشاسعة بين دول الساحل و الصحراء و طبيعة التضاريس الصعبة و قلة الإمكانيات و الموارد المتاحة مع القصور الواضح في آلية التنسيق و التعاون الأمني بين الدول المعنية , كل دالك جعل دول المنطقة عاجزة إلى حد كبير على السيطرة على حدودها و ساهم في خلق وضع امني هش و زاد من تدفقات الهجرة الغير الشرعية العابرة للحدود [2]

لقد شكلت النزاعات الاثنية والحروب الأهلية في منطقة غرب إفريقيا مشكلة استدعت تدخلات خارجية لما لها من تداعيات على المستوى الإقليمي و الدولي و حت على المستوى الوطني , فقد أدت العمليات العسكرية الواسعة في مالي على سبيل المثال إلى انسحاب و تراجع التنظيمات المسلحة إلى عمق الصحراء في دول الجوار لغرض تقليل الخسائر و ربما إعادة تنظيم الصفوف قامت كل مجموعة

[1] سفيان منصوري مرجع سابق ص 56.

[2] عصام عبد الشافي.(**معضلة الامن في الساحل و الصحراء , الأسباب و المواجهة**) مجلة السياسة الدولية , العدد 195 , القاهرة ,2014

بالتمركز في المنطقة التي تناسبها و التي لديها فيها تحالفات و تعتبر أمنة لها و تقوم تلك الجماعات بالتحرك أفقيا على امتداد الصحراء الكبرى من الحدود الموريتانية حتى غرب السودان ومن جنوب الجزائر حتى نيجيري ....الخ وقد أدى دالك إلى

تحول المنطقة إلى بؤرة لاستقطاب التطرف .

تحول المنطقة إلى منطقة صراع دولي بحجة الحرب على الإرهاب .

تزايد أعداد المهاجرين والنازحين من مناطق التوتر و انتشارهم بالدول الأخرى

تحول المنطقة إلى بؤرة لتجار السلاح خلصه القادم من شرق أوربا .

ضرب الاستقرار بالمنطقة عبر تحالف التطرف مع الجريمة .

أصبحت إفريقيا الغربية منطقة أساسية لنقل و إعادة تصنيع الكوكايين والهيروين من أسواق إنتاج أمريكا ألاتينية واسيا نحو أوروبا حيث تشكا المنطقة مركز نقل لتجار المخدرات نظرا للجغرافيا التي تتميز بها والتي تصعب القبض على الجماعات المتطرفة و تجار المخدرات , والتي تسهل أيضا عمليات التهريب

لقد زاد اكتشاف المخدرات بنسب كبيرة وسط البضائع المهربة من مخاوف الدول لما لها من اثأر على عدم استقرار المنطقة خاصة أن التدفق المتزايد في تجارة الأسلحة بالمنطقة يعتقد أيضا انه يزيد من دعم نشاطات الجريمة المنظمة و المجموعات الإرهابية [1]

تحالف الجماعات الإرهابية و الحركات المتمردة مع عصابات الجريمة المنظمة من تجار المخدرات و تجار السلاح , هده التحالفات مع شبكات الجريمة المنظمة ساعد في عملية تبادل الأدوار في المنطقة بين الجانبين في منطقة تشهد بنية اقتصادية هشة , صراعات إثنية وعرقية , انقلابات عسكرية وما ينتج عنها من تحولات أمنية استغلتها الجماعات الإرهابية لتطوير و تقوية علاقاتها مع شبكات الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل حيث مكنهم دالك من الحصول على كميات هامة من الأسلحة و العتاد.[2]

عرفت المنطقة مؤخرا ارتفاعا في استهلاك المخدرات وقد صنفه المحللون كمهدد للأمن الإنساني نتيجة للأهمية الأمنية التي تحتلها منطقة غرب إفريقيا و نظرا لتأثير الأزمات الموجودة فيها على كافة المستويات

[1] **crime and trafficking in the sohelo- Saharan .region**. trend and routes p4.

[2] kwesi.aning et john pokoo.(**trafic de drogue et menaces pour la sécurité nationale et régionale en Afrique de l'ouest)** p3-8.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لغرب إفريقيا

تكتسب القارة الإفريقية من الناحية الاقتصادية أهمية كبيرة وهي محل جدب القوى الكبرى ودالك لما تتمتع به من تنوع كبير في الموارد الطبيعية والمعادن والثروات فهي لا تزال بكرا رغم سنوات الاستعمار الطويلة من حيث المصادر الطبيعية و المياه و الأراضي القابلة للزراعة فهي بدالك تعتبر وجهة للاستثمارات من طرف الدول الكبرى لفرض نوع من النفوذ و السيطرة باعتبارها تتكون من عدة دول فقيرة و مهمشة تعتمد معظم دول غرب إفريقيا علي الموارد الطبيعية إلي جانب الزراعة, حيث كان معدل النمو 4,2 % سنة 2015 علي عكس سنة 2014 و هدا التراجع نتيجة لتراجع أسعار المواد الأولية خاصة البترول مع أخد بعين الاعتبار هشاشة آليات التنمية في غرب إفريقيا.[1]

تمثل مصادر الطاقة و اليورانيوم كما ذكرناها سابقا عنصرا أساسيا في اقتصاد المنطقة حيث تمثل موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوربا , وتأتي النيجر بالمرتب الرابعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8,7 % من النتاج العالمي ويغطي هدا 12 % من احتياجات الاتحاد الأوربي ,فضلا عن المخزون المهم من البترول خاصة دول القلب (موريتانيا, النيجر مالي و تشاد) حسب دراسات وتقارير الاتحاد الأوربي تعتبر المنطقة منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء من نيجيريا نحو أوربا مرورا بالأراضي النيجرية و الجزائرية .[2]

1 **profil economique de l’afrique de l’ouest en 2015 et perspective en 2016** .février 2016 Dakar Sénégal p12.

2 kwesi.aning et john pokoo.مرجع سابق

برغم كل ما تتميز به افريقيا من موارد الا انها تعد من أفقر المناطق الموجودة في العالم وتنتشر فيها المجاعات والأمراض . فوفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية الذي صدر في أغسطس 2005 فان عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص في الغذاء في دول افريقيا جنوب الصحراء قد زاد بمقدار 34 مليونا خلال الأعوام من 1990 الي 2002 ,كما توجد سبع دول في غرب أفريقيا مهددة بأزمة غذائية خلال الشهور المقبلة , وتنتشر في أفريقيا الأمراض مثل الملاريا والكوليرا ومرض الإيدز الذي يحصد كل عام مايقرب من مليون روح 90 %منهم في أفريقيا ومعظمهم من الأطفال دون سن الخامسة .

وقد علقت شعوب القارة آملها في أعقاب الاستقلال علي القادة السياسيين لتحقيق التنمية وانتشال هذه القارة من بحور التخلف والفقر خاصة وأن هذه القارة تمتلك من الثروات الطبيعية والبشرية ما يمكنها من تبديد كل ما تعانيه من أزمات اقتصادية , ولكن كل هذه الطموحات الجماهيرية ضاعت مع مرور عقود عقب الاستقلال دون تحقيق تنمية اقتصادية وزيادةالانخفاض في مستويات معيشة الأفراد والتي تحولت الي حالات من عدم الرضاء الشعبي , لعبت عوامل الضعف الاقتصادي دورا في تاجيج النزاعات الاثنية .

profil economique de l’afrique de l’ouest en 2015 et perspective en 2016 .février 2016 Dakar Sénégal p 13

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر ظاهرة النزاعات الإثنية إحدى القضايا الهامة التّي برزت بكثرة في السّاحة الدولية خلال العقود الأخيرة، وذلك بسبب زيادة الإثنيات وتنازعها حول العديد من القضايا والمطالب الاقتصادية،السياسية، الاجتماعية، الثقافية... خاصة في الدول الحديثة الاستقلال مثل: ،دول غرب افريقيا ،وقد ساهم ذلك في إدراجها كقضية عالمية على سلم أولويات قضايا المجتمع الدولي نظراً للأثار التي تحدثها.

ترتبط حدة الصراعات الاثنية والسياسية في منطقة غرب افريقيا بدرجة الاستجابة لمطالب الجماعات الاثنية . فثمة مطالب قابلة للتفاوض كالمطالبة بالمساواة بين الجماعات العرقية و الاثنية المختلفة في عملية توزيع الثروة والسلطة، خاصة ان الجماعة أو الجماعات المهيمنة في المجتمع تسعى دوما إلى الحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن لها الهيمنة على باقي الجماعات. على أن هناك مطالب يصعب التفاوض بشأنها كالسعي من أجل الاستقلال والانفصال عن الدولة، أو الحصول على الحكم الذاتي لإقليم معين داخل الدولة و عدم تحقيقها يؤدي الى النزاع بين تلك الجماعات .

لقد تغيرت النظرة إلى مفهوم الامن و تنوعت حسب المراحل التاريخية من الواقعيين الدين اعتبروا أن الدولة هي الفاعل الحقيقي الذي بحوزته احتكار استعمال القوة , ثم اللبراليين الدين ادخلوا فواعل جديدة للتنافس مع الدولة في تسيير القوة الى النظرة الثالثة و الحديثة و هي الانتقادين الدين يركزون على كل ما يتعلق بالجانب الإنساني و حول الامن المجتمعي.

الفصل الثاني

تداعيات النزاعات الإثنية في غرب إفريقيا على الأمن الأوروبي

الفصل الثاني:

تداعيات النزاعات الاثنية في غرب إفريقيا على الامن الأوروبي

أمام تنامي النزاعات الاثنية في غرب إفريقيا و تأثيرها على استقرار المنطقة وزيادة معدلات الفقر و ألا أمن و ارتفاع نسبة الجريمة, كل ها ته جعلت من المنطقة مصدرا أساسيا لمختلف التهديدات اللا تماثلية المتنقلة عبر حدود الدولة لتشمل دول و أقاليم أخرى كالهجرة الغير شرعية و الإرهاب وغيرها.....

وجد الاتحاد الأوروبي نفسه محاطا بتهديدات عديدة تمس امن و سلامة مجتمعاته و تهدد كيانه في بعض الأحيان ,ما استوجب العمل على مواجهة هده الأخيرة و الحد منها, و في ما يلي نتطرق لأهم التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي جراء ما أفرزته النزاعات الاثنية في غرب إفريقيا .

المبحث الأول: تحدي الهجرة

بدأت ظاهرة الهجرة تتفاقم مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة و قد كانت منطقة غرب إفريقيا من المناطق الأكثر تصديرا لهده الظاهرة خاصة بعد النزاعات التي شهد تها المنطقة في كوتدي فوار وسيراليون و نيجيريا .

تعتبر الهجرة إحدى المشاكل التي تؤرق الدول سواء الهجرة الشرعية أو الغير شرعية وذالك لما تسببه من اختلال توازن في الدول المستقبلة و أيضا لاتصالها بالمسائل الأمنية بمختلف أبعادها.

مطلب الأول: مفهوم الهجرة

الهجرة لغة: من هجر يهجر هجرا أو هجرانا بمعنى اعرض عن الشيء أي ابتعد عنه ومنه كدالك الفعل هاجر يهاجر مهاجرة رحل عن بلده و أهله فالهجرة لغة تفيد الرحيل و السفر و الخروج من الأرض.[1]

اصطلاحا :تعرف الهجرة على أنها انتقال من مجتمع أو دولة معينة إلى مجتمع أخر مع إحداث تغييرات على مستوى السكن و الحالة القانونية.[2]

[1] فريجة لدمية (**إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة**)الهجرة غير الشرعية نموذجا مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ص05

[2] charbit yves dir(**la population des pays en developpement)** paris la documentation francaise Veronique petit p03

يعرفها القاموس الفرنسي la rousseأنها القدوم إلى بلد من اجل الاستقرار فيه بصفة مؤقتة [1].

تختلف التعريفات المقدمة للهجرة و هذا من دولة إلى أخرى و من باحث إلى أخر حسب مجالات بحثه المعرفية ,فعلى غرار التعريف السابق الذي يعتبر تعريفا شاملا يذهب علم السكان أو الديموغرافيا إلى تعريفها على أنها الانتقال فرديا أو جماعيا من موقع إلى أخر يحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو ديني أو سياسيا.

أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية و غيرها.
تعد الهجرة من الحقوق الأولية للإنسان في حدود التشريعات ودالك وفقا لمبادئ القانون الدولي العام و الخاص و كدالك وفقا لقانون الدولة المحلي الذي يحدد القواعد التي تنظم هجرة مواطنيها إلى الخارج أو دخول الأجانب إلى إقليمها وقد نص الإعلام العلمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948على هدا الحق يحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد بما في دالك بلده كما يحق العودة إليه [2].
الهجرة على غرار العمليات الأخرى على المستوى الدولي لا تنحصر في علاقة ضيقة بين وحدتين سياسيتين معزولتين بقدر ما هي عملية تتم داخل نظام دولي موحد ذاته ناتج عن التحولات العالمية و الأزمات الحادثة و الدول بدورها كفاعل في هده المنظومة توجد أنواع عديدة للهجرة تتعلق أما بالمهاجر نفسه أو بنطاق الهجرة أو بالمدة الزمنية للهجرة أو بالوضع القانوني للهجرة وهي على التوالي هجرة فرعية /اختيارية ,محلية /خارجية أو دولية /دائمة أو مؤقتة /هجرة فردية ,جماعية شرعية أو غير شرعية [2]
نركز في بحثنا هدا على التصنيف الأخير باعتباره ملم بجميع التصنيفات من جهة كما انه يشكل نمط الهجرة في غرب إفريقيا.
الهجرة الشرعية :هي دالك النوع من الهجرة المرتبط بسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة حيث تتم بجوازات سفر ووثائق معتمدة من قبل الدولة المهاجر إليها و موافقتها عن طريق عقود عمل محددة لمدة وبترخيص من الدول المستقبلة [2].
تحدث الهجرة الشرعية في الدول التي تسمح نظمها القانونية باستقبال الأجانب و تتم عن طريق الدخول من الأماكن المحددة سواء كانت عن طريق البر والبحر أو الجو و تشترط الدول لدخول أراضيها أو الخروج منها تقديم جواز سفر ساري المفعول و صادر عن السلطات المختصة [3].

[1] nouveau petit larousse 1968 p 518.

[2] لدمية .مرجع سابق

[3] ليندة عكروم (.**تأثيرات التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول الشمال و جنوب المتوسط**) ,مدكرة مكملة شهادة الماجستير في العلاقات الدولية جامعة محمد خيضر بسكرة , الجزائر 2010 ص89 90

الهجرة الغير الشرعية :

تعد الهجرة غير الشرعية ابرز أنواع الهجرة وفقا للمعيار القانوني و أهمها و بحسب ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية فان الهجرة غير الشرعية تعني عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدول المستقبلة [1].

الهجرة غير الشرعية تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد دون تأشيرات أو دون ادن للدخول المسبق أو اللاحق.

أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت إلى المهاجر غير الشرعي بقولها انه المهاجر الذي لا تتوفر لديه الوثائق اللازمة و المنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من اجل الدخول أو العمل في بلد ما.

يستخدم المهاجرين أساليب عديدة للوصول إلى الدول المراد الوصول إليها من بينها التعاقد مع شركات التهريب و التسلل من خلال الحدود و الزواج المؤقت و الزواج الشكلي الذي يهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان و البعض الأخر يستخدم الوثائق و الجوازات المزورة أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة كرخص القيادة أو بطاقات الضمان الاجتماعي و بطاقات عبور الحدود [2].

نتيجة للصراعات و عدم الاستقرار يجد الأفراد أنفسهم مجبرين فاغلب الأحيان على أتباع طرق الهجرة غير الشرعية لصعوبة حصولهم على وثائق رسمية وقانونية تسمح لهم بالسفر بطرق سليمة حتى أن البعض لا يملكون أية جنسية وهدا ما يعاني منه إقليم غرب إفريقيا .

---

[1] لدمية .مرجع سابق

[2] Melissa guozzo(**la migration vers l'Europe un enjeu sécuritaire causes et conséquence des politique migratoire européenne sur les migrants)**. mémoire présenté pour l'obtention du master en études européennes p7

المطلب الثاني: تداعيات الهجرة على الامن الأوروبي

قبل فترة نهاية الحرب الباردة لم تكن تشكل الهجرة أي تهديد بالنسبة للدول الأوروبية لكن مع تنامي التهديدات و انتشارها أصبحت هده الأخيرة تشكل خطرا على الدولة المستقبلة .

و أصبحت من المواضيع الحصرية التي تشغل الدولة و مواطنيها في نفس الوقت أو حتى بنسبة اكبر , حيث سئل حوالي 32.598 مواطن حول الانشغالات أو المشاكل التي تعاني منها الدولة .وقد أخذت الهجرة المرتبة الثالثة ب 18 في المائة بعد البطالة في المرتبة الأولى و الوضع الاقتصادي في الثانية ,بعد تقرير صبر الآراء المقدمة في 2009 تعتبر المرة الأولى إلي يحتل فيها موضوعا غير مرتبط مباشرة بالاقتصاد مرتبة مماثلة بالنسبة للشعب الأوروبي [1].

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي نفسه فالهجرة تحتل المرتبة الرابعة من المشاكل الأساسية ب 24 في المائة من الأصوات بعد الوضع الاقتصادي ,البطالة ,مصاريف الدول الأعضاء [2].

1Nelley robin l’espace migratoire de l’afrique de l’ouest panorama statistique p 8.

[2] نفس المرجع

Résidents étrangers originaires de l'Afrique de l'Ouest,
par nationalité et par pays d'accueil

PAYS	B	DK	A	E	F	I	L	NL	P	GB	TOTAL
Bénin			371		3 900		2				4 273
Burkina-Faso			343		2 508		2				2 853
Cap-Vert			370	1 474		4 901	1 222	2 341	28 796		39 104
Gambie			1 443	1 938				102		1 000	4 483
Ghana			14 924	115	2 681	11 443	7	4 115	4	19 000	52 289
Guinée			465	142	6 037						6 644
Guinée-Bissau			119	13							132
Côte-d'Ivoire	337		416		16 987		4				17 744
Libéria			318				2				320
Mali			388	97	34 937						35 422
Mauritanie			164	68	6 636		2	601			7 471
Niger			96		1 422						1 518
Nigeria		76	5 068	171	789	6 855	2		31	20 000	32 992
Sénégal		16	1 353	1 752	45 260	25 107	3		50		73 541
Sierra Leone			603							3 000	3 603
Togo			923		5 673			8	108		6 712
TOTAL	**337**	**92**	**27 364**	**5 770**	**126 830**	**48 306**	**1 254**	**7 267**	**28 881**	**43 000**	**289 101**

B : Belgique, DK : Danemark, A : RFA+RDA, E : Espagne, F : France, L : Luxembourg, NL : Pays-Bas, P : Portugal, GB : Grande-Bretagne.

مرجع سابق.Nelley robin

تشهد بعض دول غرب إفريقيا تدفقا كبيرا للمهاجرين ما بين 18.000 و 73.000 مهاجر فمالي و الرأس الأخضر و نيجيريا على سبيل المثال دول لها خصوصيتها الجغرافية و التاريخية و اللغوية تشهد تدفقا يتمثل في 30.000 مهاجر يتوزعون على عدة دول أوروبية .

الكوتيفوار يمثل 1800 مهاجر نحو الاتحاد الأوروبي اغلبهم يتجهون إلى فرنسا حيث تعتبر هده الأخيرة الأولى من حيث استقبالها للهجرة الغرب افريقية ب 126,230 شخص , ايطاليا تستقبل ما يقارب 43.000 و 48.000 شخص , البرتغال و ألمانيا تستقبل 27000 إلى 28000 مهاجر من أصل غرب إفريقيا.

19370 كنغولي في بلجيكا عام 2010 ,14.8 من المجتمع الكنغولي في أوروبا أي 1.7 خارج الكونغو الديمقراطية بمعنى أنهم يمثلون 1.7 من المجتمع البلجيكي .

مرجع سابق.Nelley robin

	Total des immigrants	Nationaux		Non-nationaux							
				Total		Citoyens d'autres États membres de l'UE		Citoyens de pays tiers		Apatrides	
	(en milliers)	(en milliers)	(en %)	(en milliers)	(en %)	(en milliers)	(en %)	(en milliers)	(en %)	(en milliers)	(en %)
Belgique	124,8	17,6	14,1	105,9	84,9	64,6	51,8	41,3	33,1	0,0	0,0
Bulgarie	*26,6*	*9,5*	*35,7*	*17,0*	*64,0*	*1,4*	*5,4*	*15,3*	*57,4*	*0,3*	*1,2*
Rép. tchèque	29,9	5,8	19,3	24,1	80,7	14,8	49,3	9,4	31,4	0,0	0,0
Danemark	68,4	19,3	28,3	49,0	71,7	23,8	34,9	24,5	35,8	0,7	1,0
Allemagne	884,9	88,4	10,0	790,2	89,3	415,9	47,0	372,4	42,1	1,9	0,2
Estonie	3,9	2,6	65,5	1,3	34,4	0,2	4,0	1,2	29,6	0,0	0,8
Irlande	*67,4*	*12,4*	*18,4*	*55,0*	*81,6*	*26,2*	*38,8*	*28,7*	*42,6*	*0,1*	*0,1*
Grèce	59,0	29,5	50,0	29,5	50,0	16,0	27,1	13,5	22,9	0,0	0,0
Espagne	305,5	41,0	13,4	264,5	86,6	100,0	32,7	164,4	53,8	0,1	0,0
France	339,9	126,2	37,1	213,7	62,9	83,5	24,6	130,2	38,3	0,0	0,0
Croatie	10,6	4,8	45,3	5,8	54,6	2,3	21,9	3,5	32,6	0,0	0,1
Italie	277,6	29,3	10,5	248,4	89,5	68,1	24,5	180,3	64,9	0,0	0,0
Chypre	9,2	1,4	15,3	7,8	84,7	3,7	40,8	4,0	43,9	0,0	0,0
Lettonie	10,4	5,9	56,6	4,4	42,9	0,9	8,9	3,5	33,9	0,0	0,1
Lituanie	24,3	19,5	80,4	4,8	19,6	0,7	2,7	4,1	16,8	0,0	0,1
Luxembourg	22,3	1,3	5,9	21,0	94,0	16,5	74,1	4,4	19,9	0,0	0,0
Hongrie	54,6	28,6	52,4	26,0	47,6	10,5	19,3	15,5	28,3	0,0	0,0
Malte	8,9	1,8	20,5	7,1	79,5	4,4	49,6	2,7	29,9	0,0	0,0
Pays-Bas	145,3	37,4	25,8	107,8	74,2	58,4	40,2	47,8	32,9	1,6	1,1
Autriche	116,3	9,2	7,9	106,9	92,0	67,0	57,6	39,4	33,9	0,5	0,4
Pologne	*222,3*	*127,8*	*57,5*	*94,3*	*42,4*	*27,2*	*12,3*	*67,0*	*30,1*	*0,1*	*0,0*
Portugal	19,5	10,2	52,4	9,3	47,6	3,4	17,3	5,9	30,3	0,0	0,0
Roumanie	136,0	123,9	91,1	12,1	8,9	1,2	0,9	10,9	8,0	0,0	0,0
Slovénie	13,8	2,5	18,3	11,3	81,7	3,3	23,6	8,0	58,1	0,0	0,0
Slovaquie	5,4	2,9	54,9	2,4	45,1	2,0	36,8	0,4	8,3	0,0	0,0
Finlande	31,5	7,9	24,9	23,1	73,4	9,5	30,1	13,6	43,1	0,1	0,2
Suède	127,0	20,9	16,4	105,6	83,2	28,1	22,1	70,7	55,7	6,8	5,3
Royaume-Uni	632,0	81,3	12,9	550,7	87,1	263,6	41,7	287,1	45,4	0,0	0,0
Islande	5,4	1,9	35,8	3,4	64,2	2,9	53,2	0,6	10,3	0,0	0,8
Liechtenstein	0,6	0,2	26,7	0,5	73,3	0,2	39,8	0,2	33,5	0,0	0,0
Norvège	66,9	6,9	10,3	60,0	89,6	35,1	52,5	24,3	36,3	0,6	0,8
Suisse	156,3	26,2	16,7	130,1	83,2	94,4	60,4	35,7	22,9	0,0	0,0

(') Il est possible que la somme des valeurs pour les différentes catégories de nationalité n'équivale pas au total en raison de l'arrondissement et de l'exclusion de la catégorie nationalité inconnue du tableau.

Source: Eurostat (code des données en ligne: migr_imm1ctz)

حسب الجدول وصل عدد المهاجرين نحو الاتحاد الأوروبي إلى 3.8 مهاجر في الدول الأعضاء و دالك سنة 2014 .

بين 3.8 مهاجر 1.6 مليون من دول العالم الثالث و 12400 بدون جنسية من بينهم دول غرب إفريقيا .

الدول التي تستقبل اكبر عدد من المهاجرين هي ألمانيا ب 884.900 تم بريطانيا 632.000 ,فرنسا 339.900و اسبانيا ب 305.5000 ايطاليا 277.600.

شهدت نسبة الهجرة ارتفاعا ملحوظا و دالك بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ناتجة عن تنقل المهاجرين بين دول هدا الاخير و دالك في نفس السنة ما يبينه الجدول:

	Total des immigrants	Nés dans le pays		Nés à l'étranger						Origine inconnue	
				Total		Nés dans un autre État membre de l'UE		Nés dans un pays tiers			
	(en milliers)	(en milliers)	(en %)	(en milliers)	(en %)	(en milliers)	(en %)	(en milliers)	(en %)	(en milliers)	(en %)
Belgique	124,8	14,8	11,9	102,4	82,0	52,1	41,8	50,3	40,3	7,6	6,1
Bulgarie	*26,6*	*9,7*	*36,4*	*16,9*	*63,6*	*1,7*	*6,5*	*15,2*	*57,1*	*0,0*	*0,0*
Rép. tchèque	29,9	7,6	25,5	22,3	74,5	12,1	40,5	10,2	34,0	0,0	0,0
Danemark	68,4	15,1	22,0	52,0	76,1	23,3	34,1	28,7	42,0	1,3	1,9
Allemagne	884,9	61,7	7,0	819,2	92,6	403,1	45,5	416,2	47,0	4,0	0,4
Estonie	3,9	1,9	48,2	2,0	51,3	0,4	10,3	1,6	41,0	0,0	0,4
Irlande	*67,4*	*9,9*	*14,7*	*57,5*	*85,3*	*22,8*	*33,8*	*34,7*	*51,5*	*0,0*	*0,0*
Grèce	59,0	25,7	43,6	33,3	56,4	18,6	31,5	14,7	24,9	0,0	0,0
Espagne	305,5	25,7	8,4	279,8	91,6	93,5	30,6	186,2	61,0	0,0	0,0
France	339,9	84,2	24,8	255,7	75,2	87,2	25,7	168,5	49,6	0,0	0,0
Croatie	10,6	1,3	12,5	9,3	87,5	2,4	22,5	6,9	64,9	0,0	0,0
Italie	277,6	24,1	8,7	253,5	91,3	62,6	22,6	190,9	68,8	0,0	0,0
Chypre	9,2	1,5	16,6	7,6	83,3	3,5	38,3	4,1	45,0	0,0	0,0
Lettonie	10,4	5,1	49,6	5,2	50,0	1,7	16,4	3,5	33,6	0,0	0,4
Lituanie	24,3	17,4	71,6	6,9	28,3	1,8	7,5	5,1	20,8	0,0	0,0
Luxembourg	22,3	1,3	6,0	20,5	91,7	14,5	64,8	6,0	26,9	0,5	2,3
Hongrie	54,6	11,9	21,9	42,6	78,1	16,2	29,6	26,5	48,5	0,0	0,0
Malte	8,9	1,9	21,6	7,0	78,4	4,2	46,8	2,8	31,6	0,0	0,0
Pays-Bas	145,3	25,3	17,4	120,1	82,6	56,3	38,7	63,8	43,9	0,0	0,0
Autriche	116,3	7,6	6,6	107,8	92,7	63,4	54,5	44,4	38,2	0,8	0,7
Pologne	*222,3*	*111,1*	*50,0*	*110,8*	*49,9*	*42,0*	*18,9*	*68,9*	*31,0*	*0,3*	*0,1*
Portugal	19,5	7,9	40,3	11,6	59,7	5,0	25,8	6,6	33,9	0,0	0,0
Roumanie	136,0	92,3	67,9	42,5	31,2	5,9	4,3	36,6	26,9	1,3	0,9
Slovénie	13,8	1,8	12,9	12,1	87,1	3,0	21,5	9,1	65,6	0,0	0,0
Slovaquie	5,4	0,8	14,8	4,6	85,2	3,6	66,4	1,0	18,8	0,0	0,0
Finlande	31,5	6,4	20,2	24,0	76,2	9,0	28,6	15,0	47,6	1,1	3,6
Suède	127,0	15,2	12,0	111,6	87,9	27,6	21,7	84,0	66,2	0,2	0,1
Royaume-Uni	632,0	67,9	10,7	564,1	89,3	256,1	40,5	308,0	48,7	0,0	0,0
Islande	5,4	1,5	27,8	3,8	71,4	3,0	55,6	0,8	15,8	0,0	0,8
Liechtenstein	0,6	0,0	7,2	0,6	92,8	0,2	39,7	0,3	53,2	0,0	0,0
Norvège	66,9	4,5	6,7	62,4	93,3	33,6	50,2	28,8	43,1	0,0	0,0
Suisse	156,3	19,4	12,4	136,2	87,1	86,5	55,4	49,6	31,8	0,7	0,5

(') Il est possible que la somme des valeurs pour les différentes catégories de pays de naissance n'équivale pas au total en raison de l'arrondissement.

Source: Eurostat (code des données en ligne: migr_imm3ctb)

سجلت اسبانيا اكبر عدد من المهاجرين ب 400.400 تأتي بعدها ألمانيا 324.200 ثم بريطانيا 319.100 و فرنسا 294.100 و بولندا 268.200.

بالمجموع خمسة عشر (15) دولة عضو في الاتحاد الأوروبي عرفوا استقبالا كبيرا للمهاجرين سنة 2010.

Cris beauchemin migration entre l'afrique et l'europe réflexion sur la conception et les limites d'une enquète multisituée www caim.inf /revue-population 2015 1 page 7.

	Total		Citoyens d'un autre État membre		Citoyens d'un pays tiers		Apatrides	
	(en milliers)	(en % de la population)	(en milliers)	(en % de la population)	(en milliers)	(en % de la population)	(en milliers)	(en % de la population)
Belgique	1 300,5	11,6	857,1	7,6	442,8	3,9	0,7	0,0
Bulgarie	65,6	0,9	12,5	0,2	51,2	0,7	1,9	0,0
Rép. tchèque	457,3	4,3	184,3	1,7	273,0	2,6	0,0	0,0
Danemark	422,5	7,5	173,2	3,1	244,4	4,3	4,9	0,1
Allemagne	7 539,8	9,3	3 475,5	4,3	4 055,3	5,0	9,0	0,0
Estonie	191,3	14,6	7,9	0,6	183,4	14,0	0,0	0,0
Irlande	*550,6*	*11,9*	*368,6*	*8,0*	*180,2*	*3,9*	*1,8*	*0,0*
Grèce	822,0	7,6	198,7	1,8	623,2	5,7	0,0	0,0
Espagne	4 454,4	9,6	1 948,4	4,2	2 505,2	5,4	0,7	0,0
France	4 355,7	6,6	1 485,8	2,2	2 869,9	4,3	0,0	0,0
Croatie	36,7	0,9	11,7	0,3	24,2	0,6	0,8	0,0
Italie	5 014,4	8,2	1 491,9	2,5	3 521,8	5,8	0,7	0,0
Chypre	144,6	17,1	106,4	12,6	38,2	4,5	0,0	0,0
Lettonie	298,4	15,0	6,8	0,3	291,4	14,7	0,2	0,0
Lituanie	22,5	0,8	4,3	0,1	16,6	0,6	1,6	0,1
Luxembourg	258,7	45,9	222,2	39,5	36,4	6,5	0,0	0,0
Hongrie	145,7	1,5	80,8	0,8	64,8	0,7	0,1	0,0
Malte	27,5	6,4	14,9	3,5	12,6	2,9	0,0	0,0
Pays-Bas	773,3	4,6	430,9	2,5	338,8	2,0	3,6	0,0
Autriche	1 131,2	13,2	565,4	6,6	562,9	6,6	2,9	0,0
Pologne	*108,3*	*0,3*	*30,0*	*0,1*	76,6	*0,2*	*1,7*	*0,0*
Portugal	395,2	3,8	100,4	1,0	294,8	2,8	0,0	0,0
Roumanie	88,8	0,4	33,8	0,2	54,7	0,3	0,3	0,0
Slovénie	101,5	4,9	17,2	0,8	84,4	4,1	0,0	0,0
Slovaquie	61,8	1,1	47,2	0,9	13,1	0,2	1,5	0,0
Finlande	218,8	4,0	90,2	1,6	127,8	2,3	0,8	0,0
Suède	731,2	7,5	296,0	3,0	416,2	4,3	19,0	0,2
Royaume-Uni	5 422,1	8,4	2 988,1	4,6	2 434,0	3,8	0,0	0,0
Islande	24,3	7,4	19,8	6,0	4,4	1,3	0,1	0,0
Liechtenstein	12,6	33,7	6,5	17,5	6,0	16,1	0,0	0,0
Norvège	512,3	9,9	328,1	6,4	182,3	3,5	1,9	0,0
Suisse	1 997,2	24,2	1 322,8	16,1	674,1	8,2	0,3	0,0

(1) Il est possible que la somme des valeurs pour les différentes catégories de nationalité n'équivale pas au total en raison de l'arrondissement.

Source: Eurostat (code des données en ligne: migr_pop1ctz)

يشكل المهاجرين من دول العالم الثالث من بينها الإفريقية سنة 2015 19.8مليون و الذي ارتفع مقارنة بسنة 2014 أين كان 15.3.

يعيش معظم هؤلاء المهاجرين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في ألمانيا 7.5 مليون ،بريطانيا 5.4 مليون، ايطاليا 5.0 ، اسبانيا 4.5 مليون ، فرنسا 4.4 مليون .ومنه 76 عدد الأجانب المقيمين في دول الاتحاد الأوروبي ما يشكل 63 في المائة من المجتمع الأوروبي .

إن لتدفق الأعداد الكبيرة من المهاجرين بصورة غير شرعية تداعيات كبيرة سواء كانت على المدى القصير أو البعيد فسلبيات هاته الأخيرة أكثر من ايجابياتها بالنسبة للدول المستقبلة لما تشكله من خطر و اختلال في التوازن الشامل لجميع المجالات الاجتماعية الاقتصادية و الأمنية .

1- التداعيات الاقتصادية للهجرة

الأعباء على المالية العامة .تضيف الهجرة غير الشرعية أعباء على المالية العامة إضافة إلى أنها تؤدي إلى تشكيل ضغوطات على اقتصاد بعض الدول الأوروبية و دالك ناتج عن تكاليف الاستقبال و إيواء أو ترحيل للمهاجرين أو من حيث تشديد الإجراءات على الحدود و ملاحقة للمهاجرين غير الشرعيين و احتجازهم و القيام بالإجراءات اللازمة لهم ما يستهلك ميزانية بحد ذاتها خاصة مع الزيادة المتواصلة لتدفق المهاجرين [1] انتشار البطالة .فعلى الرغم من الاستفادة في السنوات الماضية من المهاجرين غير الشرعيين باعتبارهم أيدي عاملة رخيصة ,إلا أنهم أصبحوا اليوم يشكلون أزمة اقتصادية في الدول الأوروبية.

يشكل المهاجرون مشكلة أساسية و خللا في السوق الأوروبية , حيث يعتبرون منافسا قويا للأيدي العاملة المحلية دالك نتيجة لانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية و ذات الإنتاجية المنخفضة و ظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور اقل و كدا شروط قاسية للعمل ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل في ها ته الدول .

إن انخفاض مستوى الدخل و ارتفاع نسبة البطالة يؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض القدرة على الاستهلاك ما يؤثر بصفة مباشرة على قدرة الإنتاج [2].

2- التداعيات الاجتماعية للهجرة:

إن البعد الثقافي ألهوياتي للهجرة غير الشرعية يتعلق بكتل بشرية كثيفة تملا الفضاء الأوروبي و تصبح مطالبة في حقها بالاختلاف الثقافي الذي ينعكس في المأكل و الملبس و العادات و التقاليد وإقامة مراكز العبادة أي ما يتعلق بالمظهر الخارجي لوجود التعدد الثقافي المقبول نظريا ,ولكنه يستقطب الانتباه بل يحث على التحرك المضاد على حساب القيم الديمقراطية المعمول بها في أوروبا [3] .

---

[1] مجلة الدفاع الوطني اللبناني العدد98 2016(**تداعيات الهجرة غير الشرعية على أووربا و أبعادها**).

[2] Marc ternot.(**2causes et consequences économique de la migration international)** .théorie et réalité p6.

[3] عبد الله التركماني(**إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الاورو متوسطية**).

إن الإحساس بتزايد الخطر أو عودة البرابرة قد أصبح يثير التساؤل حول المفاهيم الشائعة عن الهوية الوطنية ,المواطنة على اعتبار أن الأوروبيين يرون أن المهاجرين غير أوروبيين و بالتالي غير قابلين للاندماج .

حسب دراسات اجتماعية أوروبية 2003,58 من الأوروبيين يرون التعددية الثقافية و عدم التناسق و المهاجر بصفة عامة يشكلون خطرا على المجتمع الأوروبي و اتحاده ,كما يرون أن تلك التعددية قد أنتجت مجموعات معزولة و بؤر تطرف هامشية رافضة كلها للمجتمعات التي تعيش فيها و تحقد عليها بل و مستعدة لتتام ضدها وضد سكانها [1] لقد تولد هدا الإحساس المتزايد بخطر الغزو الثقافي لدى الدول و المجتمعات و حتى النخب الأوروبية و لدى وسائل الإعلام ففي صحيفة نشر عنوان بمقال هل سنكون فرنسيين في عام 2025عارضين صورة امرأة ترتدي الحجاب le figaroالفرنسية [1].

إن عدم تقبل المجتمع للمهاجرين و تمييزهم عن الباقي يدفعهم لتكوين جماعات أو أقليات في تلك المجتمعات تتحول مع مرور الوقت إلى جماعات اثنية تطالب بحقوقها سواء بطرق سلمية أو بطرق أخرى .

يتخوف الاتحاد الأوروبي من الانفجار الديموغرافي الناتج عن استمرارية تدفقات الهجرة نحو مجتمعاته , بشكل يصبح فيه المهاجرون يشكلون أغلبية في المجتمع خاصة أن هده الدول تشهد تراجعا في مستويات النمو ما يهدد تماسك واندماج المجتمعات الغربية.
تعتبر الهجرة السرية احد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي ألت إليه الجريمة المنظمة عبر الدول وتقدر الإرباح المحققة من هدا النشاط بنحو 3,5مليار دولار سنويا وتضطلع المنظمات الإجرامية بتهريب أعداد كبيرة من المهاجرين الدين يغادرون بلدانهم و تقودهم بإدخالهم بصورة غير مشروعة إلى البلدان المتقدمة[2].

[1] **La migration vers l'europe .un enjeu sécuritaire causes et conséquences des politique migratoire européennes sur les migrants** ;mémoire présenté pour l'obtention du master en études europ par milissa p22.

[2] bichara kader **l'europe de la méditeranné geopolitique de la proximité** pari l'harmatition 1994 p78

تشكل الهجرة خطرا على سيادة الدول المستقبلة لها ا دان وجود المهاجرين غير الشرعيين في إقليم الدولة يشكل خرقا لسيادتها ,كما انه يعرض المهاجرين أنفسهم لمختلف أنواع المعاملات اللا إنسانية الماسة بالكرامة ,و بهذا أضحت ظاهرة الهجرة توصف بأنها خطرا يهدد الدول الغربية أكثر من الإرهاب و الجريمة [1].
يعتبر المهاجرون الشريحة الأكثر سهولة للحشد و التعبئة و أيضا من ناحية التأثير و دالك بسبب الظروف التي يعيشونها ما يجعلهم فريسة سهلة لجماعات الجريمة المنظمة و الجماعات الإرهابية.

المطلب الثالث:الية الاتحاد الأوروبي في مواجهة ظاهرة الهجرة

نتيجة لسياسة الحدود المفتوحة فيما بين الدول الأوروبية أصبح لزاما عليها التنسيق فيما بينها فيما يتعلق بإدارة تدفقات الهجرة ,و لدالك وضع شروط مشتركة تضبط الدخول إلى الفضاء الأوروبي المشترك.
قام زعماء الاتحاد الأوروبي أثناء انعقاد المجلس الأوروبي في أكتوبر 1999 في تامبيري بفنلندا بتجديد المبادئ الأساسية للسياسة المشتركة للاتحاد الأوروبي بشان الهجرة مركزة على ثلاثة مبادئ متكرر تعمل على ضمان إدارة أفضل لتدفقات الهجرة اخدة بعين الاعتبار كل من دول المقصد و دول المنشأ و دول العبور و هدا ما نجده في شراكاتها في إطار سياسة الجوار الأوروبي و حوار 5+5 باعتبار أن هده الدول كالجزائر مثلا هي دول عبور بالنسبة للمهاجرين القادمين من دول الجوار و دول غرب إفريقيا كالنيجر مالي نشاد و السنغال ودالك بناءا على:
1- تطوير الهجرة الشرعية من خلال إدماج رعايا الدول الأخرى في دول الاستقبال
2- مكافحة الهجرة غير الشرعية
3- الربط بين الهجرة و التنمية [2]

[1] **La migration vers l'europe .un enjeu sécuritaire causes et conséquences des politique migratoire européennes sur les migrants** مرجع سابق.
[2] www eur .lex eurpa .u /jo index do ilmalong =fr

طرحت الدول الأوروبية العديد من الوسائل لمواجهة هده الظاهرة تتلخص في:

- إقامة مراكز استقبال خارج حدود دول الاتحاد و قد حظي هدا الاقتراح بتأييد بريطانيا و ألمانيا و ايطاليا في حين تحفظت فرنسا عليه .
- الطرد و الترحيل الجماعي و ألقسري للمهاجرين غير الشرعيين و هو الاقتراح الذي تبنته الجماعات اليمينية في دول الاتحاد الأوروبي .
- اقتراح إقامة شرطة أوروبية موحدة و مشتركة لتعزيز إجراءات الرقابة على الحدود ومكافحة الجريمة .
- اعتماد نظام جاليليو للرقابة البحرية بالأقمار الصناعية اعتمادا من بداية عام 2004 في إطار السعي لتشديد الرقابة على الحدود, و الدعوة إلى استخدام وسائل عقابية رادعة في مواجهة الهجرة غير الشرعية .
- تطبيق معايير موحدة لإصدار التأشيرات و الرقابة على الحدود و تامين وثائق السفر و التأشيرات و خلق هياكل إدارية مشتركة , إلا أن هدا النظام يواجه مشكلة المهاجرين الدين يتم دخولهم بتأشيرات سليمة يتجاوزون مدة الإقامة .
- تضمنت المادة 62 من معاهدة أمستردام بشان الحرية الامن والعدل الأسس القانونية الخاصة بالرقابة على الحدود و سياسة إصدار التأشيرات في حين أشارت المادة 63 بوضوح إلى الإجراءات ضد الهجرة غير المشروعة ومن ضمنها شبكات الجريمة التي تعمل على مستوى دولي , و كدالك إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم [1].

[1] دراسة ناصر حامد .(**إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي**) مجلة السياسة الدولية القاهرة العدد 159 2 جانفي 2005 ص 190

أولا آليات أمنية: على الصعيد الأوروبي تشكيل قوات الاوروفورس وإنشاء وكالة ففرونتكس frontex.

الاوروفورس: و هي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا بحرا لاعتبارات أمنية و إنسانية تقررها الهيئة العامة لهده القوات التي تشكلت عام1996 بقرار من الدول الأوروبية الأربع المطلة على البحر الأبيض المتوسط فرنسا ايطاليا البرتغال اسبانيا تتشكل من قوات برية و قوات بحرية مهمتها حماية امن و استقرار الحدود الجنوبية الأوروبية .

إنشاء وكالة فر نتكس: وهي هيئة متخصصة مكلفة بتنسيق التعاون ألعملياتي بين الدول الأعضاء في ميدان حماية الحدود أنشاها الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية من ضمن مهامها:

- تنسيق التعاون ألعملياتي بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية.
- مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حرس الحدود .
- تطوير الأبحاث دان الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية و مراقبتها.
- مساعدة الدول الأعضاء التي تستدعي زيادة الدعم التقني و ألعملياتي على الحدود.
- تزويد دول الأعضاء بالدعم ألازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة بتشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية.

[1]مصطفى بخوش. (**التحول في مفهوم الامن وانعكاسات على الترتيبات الأمنية في المتوسط**) في الملتقى الدولي الجزائر و الامن في المتوسط واقع وأفاق ص8 9

إتخذ الاتحاد الأوروبي تعزيزات أمنية مشددة على حدود سواحلها من بينها :
بناء جدار حدودي يصل علوه إلى 6 أمتار مجهزة بالكاميرات و الصور الحرارية و رادارات للمسافات البعيدة و أجهزة الرؤية في الظلام بالأشعة تحت الحمراء[1].
ركز الاتحاد الأوروبي في الاجتماع الرابع الأورو إفريقي في نوفمبر 2014 على التنمية و الهجرة و التي ختمت بتبني برنامج روما ل2015 /2017 و الذي اعتمد على:
1- تقوية الرابط بين التنمية و الهجرة باعتبار أن التنمية أساسية لخلق المناصب والتقليل من الفقر .
2- سبل الوقاية و التصدي للهجرة الغير شرعية والجريمة باعتبارهما مرتبطين ببعض يوفر الاتحاد الأوروبي المساعدة الأزمة للشباب خاصة في مجالات التربية و التعليم و التكوين أيضا خلق مناصب العمل و العمل على تحقيق العدالة و تكافئ الفرص بين الجنسين [2] .

[1]Commission européenne fiche d'information **la coopération entre l'union européenne et l'Afrique en matière de migration** Bruxelles le 09/11/2015

[2]فريجة لدمية مرجع سابق ص6

Pays d'origine	Pays de destination	Stocks de migrants (2010)			Proportion des migrants de l'origine donnée dans l'ensemble de la population immigrée du pays de destination considéré (2010) (%)
		Effectifs	Proportion dans la population expatriée (%)		
			En Europe	Dans le monde	
République démocratique du Congo	Belgique	19370	14,8	1,7	1,7
	Royaume-Uni	20646	15,7	1,8	0,3
Ghana	Pays-Bas	13310	6,7	1,9	0,7
	Royaume-Uni	82586	41,6	12,1	1,2
Sénégal	Espagne	56751	24,4	11,5	0,9
	France	111630	48,0	22,6	1,6
	Italie	53981	23,2	10,9	1,1

مشروع mafe

يهدف إلى تقديم معطيات كمية تمثيلية لفهم حركة المهاجرين و اثر الهجرة في البلاد و هو يعتمد على المنهج المقارن من اجل تجاوز دراسات الحالة , و قد ركز على 3 دول افريقية , السنغال الكونغو و غانا و سبع دول أوروبية فرنسا, اسبانيا , ايطاليا , بلجيكا ,بريطانيا , هولندا ,ألمانيا , و قد تم التركيز على ثلاث محاور أساسية :

-يركز الأول على أسباب الهجرة أو على منطق الهجرة في حد ذاته , مع التركيز على عواقب الهجرة في دول المغادرة .

-يركز الثاني علي ما يجدب المهاجرين حيث أن الهجرة و التنمية الحضرية عادة ما تكون محصورة في منطقة جغرافية معينة , المدن الكبيرة و التي تظهر الآن على موقع الاستثمار المفضل للمهاجرين الدوليين.

ويهدف الثالث إلى دراسة الروابط بين مسارات الهجرة و بناء الأسرة من حيث طريقة جمع mafe المتمثلة في :

- عينات عبر الوطنية (التي تشمل كل من دول المغادرة و الوصول).
- بيانات طويلة بأثر رجعي.
- تكون البيانات على مستويات متعددة (الفرد الأسرة و المجتمع) [1] .

[1]ceped centre population et developpement université paris des cartes ; institut de recherche pour le développement

Mafe recherches sur les migration entre l'afrique et l'europe www ceped org /fr /projets acheves article /mafe –recherches sur les mig

المبحث الثاني: تحدي الإرهاب

من النتائج التي تخلفها النزاعات الإثنية وبؤر التوتر في غرب إفريقيا إضافة إلى ما سبق هو تكوين جماعات إرهابية و تنامي ظاهرة الإرهاب ككل حيث أن هدا الأخير لا يشكل خطرا على المنطقة التي تشهد النزاع فقط و إنما يمتد لدول أخرى حتى انه يمس العالم بأسره ودالك مع موجات العولمة والتطور التكنولوجي الذي خدم هاته الجماعات وزاد من تفشي الظاهرة و عدم السيطرة عليها .

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

لقد أصبحت ظاهرة الإرهاب كموضوع للدراسة تحتل حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين و المحللين السياسيين و فقهاء القانون الدولي و القانون الجنائي ودالك لما تشكله من خطورة على حياة الأفراد و المجتمعات.

يأتي الإرهاب في القران الكريم بمعنى الردع العسكري فقد ورد لا ترهبون به عدوا لله و عدوكم و آخرين من دونهم و جاء بسحر عظيم أم في اللغات الأخرى فان الإرهاب يأتي بمعنى رعب و تعني خوفا أو قلقا متناهيا أو تهديدا غير مألوف و غير متوقع ,و قد أصبح هدا المصطلح يأخذ معنى جديد في الثلاثين عاما الأخيرة يعني استخدام العنف و لقاء الرعب بين الناس [1].

يعرفه القاموس الفرنسي على انه مجموعة من أفعال العنف تفجير اختطاف .....الخ مرتكبة من طرف مجموعة أو فرد تهدف إلى خلق جو من ألا أمن [2].

الإرهابي هو من يلجأ إلى العنف غير القانوني أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية سواء من الحكومة أو الأفراد و الجماعات الثورية و المعارضة و قد ظهر في سبيل تعريف الإرهاب اتجاهين الاتجاه المادي و الثاني وهو المعنوي .

1-الاتجاه المادي في تعريف الإرهاب:

يقوم الأساس المادي في تعريف الإرهاب على السلوك المكون للجريمة و الأفعال المكونة لها و طبقا لدالك يعرف الإرهاب بأنه عمل أو مجموعة من الأفعال المعينة التي تسعى لتحقيق هدف معين .

وقد ركز هدا التعريف على الجرائم التي تعد إرهابية مع إهمال الغرض أو الهدف , و في هدا الاتجاه يذهب بروس بالمر إلى أن الإرهاب قابل للتعريف آدا كانت الأعمال التي يضمها معناه بجري تعدادها وتعريفها بصورة دقيقة و موضوعية دون تمييز فيما يتعلق بالفاعل مثل الأفراد و أعضاء الجماعات السياسية و عملاء دولة من الدول [3].

---

[1] كريم مزعل شبي (**مفهوم الإرهاب دراسة في القانون الدولي و الداخلي**)

2 dictionnaire de fracais larousse

3 كريم مزعل , نفس المرجع

تتصف الأعمال الإرهابية بأنها أعمال عنف ,أو تهديد به و أضاف البعض إلى هده الصفة أن يكون العنف غير مشروع وفي هدا الصدد يقول بورام دينتشن أنا اعتبر الإرهاب على انه عمل عنف غير قانوني .

يتضمن هدا العنف أحداث الرعب آو التخويف و تقوم بهذا الدور الأداة أو الوسيلة المستخدمة في العمل الإرهابي .

عرفت لجنة القانون الدولي في المادة 19من المشروع المقدم من قبلها إلى الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة الإرهاب هو كل نشاط إجرامي موجه إلى دولة معينة ويستهدف إنشاء حالة من الرعب في الدولة أو أي سلطة من سلطاتها أو جماعة معينة منها.

2- الاتجاه المعنوي في تعريف الإرهاب:

يركز هدا الاتجاه في تعريف الإرهاب على أساس الغاية أو الهدف الذي يسعى إليه الإرهابي من خلال عمله , غير أن أنصار هدا الاتجاه يختلفون في طبيعة هده الأهداف فهناك أهداف سياسية و أخرى دينية و ثالثة فكرية [1]

استقر الرأي الغالب على القول أن الركن المعنوي في الجريمة الإرهابية يتجلى في غاية الإرهاب ذاته وهو توظيف الرعب و الفزع الشديد لتحقيق مأرب سياسية أي كان نوعها تركز معظم التعريفات السابقة على اعتبار هدف الإرهاب هو هدف سياسي إلا أن الإرهاب في الموجة الرابعة يجعلنا نميز بين نمطين من الإرهاب ./إرهاب سياسي ديني و الثاني إرهاب ألفي تختلف أهداف هدا الأخير عن الأول حيث انه لا يمكن حتى تحقيقها على ارض الواقع [2],ويعتبر اخطر الجماعات الإرهابية لاستهدافه مختلف شرائح المجتمع .

إزاء دالك دهب البعض إلى التركيز على عناصر أخرى في التعريف منها استخدام الوسائل القادرة على أحداث حالة من الرعب و الفزع أي كانت الهدف منها أو آيا كانت صورته سياسيا أو دينيا أو عقائدي أو عنصريا

بما إننا بصدد مناقشة تأثيرات الإرهاب على أوروبا لدالك نتطرق لتعريف الإرهاب بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي .

لا توجد في كثير من دول الاتحاد الأوروبي قواعد خاصة تضير للإرهاب الدولي ,فالقوانين الخاصة بالإرهاب يصادق عليها فقط ,كمخالفات للقانون العام ففي فرنسا مثلا تعود مرجعية القوانين الإرهابية إلى القانون الجنائي حيث يعرف الإرهاب بأنه هو تمهيد للسلوك الذي يهدف إلى التأثير على الحكومة ا والى تخويف كل أو جزء من العامة يهدف بتنفيذ سبب أو غرض سياسي ديني أو مذهبي أو شخصي وما يترتب عن هدا السلوك الإرهابي من عنف [2].

[1] كريم مزعل مرجع سابق

[2] Academie de geopolitique de paris le nouveau terrorisme sous le priome des nouvelles guerres toufik hamel

ضار ضد أشخاص أو إضرار بالغة ضد أموال أو مؤسسات أو أضرار أخرى للصحة أو الامن .

وقد تبنى الاتحاد الأوربي تعريفا للإرهاب اثر الاعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية 2001/11 حيث تبنت اللجنة الأوروبية في 2001/09/19مفهوما دو انسجام جماعي للإرهاب تتمثل في أن المخالفات الإرهابية هي مخالفات مرتكبة عن قصد من طرف فرد أو جماعة ضد دولة أو العديد من الدول و مؤسساتها و شعوبها من اجل تهديدها و أحدا إصابات بالغة الضرر في بنياتها السياسية الاقتصادية أو الاجتماعية أو تدميرها كليا .

و هكذا فان الدافعية و النية أو القصد للدين يقومون بأعمال إرهابية لأحداث الضرر في الدول المستهدفة هي التي تحدد الخاصية الإرهابية المخالفة و تميزها عن مخالفات القانون العام [1].

لقد تنامت ظاهرة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر و أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا لأمن وسلامة الأفراد ,ورغم كل التعاريف المقدمة للظاهرة إلا أنها تبقى ظاهرة معقدة تتشابك أبعادها و حتى أهدافها و ما يمكن التوصل إليه هو:

- الإرهاب أصبح أكثر دموية.
- لقد طور الإرهاب مصادر جديدة للتمويل لا يحتاج فيها إلى الدول.
- توجه الإرهاب إلى تنظيمات جديدة وبدلك يمس الإرهاب جميع دول العالم.
- تستفيد الجماعات الإرهابية من التكنولوجيا حيث انها تقوم باستغلالها [2] .

[1] لندة عكروم مرجع سابق ص80 81

[2] TOUFIK HAMEL مرجع سابق

يشكل الإرهاب تهديدا جديا للأفراد و المجتمعات حيث انه لا مكان و لا زمان له لدالك فعواقبه و تأثيراته في الغالب ما تكون وخيمة و دالك للأعمال التي يقوم بها من اختطاف للأشخاص و اخذ الرهائن كالممثلين الدبلوماسيين و السياح و قتلهم ووضع المتفجرات و العبوات الناسفة في المناطق الاجتماعية المزدحمة كوسائل النقل والمطارات و هو ما شهدته الدول الأوروبية مؤخرا .

المطلب الثاني: تداعيات الإرهاب على الامن الأوروبي

تمس أثار الإرهاب مختلف مستويات الامن وشتى المجالات حيث أن المستهدف ليس جهة معينة و إنما هو المجتمع بأسره ما يهدد الدولة أمنيا وسياسيا و اقتصاديا.

سجلت أوروبا مند 2001 2239 قتيل و 8200 جريح حيث يعتبر رقما كهذا في دول كدول أوروبا ليس تهديدا فقط وإنما تحديا لدولة ديمقراطية تسعى لحماية شعبها 129 قتيل و 352جريحا في باريس [1].

انتشار الرعب و الخوف بين أفراد المجتمع و التأثير على ممارساتهم لحياتهم اليومية و دالك في ظل ألا أمن.

انتهاك حقوق الإنسان حيث أن الهجمات الإرهابية تدفع بأوروبا إلى التخلي عن قيمها بالتسامح و المساواة و الديمقراطية و من المرجح أن تطال الإجراءات ضد الإرهابيين الحريات الشخصية و الحقوق الدستورية للمواطنين الأوروبيين على اختلاف مشاربهم و أصولهم .

يهدد الإرهاب الوحدة الاقتصادية و السياسية للدولة.

تأتي الآثار الأمنية للعنف الإرهابي في مقدمة الآثار السلبية المباشرة في أي مجتمع ,حيث يشمل العنف الإرهابي رسالة مباشرة من مرتكبيه يوجهونها إلى من يختلفون معهم عن طريق ارتكاب عمليات إجرامية تهدف إلى إشاعة الخوف و الذعر على نطاق واسع تستهدف أبرياء .

[1]LE MONDE 24/03/2016 PAR ALEXANDRE POUCHARD ANNE Aél et gorg da gom

rte arabicaموقع الإرهاب يهدد قيم التسامح و الحرية في اوربا 2016/03/23

ترويج الأفكار و الشائعات: تلجا المنظمات الإرهابية لضرب الوحدة الوطنية لدولة ما عن طريق القيام بترويج أفكار مسموعة و شائعات تشكك المواطن في دولته و تضعف في نفسه روح الانتماء و المواطنة و انعدام الثقة و خلق جو مشحون بين المواطنين ما يؤدي إلى زعزعة الامن و الاستقرار حتى يصبح ملائما لارتكاب أعمال تخريبية ضد الدولة .

التفجيرات المستمرة و المطاردات الأمنية :أوجدت تلك التفجيرات المستمرة و المطاردات الأمنية نوعا من التوجس و الخوف لدى بعض شرائح المجتمع ,و لاسيما بعد ظهور العديد من حالات اختباء المنتمين لتلك الجماعات في المجتمعات و العمائر السكنية أو السطو على ممتلكات المواطنين و سياراتهم و أخدها بالقوة و استخدامها في تهريب الأسلحة [1].

إن فقدان الامن يؤدي إلى الكثير من السلبيات التي لا يمكن حصرها ,منها انشغال المجتمع بعناصره المختلفة و مؤسساته الرسمية و غير الرسمية بقضية الإرهاب وقاية وضبط ,و ما يترتب عليه من أثار سلبية في مسيرة التنمية و الاقتصادي كضرب السياحة إضافة إلى الخسائر المادية التي تدفع الحكومات إلى صرف و إنفاق المبالغ الطائل والكبيرة على الإصلاح و الترميم ما يضر دائما بالاقتصاد[2]

قد لا يمكن تحديد المجالات التي تتأثر بالإرهاب و دالك لترابطها و تداخلها كلها في إطار المساس بالأمن الإنساني ككل

نظرا لخطورة ظاهرة الإرهاب و عواقبها الوخيمة و مساسها بالأمن الإنساني ككل بمختلف قطاعاته و مستوياته ,اتجهت دول الاتحاد الأوروبي لتبني مجموعة من الاستراتيجيات تضمن فيها امن و سلامتها و محاولة التصدي لهاته الظاهرة و العمل على الحد منها بأكبر قدر ممكن

[1] نفس المرجع ص 30.

[2] نفس المرجع ص 31.

المطلب الثالث: آليات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الإرهاب

اعتمد الاتحاد الأوروبي في إستراتيجيته في مواجهة الإرهاب علي:

- إلغاء الرقابة على الحدود الداخلية في منظمة شنغن يجب أن يقترن بتدابير تعويضية كإنشاء قواعد للعبور و مراقبة الأشخاص على الحدود الخارجية.
- نظام معلومات شنعن يسمح للسلطات المختصة ./الشرطة الدولة.الجمارك السلطات القضائية بإدخال المعلومات في الوقت المناسب داخل نظام المعلومات عن طريق إحدى دول الأعضاء.
- تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة.
- التعاون القضائي من خلال ما يعرف بوحدة اوروجست .وحدة التعاون القضائي بين الدول الأعضاء.

البعد الخارجي إذ يلعب دورا حاسما في المعركة ضد الإرهاب حيث ابرم الاتحاد الأوروبي في مواجهته لهدا الأخير إستراتيجية مماثلة للهجرة مع دول غرب إفريقيا و دول أخرى حيث عمل على تبني مشاريع اقتصادية و مساعدات للحد من ظاهرة الإرهاب بالعمل على:

- أن الامن و التنمية هما عاملين أساسيين في منطقة غرب إفريقيا و من الضروري مساعدة دول المنطقة على ضمان الامن و تامين النمو الاقتصادي و التقليل من الفقر.
- أن يكون للاتحاد الأوروبي دورا كبيرا في تحقيق الامن و التنمية و دالك لضعف الإمكانيات الجهورية في تحقيق دالك.
- كل دول المنطقة تستفيد من الدعم الخارجي أو لأوروبي بالتحديد فيما يخص جميع المجالات مع التركيز على عامل الامن و التنمية.

كما عمل لاتحاد الأوروبي على حل النزاعات في منطقة غرب إفريقيا عن طريق بعثات لمتخصصين، كما يمثله الجدول :

[1] Service européen pour l’action extérieure .stratégie pour la sécurité et le développement au sahel

Nom et titre	Champs d'expertise
Bruno Charbonneau Directeur, Centre FrancoPaix en résolution des conflits et missions de paix, Chaire Raoul-Dandurand Professeur agrégé de science politique, Université Laurentienne	• Interventions internationales en Afrique sub-saharienne ; • Missions de Paix en Afrique sub-saharienne ; • Mali ; • Côte d'Ivoire ; • Canada en Afrique ; • Terrorisme et conflits en Afrique ; • Gestion et résolution des conflits.
Yvan Conoir Chercheur, Centre FrancoPaix en résolution des conflits et missions de paix, Chaire Raoul-Dandurand Consultant international	• Missions de paix ; • Interventions humanitaires ; • Politique onusienne ; • Burundi ; • Consolidation de la paix.
Maxime Ricard Coordonnateur, Centre FrancoPaix en résolution des conflits et missions de paix, Chaire Raoul-Dandurand Candidat au doctorat, UQAM	• Interventions Internationales Afrique de l'Ouest ; • Côte d'Ivoire ; • Politiques de réconciliation et de construction de la paix ; • Organisations internationales (OIG, ONG).

Maxime Ricard Coordonnateur, Centre FrancoPaix en résolution des conflits et missions de paix, Chaire Raoul-Dandurand Candidat au doctorat, UQAM	• Interventions Internationales Afrique de l'Ouest ; • Côte d'Ivoire ; • Politiques de réconciliation et de construction de la paix ; • Organisations internationales (OIG, ONG).
Émile Ouédraogo Chercheur, Centre FrancoPaix en résolution des conflits et missions de paix, Chaire Raoul-Dandurand PhD, Institut des Hautes Études Internationales et de Développement (IHEID) de Genève, 2014.	• Cour Pénale Internationale ; • Droit international pénal ; • Droits humains ; • Violations graves des droits de l'homme (nettoyage ethnique, génocide) ; • Burkina-Faso ; • Burundi.

Cédric Jourde Chercheur, Centre FrancoPaix en résolution des conflits et missions de paix, Chaire Raoul-Dandurand Professeur agrégé, Université d'Ottawa	• Islam Politique dans le Sahel ; • Sénégal ; • Mauritanie ; • Mali ; • Burkina-Faso.

Ismaila Kane Chercheur, Centre FrancoPaix en résolution des conflits et missions de paix, Chaire Raoul-Dandurand PhD, Université d'Ottawa	• Sahel ; • Communautés Religieuses ; • Régimes Politique en Afrique de l'Ouest
Adam Sandor Chercheur, Centre FrancoPaix en résolution des conflits et missions de paix, Chaire Raoul-Dandurand PhD en science politique Université d'Ottawa	• Sahel ; • Mali et Nord Mali ; • Trafic de drogue international ; • Interventions internationales en Afrique de l'Ouest ; • Niger ; • Économies des trafics et d'interceptions ; • Coopération policière internationale au Sahel ; • Formation et construction des capacities.
Jonathan M. Sears Chercheur, Centre FrancoPaix en résolution des conflits et missions de paix, Chaire Raoul-Dandurand Professeur adjoint de science politique, Université de Winnipeg.	• Interventions Internationales au Mali ; • Politique intérieure malienne ; • Développement international.

Geneviève Parent Chercheuse, Centre FrancoPaix en résolution des conflits et missions de paix, Chaire Raoul-Dandurand Professeur science politique Université Saint Paul à Ottawa	• Réconciliation ; • Justice transitionnelle ; • Victimes de violence de masse ; • Résolution des conflits ; • Ex-Yougoslavie ; • Rwanda.
Philippe Larose Chercheur, Centre FrancoPaix en résolution des conflits et missions de paix, Chaire Raoul-Dandurand Candidat à la maîtrise, UQAM	• Interventions internationales au Mali
Clara Egger Chercheuse, Centre FrancoPaix en résolution des conflits et missions de paix, Chaire Raoul-Dandurand Doctorante, Sciences Po Grenoble	• Missions de paix ; • Gestion de crise ; • Politique humanitaire ; • Organisations internationales (OIG, ONG).

في إطار بناء السلام في منطقة غرب إفريقيا قام الاتحاد الأوروبي بتطوير و إرساء العديد من الشراكات مع دول المنطقة و دالك ابتداء من فيفري 2014بعد المفاوضات التي تمت في ظل الشراكة الاقتصادية ,ويعتبر التحاد الأوروبي بدالك قد أحرز تقدما ودالك بالعمل على تطوير اقتصاديات المنطقة و تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره آلية لتحقيق الامن الشامل.

تمثل غرب إفريقيا 38 في المائة من المبادلات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي كما خصص الاتحاد الأوروبي ميزانية و دالك لتحقيق التنمية في غرب إفريقيا كما تعتبر سوقا أساسية لتصدير المواد الزراعية و الصيد و تقدر 31مليار ارو في السنة من أوربا لإفريقيا و 37 مليار ارو من غرب إفريقيا لأوربا .

اعتماد الاتحاد الأوروبي على التبادلات الاقتصادية لتحقيق النمو لاقتصادي في غرب إفريقيا .

02 في المائة من المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي تمثلها غرب إفريقيا حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك لدول غرب إفريقيا و فد ارتفع حجم المبادلات بين الاتحاد الأوروبي ودول غرب إفريقيا إلى 68 مليار اورو.

ما بين سنة 2010 2014 بلغ حجم الاستيراد و التصدير بين الاتحاد الأوروبي و غرب أفريقا 14.2 في المائة كاستيراد من التحاد الأوروبي و 7.7 في السنة كتصدير من غرب أفريقيا .

وبدالك تعتبر منطقة غرب إفريقيا الوجهة الأولى للاستثمار الأوروبي في إفريقيا و قد ارتفع هدا الأخير إلى 32مليار آو رو سنة 2012.

[1] L’accord de partenariat économique avec l’Afrique de l’ouest fait et chiffres

المبحث الثالث: تحدي الجريمة المنظمة

تتميز التهديدات ألا تماثلية بترابطها حيث أن كل واحدة تولد الأخرى فإضافة الإرهاب و الهجرة بأنواعها نجد الجريمة المنظمة كسبب ونتيجة لما سبق وتشكيلها مهددا من إحدى مهددات الامن الأوروبي .

المطلب الأول: تعريف الجريمة المنظمة

تعرف الجريمة المنظمة بأنها مؤسسة غير إيديولوجية تضم عددا من الأشخاص في حراك اجتماعي مغلق ومنظم هرميا تستغل نشاطات شرعية وغير شرعية من أجل بسط القوة والسيطرة من أجل الحصول على مكاسب مادية وغير مادية في الغالب [1] ، و هنا يمكننا الإشارة إلى الفرق بين الجريمة المنظمة والإرهاب فالأولى تطور نشاطها بعد نهاية الحرب الباردة ولا تهدف إلى التأثير على الرأي العام وهدفه الرئيسي كما جاء في التعريف هو تحقيق المكاسب المادية وغير المادية، كما أنه من الصعب تتبع عناصرها لتعقد تنظيمها والسرية التي تعمل بها ، أما الثاني (الإرهاب) فيهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على الرأي العام المحلي والعالمي وغالبا ما يلجأ إلى العنف من أجل تحقيق الأهداف التي وضعها والتي هي في الغالب أهداف سياسية. [1]

تعتبر الجريمة المنظمة مجموعة من الأفعال أو العمليات الإجرامية التي تقوم بها جماعة تتألف من 3اشخاص فأكثر تكون منظمة و مرتكبة خلال حيز زماني متصل و طويل .من اجل جني منافع مالية و مادية بشكل مباشر أو غير مباشر.

و هي الاصطلاح الذي يوصف به الظاهرة الإجرامية حين يكون من خلفها جماعة معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي و تهدف إلى الربح [2] .

[1] محمود شريف بسيوني. (**الجريمة المنظمة عر الوطنية ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا و عربيا**). مصر دار الشروق ط1 2004 ص 11

[2] نفس المرجع

يسر ازدهار العولمة الاقتصادية نشاط الجريمة المنظمة حتى يسهل عليها الإفلات من رقابة للأجهزة الأمنية المحلية نظرا لأتساع نشاطها و توزعه علي أكثر من بلد وسهولة إخفاء النشاطات الاقتصادية ,لقيام عدد كبير من الدول ذات الاقتصاد الناشئة و الصاعدة و حتى الكبيرة بتيسر مساطر الاستثمار بدافع جلب المستثمرين [1] .

جعلت الطبيعة السرية للجريمة المنظمة من الصعب رصدها و تمييزها عن باقي النشاطات الشرعية و القانونية.

تتميز الجريمة المنظمة في دول غرب إفريقيا على أنها في غالب الأحيان ما تكون بتواطؤ مع الدولة ففي مالي مثلا تمارس الجهات الفاعلة الضالعة في الجريمة المنظمة نفوذا سياسيا و عسكريا حاسما في الشمال و هنا تكمن الصعوبة في القضاء عليها و دالك لاستحالة التعاون مع الدولة باعتبارها متورطا أساسيا [1].

وصف المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة انطونيو ماريا كوست بعولمة الجريمة و تحولها إلى قوة في مقدمة القوى الاقتصادية و المسلحة في العالم و دالك بعد تفحص التدفقات الرئيسية في مجال الاتجار بالمخدرات /الكوكايين و الهيروين و الأسلحة النارية و المنتجات المقلدة و المصادر الطبيعية المسروقة و الأشخاص المتاجر بهم بغرض استغلالهم في أنشطة جنسية آو لتسخيرهم في العمل و كدالك لتهريب المهاجرين خاصة أن غرب إفريقيا رائدة في المجال فاغلب تدفقات الكوكايين بكميات هائلة نحو أوروبا تأتي من هناك[2].

[1] Emmanuel grégoire. sahara nigerien .terre d’échanges autrepart 6(1998) ;jaudith sheele , tribus etats et fraude ,la region frontaliere algéro –malienne ,etudes rurales 184 july ,december 2009 ,79

[2] نفس المرجع ص 94

ولقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي تزايدا خطيرا لنشاط الجريمة المنظمة، هذا النشاط يختلف ويتنوع بتخصص كل منظمة إجرامية، وتأتي تجارة المخدرات في المرتبة الأولى، فالمنطقة كما أسلفنا الذكر هي عبارة عن ممر طبيعي يستخدم منذ آلاف السنين، ونظرا للمسالك الصحراوية الوعرة والشاسعة فقد كانت المنطقة أرضا خصبة لازدهار نشاط تجارة المخدرات من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك بأوربا والشرق الأوسط مرورا بمالي والنيجر وليبيا ومصر [1]، وصولا إلى دول الخليج في الشرق الأوسط وإسرائيل وتركيا ثم إلى أوربا، أما عن مناطق الإنتاج فهي على مصدرين الأول أمريكا اللاتينية وهي مركز إنتاج قديم وتقليدي، فالمصدر الأول وبعد أن عرف متابعة محكمة ومضايقة شديدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لقوة إمكانياتها الهائلة حتى في مجال تتبع تبييض الأموال المحصل عليها من تجارة المخدرات، هذه العصابات ومن أجل تفادي الرقابة الأمريكية قررت تغيير مسار خط تجارتها إلي الطريق أكثر أمنا، وهذا ما حدث بالفعل إذ وجدت عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية أن منطقة القارة الإفريقية هي طريق آمن لتجارة المخدرات للوصول إلى مناطق الاستهلاك في الشرق الأوسط والقارة الأوربية، فدول غرب إفريقيا هي دول ضعيفة أجهزة الحكومة لديها فاشلة والفساد إداري يستشري على جميع الأصعدة والجمارك لديها ومراقبة الحدود تكاد تكون معدومة , فدول غرب هي عبارة عن مناطق لتفريغ شحنات المخدرات ومنطقة الساحل الإفريقي هي بمثابة الطريق البري لوصول هذه الشحن إلى أوربا [2].

لقد أضحت الجريمة عبر الوطنية تهدد سيادة الدول في حد ذاتها.

[1] ظريف شاكر(**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات)** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010 ص 88.

[2] قوي بوحنية (**الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي)** الدوحة مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية 03جوان2012 ص 3.

المطلب الثاني:تداعيات الجريمة المنظمة على الامن الأوروبي

يوجد في أوربا 14000 شخص من ضحايا الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال في الأنشطة الجنسية ,و يدر هؤلاء الضحايا على من يستغلونهم سنويا إيرادات مجملها 3 بلايين دولار.

ابرز تدفق في مجال تهريب المهاجرين يرد من إفريقيا إلى أوربا و يهرب ما يتراوح بين 2,5 مليون إلى 3 مليون مهاجر.

تعتبر أوربا اكبر الأسواق الهيروين الإقليمية و دالك ما يؤثر على المنظومة الاجتماعية ككل خاصة أن أرقام جد عالية تسجل للأشخاص الدين يموتون من جراء المخدرات.

ارتفاع عدد البضائع المقلدة التي تكتظ ف على حدود أوربا عشرة أضعاف السنوات الماضية بقيمة سنوية تربو على 10بلايين دولار.

ارتفاع عدد هجمات القراصنة قبالة المنطقة الإفريقية و القرن الإفريقي بمقدار الضعف و مازال يواصل الارتفاع ,و يعتمد القراصنة القادمون من الصومال و دول غرب إفريقيا إلى احتجاز سفن تابعة لبعض الدول الأوروبية لطلب الفدية و دالك على الرغم من دوريات الحراسة التي تسيرها ,اقوي الأساطيل البحرية في العالم [1].

من بين الدخل السنوي المحقق من الفدية المأخوذة و الذي يربو على 40مليون دولار أمريكي لا يحصل القراصنة إلا على الربع و الباقي يذهب الجماعات الجريمة المنظمة.

تتعرض أكثر 1,5 مليون شخص سنويا إلى سرقة هويتهم مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية تقدر ببليون دولار أمريكي و في الوقت نفسه تهدد الجريمة المنظمة امن الدول حيث تتعرض شبكات الكهرباء الحركة الجوية و المنشات النووية إلى الاختراق [2].

---

[1] **عولمة الجريمة وتحولها إلى خطر** جوان 2010 ص 2. 3

[2] United nations information service
http:/www.unis unvienna.org

إضافة إلي ما سبق و من أنشطة الجريمة المنظمة نجد المتاجرة بالبش أو ما أطلق عليها اقتصاد المتاجرة بالبشر وذلك نسبة للأرباح المالية التي يجنيها هذا النوع من أنشطة الجريمة المنظمة الوطنية و العبر وطنية , حيث يشهد هذا النوع من النشاطات الإجرامية العابر للحدود نموا سنويا بمعدل 32 بليون دولار حيث نصيب الاستغلال الجنسي يقدر بـــ 7 بليون دولار وذلك في المجتمعات الإفريقية .

إن ظاهرة المتاجرة في البشر هي ظاهرة بشكل جلي من خلال تأثر بما يحدث في منطقة غرب إفريقيا و تحديدا ما يحدث داخل دول : غانا، الطوغو ، البينين ، بوركينا فاسو، غامبيا ،مالي ، النيجر ، كوت ديفوار ، غينيا ، سيراليون. فهنالك تقديرات تشير إلى أن حوالي 200 ألف طفل تمت المتاجرة فيهم عبر أقاليم تلك الدول . وحتى لبيا و سودان.

في سنة 1998 أشارت التقديرات إلى حوالي مابين 10-20 ألف طفل مالي تمت المتاجرة بهم و إخضاعهم للعمل القسري. و نيجريا و كوت ديفوار هنالك 4 ألاف طفل تم بيعهم وفي البنين 3 ألاف طفل كانوا ضحايا للمعاملات اللا إنسانية و عمليات البيع .

بصير احمد طالب (**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**) , رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية فرع استراتيجيات و مستقبليات كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , ص 88

المطلب الثالث:آليات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الجريمة المنظمة

تستمر الجريمة المنظمة في تهديد المجتمعات الأوروبية ما استدعى من الاتحاد الأوروبي خلق آليات لمواجهة ها ته الأخيرة .

أحرز الاتحاد الأوروبي مند سنة 2003 تقدما في معالجة الجريمة المنظمة و دالك بأخذ إجراءات إضافية داخل الاتحاد وفقا لبرنامج لاهاي 2004 و إستراتيجية جديدة للبعد الخارجي للعدالة و الشؤون الداخلية الذي تم تبنيها عام 2005 هده الإجراءات سهلت متابعة التحقيقات عبر الحدود و تنظيم المقاضاة .

تبنى الاتحاد الأوروبي إستراتيجية في مكافحة الجريمة المنظمة و دالك بتعميق الشراكات الموجودة مع دول الجوار ,مع دول غرب إفريقيا دائما أيضا ضمن الأمم المتحدة و دالك فيما يتعلق بالتعامل مع تحركات الناس الشرطة و التعاون القضائي [1].

ركز الاتحاد الأوروبي في إستراتجيته في مواجهة الجريمة المنظمة على:

- معايير أساسية تقاس عليها الانضمام إلى التنظيمات الإجرامية .
- معايير لمواجهة تبييض الأموال .
- معايير لمواجهة الرشوة.

عمل الاتحاد الأوروبي على مواجهة تبييض الأموال و دالك للقضاء على مصادر تمويل المنظمات الإجرامية و مكافحة الجريمة المنظمة .

مجموعة الدول المكافحة للفساد [1]:

تم إنشاء هده المجموعة من الدول المكافحة للفساد في عام 1999 من قبل المجلس الأوروبي و دالك بغرض مراقبة التزام الدول بمعايير منظمة مكافحة الفساد, كما تعمل هده المجموعة على تحسين قدرة أعضائها في مكافحة الجريمة المنظمة من خلال امتثالها لمعايير المجلس الأوروبي الخاصة بمكافحة الفساد من خلال عملية ديناميكية للتقييم المتبادل و تقديم الأقران و هدا من شانه أن يساعد على تحديد أوجه القصور في السياسات الوطنية فيما يتعلق بمكافحتها للفساد مما دفع الإصلاحات التشريعية و المؤسسية العملية اللازمة [2].

[1]revue cultures et conflits amondine cherre antoine mégie et valsonis mitsilegas .la strategie de l’union européenne contre criminalité organisée entre lacune et inquiétudes

[2]الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة LAP

اوروجست هي هيئة الاتحاد الأوروبي قد تم إنشاءه عام 2002 لتحفيز وتحسين التنسيق بين السلطات الوطنية مع الأخذ أي طلب صادر عن الجهة , المعنية فالدولة العضو و أية معلومات مقدمة من أية هيئة مختصة بموجب الأحكام الصادرة و المعتمدة في إطار المعاهدات كالشبكة القضائية الأوروبية اليوروبول المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال
يهدف النظام القضائي إلى تعزيز التعاون بين السلطات المختصة و خاصة بتيسير تنفيذ المساعدات القانونية المتبادلة و تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة من دول أوروبا .
يدعم النظام القضائي الأوروبي السلطات المختصة بغية تحسين فعالية التحقيقات و الملاحقات القضائية و يمكن للنظام القضائي الأوروبي المساعدة في إجراء التحقيقات و الملاحقات القضائية بين الدولة العضو و دول أخرى من غير الأعضاء أو بين الدولة العضو و المفوضية فيما يتعلق بالجرائم التي تمس المصالح المالية لدول الاتحاد الأوروبي .
يعمل النظام القضائي الأوروبي على تعزيز كفاءة التحقيقات الوطنية و سلطات الادعاء عند التعامل مع الجرائم الخطيرة عبر الحدود و الجرائم المنظمة , الاتجار بالبشر و تجارة المخدرات .
قام الاتحاد الأوروبي بإبرام العديد من الاتفاقات و الشراكات و دالك في إطار مكافحة الجريمة المنظمة .
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بتاريخ 15 نوفمبر 200 و التي دخلت حيز التنفيذ سنة2003.
أوجبت على الدول المنظمة و الموقعة تجريم تبييض الأموال غير المشروعة باعتباره من ضمن الجرائم العابرة للحدود و بناء على التوجيهات الأربعين التي خرج بها فريق العمل المالي الخاص بتبييض الأموال قافي جاء في المادة 78 انه على كل دولة أن
تنشئ نظاما داخليا شاملا للرقابة و الإشراف على المصارف البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية بما في دالك الشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية التي تقدم خدمات نظامية و غير نظامية في مجال إحالة الأموال أو كل ماله قيمة و عند الاقتضاء يجب إن يشدد دالك النظام على المتطلبات الخاصة بتحديد هوية الزبائن و المالكين المتفقين و حفظ السجلات و الإبلاغ عن العاملات المشبوهة.
إن تتكفل دون المساس بإحكام المادة 46 من الاتفاقية قدرة السلطات الإدارية و الرقابية و المعنية بنفاد القانون وسائر السلطات المكرسة لمكافحة غسل الأموال.
تسطره الدول الأطراف في تنفيذ تدابير قابلة للتطبيق لكشف و رصد حركة النقود و الصكوك القابلة للتداول ذات الصلة عبر حدودها و هدا بضمانات تكفل إثبات المعلومات استخداما سليما و دون إعاقة رأس المال المشروع بصورة من الصور.
تسعى الدول و الأطراف إلى تنمية وتعزيز التعاون الإقليمي و العالمي .

سمير الخطيب (**مكافحة تبييض الأموال**) منشاة المعارف الإسكندرية ص53

المبحث الرابع: التدخل الأجنبي المباشر في النزاعات في غرب إفريقيا

تعتبر منطقة غرب إفريقيا منطقة إستراتيجية هامة تضم مصالح دول كبرى تكون هده الأخيرة المتضرر الأول بانعدام الامن في المنطقة سواء عن قرب أو عن بعد أي من جهة الاستثمارات و المصالح الموجودة في المنطقة أو من جهة الانعكاسات سابقة الذكر , ومنه فالدول الأوروبية دائما ما تعمل على إرساء الامن و الاستقرار في المنطقة و العمل على حل النزاعات وهو ما قامت به فرنسا في محاولتها لإعادة السلام لمالي بعد النزاعات التي شهدتها

المطلب الأول: النزاع في مالي

جذور النزاع: حتمت جغرافيا مالي وجود النزاع, فرغم مساحتها التي تبلغ 1.24 مليون كم^2 إلا أن نهر النيجر الذي يفصل بين شمال مالي ,المعروف بالازواد و رغم أن هدا الإقليم يمثل ثلثي مساحة الدولة تقريبا حيث يبلغ 822 كم^2 ,إلا أن عدد السكان به يبلغ مليون ونصف نسمة تقريبا من أبناء قبائل الطوارق الدين يمتهنون مهنة الرعي , في حين يتركز باقي السكان الدين يقاربون 13مليون في باقي الإقليم الذي يقارب الثلث و معظمهم من المزارعين , وقد تركزت معظم الخدمات و التنمية في الجزء الجنوبي بينما تقلصت في شمال البلاد و هدا ما يفاقم المشكلة و يعقدها.

أدت جغرافية البلاد إلى نشأة وضعين مختلفين في البلاد في الشمال إقليم صحراوي يسكنه قلة من السكان يعملون بالرعي و الجزء الأكبر من السكان يتوطنون في الجنوب و يعملون بالزراعة نتيجة وجود مياه الأمطار حيث يفصل بينهما مانع طبيعي هو نهر نيجر , ما أدى إلى توجهات انفصالية بين الإقليمين , خاصة من قبائل الطوارق الشمالية التي أحست بتهميشها [1].

وقد عرفت المنطقة طوال عقود بالصراعات المسلحة التي تخوضها حركات طوارقية متمردة ضد الحكومة المركزية في البلاد على خلفية مطالب سياسية اثنية بلغت حدود المشروع الانفصالي [2].

قام الطوارق بحركات تمرد متكررة على امتداد العقود الخمسة لاستقلال مالي و شهدت الفترة ما بين عام 1990 و عام 2009 اكبر عدد من محاولات التمرد و قد ساهم عاملين اساسيين في هدا التمرد وهما.

---

[1] **أسباب النزاع وتطوره في مالي** http /www.moqatel.com/openshare/behouth/siasia2/harb fi mali/sec 02doc

[2] **أزمة مالي و التدخل الخارجي** – المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسية http/ www.dohainstitute.org./release./afe 68 c3a- 48 CF-acab-40491 fdof9ad.

1 التنوع الاثني وهيمنة اثنية واحدة على مقاليد الحكم مند الاستقلال , ما عزز الشعور بعدم الانتماء لدى الطوارق و الأقليات الاثنية الأخرى في الشمال و التي أصبحت تنظر للدولة كممثل لمجموعة أثنية تهيمن على باقي الاثنيات و القبائل , فالدولة بالنسبة لهم ليست سوى أثنية –البومبارا- المسيطرة على مؤسسات الحكم مند استقلال البلاد في عام 1960 .[1]

2 يتمثل العامل الثاني في التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بين إقليمي مالي الرئيسيين (الشمال و الجنوب) و شعور سكان الشمال و في مقدمتهم الطوارق بمحاباة إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب إقليمهم , و بدالك فقد فشلت مالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين أقاليمها إلى جانب فشلها في دمج مواطنيها في إطار هوية واحدة أساسها المواطنة تتجاوز حدود الانتماءات الاثنية و القبلية [2].

التمرد الجديد في جانفي 2012 ويختلف عما سبق في:

أ- إن هدا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات طوارقية وطنية و مجموعة إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة (مالية , نيجيرية , موريتانية , و جزائرية) نشطت في مناطق الطوارق و استطاعت استمالة بعض المجموعات الطوارقية إلى برنامجها و استفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب طوارقية كانت من ضمن كتائب نظام القافي قبل سقوطه .
ب- جميع اتفاقيات السلام التي عقدت بين الحكومة المركزية و الحركات الطوارقية إلى ما قبل هدا التمرد كانت برعاية دول مجاورة على رأسها الجزائر و التي استنفدت إمكانيات استمرارها لأنها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي , و حتى التي قامت بها سنة 2012 إلى جانب مجموعة غرب إفريقيا جاءت متأخرة لان الأوضاع تغيرت لصالح حركات التمرد .
ج-جاءت حركات التمرد هده في وقت كانت فيه الحكومات المالية في اضعف حالاتها , ففي مارس 2012 خرجت تظاهرات منددة بإطاحة الحكومة شارك فيها عناصر من الجيش و في 22 مارس أطاح انقلاب عسكري بالرئيس امادو تومانى توري , و أصبحت السمة الرئيسية للوضع في العاصمة المالية هي الصراع على السلطة في ظل توازن قوى هش بين النخب السياسية المدنية و الانقلابيين العسكريين الدين امسكوا بزمام السلطة. [3]

---

[1] أسباب تطور الصراع في مالي مرجع سابق.

[2] mali 8 clés pour comprendre les origines de la guerre
http/www.marx.be/fr/causes.consequences-guerre mali.

[3] نفس المرجع.

المطلب الثاني: التدخل الفرنسي في مالي

تعتبر فرنسا من أكثر اللاعبين الدوليين و الإقليميين انغماسا في الأزمة المالية مند اندلاعها في عام 2012 لدالك فتدخلها لم يكن مفاجئا .

جاء التدخل العسكري المباشر لفرنسا في أعقاب إعلان حالة الطوارئ في مالي و بناءا على طلب رسمي من الحكومة المالية .

في الثالث من جانفي 2013 أعلنت حركة أنصار الدين و حلفائهم تراجعهم عن قرار سابق كانوا اتخذوه بوقف الأعمال القتالية في مالي لإعطاء فرصة للمفاوضات نع الحكومة المالية ,و في الثامن من الشهر نفسه بدا مسلحوهم في الزحف جنوبا باتجاه العاصمة و هو ما أدى إلى نشوب مواجهات مع القوات الحكومية التي لم تستطع صد الهجوم فطلبت العون من فرنسا و الدول الإفريقية المجاورة , قرر على أثرها الرئيس هولا ند المشاركة في الدفاع عن الحكومة الشرعية بالبلاد و أمر بإرسال مئات الجنود الفرنسيين إلى مالي و اصدر توجيهات إلى سلاح الجو بتوجيه ضربات للمسلحين الزاحفين باتجاه الجنوب و إعلان الحرب ضدهم. [1]

و لقد حضرت فرنسا لهده الحرب من مدة و أقنعت مجلس الامن في شهر أكتوبر 2012 بتبني الخيار العسكري بإصدار القرار 2085 و دفعت دول الايكواس للمشاركة و المساندة في العمل العسكري , لدعم قوات الدفاع و الامن لاستعادة السلامة الإقليمية , أين رحب المجتمع الدولي و شجعه على تقديم واسع عن طريق اتخاذ الإجراءات المنسقة لتلبية الاحتياجات الفورية و طويلة الأجل و حث الدول و المنظمات الدولية و الإقليمية إلى المشاركة و التعاون بفاعلية لمواجهة الخطر الإرهابي.

جاءت سرعة القرار الفرنسي نتيجة المعطيات الجديدة التي حاولت الجماعات المسلحة فرضتها على الأرض بالزحف جنوبا باتجاه العاصمة باماكو و هو ما يعني الرغبة في السيطرة بشكل كامل على كل أراضي دولة مالي الأمر الذي يعطي قوة للتنظيمات المسلحة ألت تنشط في منطقة الساحل و الصحراء بما يهدد المصالح الفرنسية في تلك المنطقة [2].

---

[1] **جهود التسوية و السيناريوهات المستقبلية** , موسوعة مقاتل الصحراء www.almoqated.com

[2] شريف شعبان مبروك (**أهداف التدخل الفرنسي في مالي مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية**) مصر 2013 wieu .http/www. Ar.qawrim.net/indexplrp.option.com-contenttaste

حسب الرئيس الفرنسي فرنسوا هولا ند أن مهمة فرنسا تتكون من تحضير نشر قوة التدخل الإفريقية لمساعدة مالي على إعادة الوحدة الإقليمية تطابقا مع قرارات مجلس الامن كما أعلن وزير الخارجية الفرنسي أن التدخل الفرنسي في مالي قائم على :

أولا:دعوة و طلب الحكومة المالية الشرعية و هنا يكون أمام حالة الدفاع الشرعي .

ثانيا:كل قرارات الأمم المتحدة التي لا تسمح فقط بالتدخل بل تطلب من هده الدول فعل دالك لدعم القتال ضد الإرهابيين بخصوص هدا الأمر.

عرف التدخل العسكري الفرنسي في مالي ثلاثة مراحل مختلفة بداية من جانفي 2013 إلى غاية انسحابها جزئيا من مالي و هي على النحو التالي:
أ- تعمل الخطة في الرحلة الأولى على توطيد سيطرة القوات الحكومية على جنوب مالي من خلال الدعم اللوجستي ألاستخباراتي و التدريب و التنظيم و التسلح بهدف وقف انتشار الجماعات الإرهابية إلى الجنوب .[1]

ب- بدأت القوات الفرنسية التي تقود العمليات العسكرية في إقليم ازواد بشمال مالي المرحلة الثانية من العملية العسكرية بعد استعادة المدن الرئيسية في الإقليم و السيطرة على محاور الطرق الكبرى ,و عملت القوات الفرنسية في هده المرحلة على الإطاحة بمجموعة من اخطر قادة التنظيمات المسلحة و تدمير مخازن السلاح لدى هده المنظمات في عمليات نوعية و تلا دالك نشر 3 إلى 4 كتائب عسكرية مالية , تعتمد عليها القوات الأوروبية والإفريقية بعد الاستيلاء على المدن الرئيسية في شمال مالي –غاو وتومبوكتو – حيث قصف الطيران الفرنسي مواقع للجماعات الإرهابية المسلحة في عيدال و ضواحيها في أقصى شمال شرق مالي[1].

ج- تامين العاصمة باماكو لضمان الاستقرار للدولة و استدامة مؤسساتها و تعزيزها بقوات فرنسية إضافية مرابطة في الدول الإفريقية المجاورة , خاصة من ساحل العاج و التشاد بغرض توفير الحماية للمواطنين الفرنسيين و الأوروبيين و المصالح الفرنسية مع العمل على توطيد الاستقرار في البلاد و تشمل الخطة قصف مواقع الجماعات الأصولية , و طبيعة تدخل القوات الخاصة فيما توفر الولايات المتحدة الأمريكية الدعم ألاستخباراتي و من الممكن أن تقوم القوات الفرنسية بتوفير الغطاء الجوي للعمليات العسكرية[2].

[1] مبروك غضبان (**تدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته**) , دفاتر السياسة و القانون العدد 11 جامعة باتنة 2014 ص 69

[2] عبير شليغم , (**تدخل الفرنسي في مالي , البعد النيو كولونيالي اتجاه إفريقيا**)المركز العربي للأبحاث و الدراسات الجزائر

المطلب الثالث:أسباب التدخل الفرنسي في مالي و أبعاده

شهدت فرنسا العديد من الاختطافات لرعاياها في شتى الدول الإفريقية , أولها كان في موريتانيا سنة 2008 باختطاف 5 رعايا فرنسيين يليها بعد دالك اختطاف الرعية بيار كامات pierr kamette الذي اختطف في 26 نوفمبر 2009 من مالي و تم الإفراج عنه سنة 2010 و دالك بدفع فدية و إطلاق سراح أربع إرهابيين كانوا معتقلين لدى السلطات المالية , و لقد تواصلت عمليات الاختطاف للرعايا الفرنسيين إلى اختطاف الرعية الفرنسي و المهندس ميشال جيرمانو الذي كان يعمل في مجال العمل الإنساني شمال النيجر جويلية 2010 و قد سعت فرنسا من اجل انقاد رعيتها بالتنسيق مع موريتانيا في عملية عسكرية بعد أن طلبت القاعدة 8 ملايين يورو مقابل الإفراج عن الرهينة , إلا انه تم إعدامه في 27 جويلية 2010و عقب إعدام الرعية الفرنسي شهدت فرنسا عمليات اختطاف أخرى ففي شهر سبتمبر 2010 تم اختطاف 7 أشخاص يعملون في النيجر من بينهم 5 فرنسيين و شخص من توغو و أخر من مدغشقر الأشخاص السبعة كانوا يعملون في مدينة ارليت في شمال النيجر في موقع لاستخراج اليورانيوم تابع لشركة اريفا areva الفرنسية اكبر الشركات العاملة في هدا المجال .[1]

كما يعود التدخل الفرنسي في مالي إلى حماية المصالح الفرنسية الموجودة في المنطقة و محاولة تعزيز الوجود الفرنسي في منطقة تعتبر تقليديا مركز نفوذ لها بفعل سابقة الاستعمار أيضا ما تحتويه المنطقة من ثروات نفطية و غازية و معدنية كبيرة إضافة إلى نسبة اليورانيوم الموجودة في مالي .

حقق التدخل الفرنسي في مالي على الأقل من اثنين من أهدافه المعلنة و هما وقف تقدم المجموعات الإسلامية المتطرفة نحو جنوب البلاد و تهديد العاصمة باماكو و تحرير معظم المدن الرئيسية في الشمال مما دفع المجموعات إلى اللجوء إلى مناطق جبلية وعرة في الشمال الشرقي.[2]

و على الرغم من تصريحات الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند بان فرنسا لن تغرق في مستنقع جديد في مالي بعد أن انسحبت من أفغانستان نظرا لأنها تحظى بدعم الشعب المالي و الاتحاد الأوروبي و المجتمع الدولي فنجاح القوات الفرنسية و الإفريقية في إعادة الاستقرار في مالي يتوقف على عاملين , أولهما مصير التحالف بين هده المجموعات و الحركات الطوارقية المتمردة أما ثانيها هو إيجاد حل شامل و عادل لمطالب الطوارق من خلال عملية سياسية شاملة في مالي وخاصة الطوارق الين يعانون من التهميش و الإقصاء.[3]

---

[1] عبير شليغم مرجع سابق.

[2] ROLAND MARCHAL (**military mis, adventures in mali**) article, africom affaires le27/ 6/2013

[3] le contexte et les origines du conflit au mali publié le 25/02/2013.

تعكس التدخّلات العسكرية الفرنسيّة المباشرة في أفريقيا وتدخّلها الأخير في مالي , اعتماد فرنسا على ثلاث إستراتيجيات متداخلة ومركّبة في إطار حفاظها على نفوذها في أفريقيا وتنافسها مع دولٍ كبرى أخرى، أولاها العلاقات التاريخية البنيوية بين فرنسا وبعض الأنظمة والحركات السياسية وبعض النخب الاقتصادية والثقافية في تلك البلدان، وثانيتها استثمار العلاقات الاقتصادية القائمة أصلًا وتوسيعها وتعميقها، وثالثتها الإستراتيجية العسكرية والأمنية التي قد تتطوّر في حال الأزمات إلى تدخّلٍ عسكري مباشر[1].

لجأت فرنسا إلى التدخّل العسكري في مالي لتحقيق رؤيتها لحلّ الأزمة في إطار المحافظة على نفوذها ومصالحها، ،و قد كان من المتوقّع أن يثير تدخّل فرنسا في مالي نوعًا من المعارضة أو على الأقلّ التردّد لدى أقطاب المجتمع الدولي أو الإقليمي. وتشير مراجعة مواقف الدول الكبرى إلى أنّ العكس هو الصحيح، فقد حظي هذا التدخّل بدعم المجتمع الدولي بل إنّ روسيا عرضت تقديم دعمٍ عسكري للتدخّل الفرنسي.[2]

إنّ نجاح فرنسا في كسب موافقة المجتمع الدولي يترجم اليوم في مؤتمرٍ دولي حول مالي واضح الأجندة، ناقش إمكانية تحويل قوّات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتصبح قوّة حفظ سلام اممي [2]، دالك تكون فرنسا قد حفظت مصالحها من جهة و حافظت على أمنها من جهة أخرى.

---

1 Pierre Avril, "Mali : Moscou Promet une Aide Militaire à la France", Le Figaro (France), 18/1/2013, viewed 25/1/2013 http://www.lefigaro.fr/international/mali-moscou-promet-une-aide-militaire-a-la-france.php

2] "Support grows for U.N. force in Mali", *Reuters*, 5/2/2013, viewed 7/2/2013 http://www.reuters.com/article/2013/02/05/us-mali-talks-idUSBRE91414U20130205

خلاصة الفصل الثاني :

إن ما تفرزه النزاعات الاثنية يشكل خطرا أكثر من النزاعات الاثنية نفسها خاصة بالنسبة للدول الأوروبية التي غالبا ما تكون المستهدف الأول من هاته النزاعات ودالك لاعتبارها ملجأ أمنا للمهاجرين و طريقا للعيش الكريم أو وجهة يراد دائم اختراقها من طرف الجماعات الإرهابية وجماعات تجارة المخدرات , ما يحتم عليها العمل على مواجهة هده التهديدات متبنية جميع الوسائل و الطرق سابقة الذكر التي تساعد في إرساء الامن و الاستقرار في المنطقة , لكن دالك يبقى غير كاف لتحقيق الامن و دلك ان لم تقم الدول المعنية أي دول غرب إفريقيا في حد ذاتها على العمل على استقرار المنطقة بإرساء مبادئ الديمقراطية و الحكم الراشد و العمل على النهوض بالتنمية لارتباطها الوثيق بالأمن و باعتبارها مقاربة الحل الناجعة للنزاعات الاثنية .

الخاتمة

الاثنية ظاهرة معقدة يصعب فهمها و تحليلها لارتباطها بعدة متغيرات .

تتسم دول غرب إفريقيا بمجموعة من الخصائص المتشابهة و دالك من حيث التعددية الاثنية و القبلية و كدا هشاشة بناء الدولة ما بعد الاستقلال , و ندرة الموارد في مناطق على حساب مناطق أخرى و توزيعها يطرق غير عادلة كل دالك مهد لنشوب صراعات اثنية عنيفة أثرت على استقرار الدولة و تماسكها وعلى باقي الدول.

تفجر النزاعات الاثنية لا يكون بالضرورة سببه الحقيقي هو الاختلافات الاثنية أو الدفاع عنها حيث لا يمكننا القول ان الاختلاف الاثني هو السبب الوحيد في إثارة النزاع , بل الظروف التي توجد فيها هده الاثنيات هي التي من شانها أن تصعد من مستوى النزاعات الاثنية .

أمن منطقة غرب إفريقيا مرهون بعملية التنمية فيها.
دائما ما تثور الجماعات الاثنية في الدول التي تنعدم فيها الديمقراطية و الحكم الراشد والدليل على دالك وجود عدة دول متقدمة تشهد تنوعات اثنية هائلة إلا أنها منسجمة مع المجتمع الموجودة فيه.

غياب التنمية الاقتصادية و انعدام العدالة في المجتمع اخطر من التنوع الاثني نفسه.

الحكم الراشد و عدالة التوزيع من الحلول الأساسية للقضاء على النزاعات الاثنية .

الملاحق

المـــلاحق

❖ **الدول 15 لغرب إفريقيا**

1/ بنين:

المساحة: 112 620 كيلومتر مربع.

عدد السكان: 8.700.000 نسمة.

النمو السكاني: 3٪.

الكثافة السكانية: 82 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.

اللغة الرسمية: الفرنسية.

العملة: الفرنك.

CFA 655.96 = € 1

$ 1 = 446.34 فرنك CFA.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد من 711 $.

توزيع الناتج المحلي الإجمالي: - الأولي: 35٪

- الثانوية: 14.4٪

- التجاري: 50.6٪.

الاستثمار الأجنبي المباشر: 120 مليون $.

الصادرات: 1.05 مليار $.

الواردات: 1.9 مليار $.

الموردين الرئيسيين:

الموارد الرئيسية: القطن (80٪ من الصادرات)، وصيد الأسماك.

2/ بوركينا فاسو:

المساحة: 274،000 كيلومتر مربع.

عدد السكان: 15.200.00 نسمة.

النمو السكاني: 2.9٪.

الكثافة السكانية: 54 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.

اللغة الرسمية: الفرنسية.

العملة: CFA.

CFA 655.96 = € 1

$ 1 = 446.34 فرنك CFA.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد:

توزيع الناتج المحلي الإجمالي: - الأولي: 32.51٪

- الثانوية: 23.9٪

- التجاري: 44٪.

الاستثمار الأجنبي المباشر: 137 مليون $.
الصادرات: 550 مليون $.
الواردات: 1.8 مليار $.
الموارد الرئيسية: القطن والماشية والذهب وقصب السكر.

3/ الرأس الأخضر:
المساحة: 4030 كيلومتر مربع.
عدد السكان: 500،000 كيلومتر مربع.
النمو السكاني: 2.2٪.
الكثافة السكانية: 132 نسمة لكل كيلومتر مربع
اللغة: البرتغالية، Crioulo (مسؤول).
العملة: الاسكودو.
1 € = 110.26 إسكودو،
1 $ = 72.59 Escidos.
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: $ 3444.
توزيع الناتج المحلي الإجمالي: - الأولي: 11.5٪
- الثانوية: 11.7٪
- التجاري: 70.8٪.
الاستثمار الأجنبي المباشر: 209،000،000 $.
الصادرات: $ 32 ملايين.
الواردات: 825،000،000 $.
الموارد الرئيسية: الموز، وصيد الأسماك، والسياحة.

4/ ساحل العاج :
المساحة: 322 460 كيلومتر مربع.
عدد السكان: 20.6 مليون نسمة.
النمو السكاني: 1.9٪.
الكثافة السكانية: 61 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.
اللغة الرسمية: الفرنسية.
العملة: CFA.
1 € = 655.96 CFA
1 $ = 446.34 فرنك CFA.
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: $ 1،052.
توزيع الناتج المحلي الإجمالي: - الأولي: 47.5٪
- الثانوية: 19.8٪
- التجاري: 32.7٪.
الاستثمار الأجنبي المباشر: 353 مليون $.
الصادرات: 10.1 مليار $.
الواردات: $ 7.1 ملايين.

الموارد الرئيسية: الكاكاو والقطن والبن.

5 / GAMBIA :
المساحة: 11،300 كيلومتر مربع.
عدد السكان: 1.660.000 نسمة.
النمو السكاني: 2.6٪.
الكثافة السكانية: 171 نسمة لكل كيلومتر مربع
اللغة الرسمية: الإنجليزية.
العملة: الجديد في تايوان دولار.
1 € = 37.62 Dalasis،
1 $ = 26.19 Dalasis.
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: $ 440.
توزيع الناتج المحلي الإجمالي: - الأولي: 27.6٪
- الثانوية: 17.4٪
- التجاري: 55٪.
الاستثمار الأجنبي المباشر: 63000000 $.
الصادرات: 14 مليون $.
الواردات: 329 مليون $.
الموارد الرئيسية: الحبوب والفول السوداني، وصيد الأسماك.

6/ غانا:
المساحة: 238 540 كيلومتر مربع.
عدد السكان: 23.400.00 من السكان.
النمو السكاني: 2٪.
الكثافة السكانية: 103 hab./km².
اللغة الرسمية: الإنجليزية.
العملة: سيدي.
1 € = 2.03 سيدي،
1 $ = 1.41 سيدي.
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: $ 671.
توزيع الناتج المحلي الإجمالي: - الأولي: 38.5٪
- الثانوية: 28٪
- التجاري: 33.5٪.
الاستثمار الأجنبي المباشر: 2.1 مليار $.
الصادرات: 5.2 مليار $.
الواردات: 10.2 مليار $.
مصادر رئيسية هي: الذهب والكاكاو والماس، والسياحة.

7/ غينيا:
المساحة: 245 860 كيلومتر مربع.
عدد السكان: 9.800.000 نسمة.
النمو السكاني: 2.1٪.
الكثافة السكانية: 38 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.
اللغة الرسمية: الفرنسية.
العملة: فرنك غينيا.
1 € = 7104.23 فرنك غينيا
1 $ = 4945.24 فرنك غينيا.
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: $ 414.
توزيع الناتج المحلي الإجمالي: - الأولي: 25.3٪
- الثانوية: 39.5٪
- التجاري: 35.2٪.
الاستثمار الأجنبي المباشر: 1350000000 $.
الصادرات: 1.4 مليار $.
الواردات: 1.6 مليار $.
الموارد الرئيسية: البوكسيت والذهب والماس والكاكاو والقهوة.

8/ غينيا بيساو:
المساحة: 36120 كيلومتر مربع.
عدد السكان: 1.600.000 نسمة.
النمو السكاني: 3٪.
الكثافة السكانية: 60 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.
اللغة الرسمية: البرتغالية.
العملة: الفرنك CFA.
1 € = 655.96 CFA
1 $ = 446.34 فرنك CFA.
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: $ 512.
توزيع الناتج المحلي الإجمالي: - الأولي: 46٪
- الثانوية: 13.6٪
- التجاري: 40.4٪.
الاستثمار الأجنبي المباشر: 15000000 $.
الصادرات: 98 مليون $.
الواردات: 160 مليون $.

الموارد الرئيسية: الكاجو.

9/ ليبيريا:
المساحة: 111 370 كيلومتر مربع.
عدد السكان: 3.800.000 نسمة.
النمو السكاني: 5٪.
الكثافة السكانية: 39 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.
اللغة الرسمية: الإنجليزية.
العملة: دولار ليبيري.
1 € = 1.75 دولار ليبيري،
1 = $ 1.21 دولار ليبيري.
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: $ 239.
توزيع الناتج المحلي الإجمالي: - الأولي: 75.9٪
- الثانوية: 7.2٪
- التجاري: 16.9٪.
الاستثمار الأجنبي المباشر: 144 مليون $.
الصادرات: 242 مليون $.
الواردات: 205،000،000 $.
الموارد الرئيسية: الماس والخشب والمطاط والكاكاو.

10/ مالي:
المساحة: 1240190 كم مربع.
عدد السكان: 12.7 مليون نسمة.
النمو السكاني: 3٪.
الكثافة السكانية: 10 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.
اللغة الرسمية: الفرنسية.
العملة: الفرنك.
1 € = 655.96 CFA
1 $فرنك.CFA = 446.34
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: $ 659.
توزيع الناتج المحلي الإجمالي: - الأولي: 37٪
-الثانوية: 27.2٪
-التجاري: 35.8٪.
الاستثمار الأجنبي المباشر: 127 مليون.$
الصادرات: 1.6 مليار.$
الواردات: 2.5 مليار.$
مصادر رئيسية هي: الذهب والقطن.

11/ النيجر:
المساحة: 1،267،000 كيلومتر مربع.
عدد السكان: 14.700.00 نسمة.
النمو السكاني: 3.5٪.
الكثافة السكانية: 11 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.
اللغة الرسمية: الفرنسية.
العملة: الفرنك.
1 € = 655.96 CFA
1 $فرنك = 446.34 CFA.
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: $ 370.
توزيع الناتج المحلي الإجمالي: - الأولي: 43.9٪
-الثانوية: 14.9٪
-التجاري: 41.2٪.
الاستثمار الأجنبي المباشر: 147 مليون.$
الصادرات: 880 مليون.$
الواردات: 1.4 مليار:.$
الموارد الرئيسية: اليورانيوم والفحم والذهب والحبوب.

12/ نيجيريا:
المساحة: 923 770 كيلومتر مربع.
عدد السكان: 151.300.00 نسمة.
النمو السكاني: 2.3٪.
الكثافة السكانية: 162 نسمة لكل كيلومتر مربع.
اللغة الرسمية: الإنجليزية.
العملة: نايرا.
1 € = 211.72 -نايرا،
1 $ = 147 -، 38نايرا.
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: $ 1،142.
توزيع الناتج المحلي الإجمالي: - الأولي: 33.2٪
-الثانوية: 35.6٪
-التجاري: 31.2٪.
الاستثمار الأجنبي المباشر: 20300000000.$
الصادرات: 80700000000 $

الواردات: 41700000000.$
الموارد الرئيسية: النفط والغاز والأخشاب والكاكاو والحبوب.

13 /السنغال:
المساحة: 196 720 كيلومتر مربع.
عدد السكان: 1.210.000 نسمة.
النمو السكاني: 2.5٪.
الكثافة السكانية: 64.hab./km²
اللغة الرسمية: الفرنسية.
العملة: الفرنك.
1 € = 655.96 CFA
1 $فرنك = 446.34 CFA.
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: $ 983.
توزيع الناتج المحلي الإجمالي: - الأولي: 14.6٪
-الثانوية: 24.3٪
-التجاري: 61.1٪.
الاستثمار الأجنبي المباشر: 706،000،000.$
الصادرات: 2.3 مليار.$
الواردات: 6500000000.$
الموارد الرئيسية: الفوسفات والفول السوداني والقطن والحبوب والسياحة.

14/ سيراليون:
المساحة: 71740 كيلومتر مربع.
عدد السكان: 5560000 نسمة.
النمو السكاني: 1.7٪.
الكثافة السكانية: 82 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.
اللغة الرسمية: الإنجليزية.
العملة: ليون.

1 € = 5483.6 -ليون
1 $ = 3817.12 -ليون.
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: $ 311.
توزيع الناتج المحلي الإجمالي: - الأولي: 56.8٪

-الثانوية: 8.4٪
-التجاري: 34.8٪.
الاستثمار الأجنبي المباشر: 30000000$.
الصادرات: 220 $ ملايين.
الواردات: 560 $ ملايين.
الموارد الرئيسية: الماس والذهب والكاكاو والقهوة.

15 /توغو:
المساحة: 56790 كيلومتر مربع.
عدد السكان: 6.500.000 نسمة.
النمو السكاني: 2.7٪.
الكثافة السكانية: 121 نسمة لكل كيلومتر مربع.
اللغة الرسمية: الفرنسية.
العملة: الفرنك.
1 € = 655.96 CFA
1 $فرنك.CFA = 446.34
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: 442 $.
توزيع الناتج المحلي الإجمالي: - الأولي: 42.3٪
-الثانوية: 19٪
-التجاري: 38.7٪.
الاستثمار الأجنبي المباشر: 68000000$.
الصادرات: 900 مليون.$
الواردات: 1.5 مليار.$
الموارد الرئيسية: الفوسفات والقطن والبن والكاكاو

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية

الكتب

-1-احمد وهبان (**الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر, دراسة فى فى الاقليات و الجماعات والحركات العرقية)** ,دار الجامعة الجديدة الاسكندرية ,2001

-2- حمدي عبد الرحمن حسن,(**قضايا فى النظم السياسية الافريقية .مركز دراسات المستقبل الافريقى)** ط1 1998

-3 - سمير الخطيب, (**مكافحة تبييض الأموال)** منشاة المعارف ,الإسكندرية 2005

-4- عبده مختار موسى ,(**دارفور من ازمة مالى الى صراع القوى العظمى)** الدوحة قطر مركز الجزيرة للدراسات 2009

-5-مارتن غريفتش و تيري اوكلاهان ,(**المفاهيم الأساسية فى العلاقات الدولية مركز الخليج للأبحاث و الدراسات**), الطبعة 1 ,دبي الإمارات العربية المتحدة ,2008

-6- محمد رياض , (**الأصول العامة فى الجغرافيا السياسية و الجيو سياسية دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط**), بيروت , دار النهضة للطباعة و النشر1989

-7- محمود شريف بسيوني, (**الجريمة المنظمة عر الوطنية ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا و عربيا)** مصر دار الشروق الطبعة 1 2004

-8- محمود أبو العينين , (**إدارة و حل الصراعات العرقية في إفريقيا)** الدارسة الجامعية للنشر و التوزيع و الطباعة , الطبعة الأولى ليبيا 2008

المجلات

-1- الحوار المتمدن ,(**محور السياسات و العلاقات الدولية**) , العدد 3138 .2010

-2-جميلة علاق: (**إستراتجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**), مجلة العلوم الإجتماعية العدد 19. 2014.

-3- خديجة محمد عرفة , (**مفهوم الأمن الإنساني**) _ مفاهيم العدد 13 الدوحة للدراسات 03جوان/2006

-4- عصام عبد الشافي,(**معضلة الامن في الساحل و الصحراء ,الأسباب والمواجهة**)مجلة السياسة الدولية , العدد 195 , القاهرة ,2014

-5- عزوز محمد عبد القادر,(**العوامل الداخلية و الخارجية في عدم الاستقرار السياسي**)(الحوار المتمدن العدد 2008 2976)

-6 - قوي بوحنية , (**استراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل**), مركز الجزيرة للدراسات 2012

-7- مجلة الدفاع الوطني اللبناني. (**تداعيات الهجرة غير الشرعية على أووربا و أبعادها)** العدد98 2016

-8- دراسة ناصر حامد. (**إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي**) مجلة السياسة الدولية القاهرة العدد 159 2 جانفي 2005

-9- عبير شليغم , التدخل (**الفرنسي في مالي , البعد النيو كولونيالي اتجاه إفريقيا**)المركز العربي للأبحاث و الدراسات الجزائر

الموسوعات

-1- (**جهود التسوية و السيناريوهات المستقبلية**) , موسوعة مقاتل الصحراء www.almoqated.com

المذكرات

-1- بصير احمد طالب، (**المشكلة الامنية في منطقة الساحل الافريقي**) , رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية فرع استراتيجيات و مستقبليات كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

-2- سلافة عبد الرحمن احمد عثمان , (**الصراعات في القارة الإفريقية ,دراسة حالة السودان**) ,(بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير العلوم في العلاقات الدولية,كلية العلوم السياسية ,جامعة الخرطوم ,2005)

-3- سمية بلعيد.(**اثر النزاعات الاثنية على الديمقراطية في القارة الافريقية دراسة حالة الكونغو الديمقراطية**),(رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ,كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة منتوري قسنطينة 2010),

-4- مرابط رابح. (**اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول حالة كوسوفو**) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية , فرع علاقات دولية

-5- سليمة بن حسين , (**الأبعاد الأمنية للسياسة الأوربية للجوار وتأثيراتها على منطقة الجنوب غرب المتوسط**) 2012/2004
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم سياسية والعلاقات الدولية)- تخصص دراسات إفريقية

-6-خالد معمري , (**التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**) , دراسة الخطاب الامني الامريكي بعد 11سبتمبر (مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية دراسات استراتيجية)جامعة باتنة الجزائر ,2007 2008

-7- سفيان منصوري ,(**السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وإنعكاساته على الأمن القومي الجزائري**).(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخص: السياسة العامة المقارنة) جامعة قاصدي مرباح ,ورقلة 2012.2013

-8- ظريف شاكر،(**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات)** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010

-9- ليندة عكروم , (**تاثيرات التهديدات الامنية الجديدة على العلاقات بين دول الشمال و وجنوب المتوسط)** , مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ,جامعة محمد خيضر بسكرة , الجزائر 2010

-10- فريجة لدمية، (**إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير الشرعية)** نموذجا مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة ,الجزائر ,2010

المواقع الالكترونية

-1- أحمد يونس ,إقليم غرب إفريقيا (منتدى لطلاب قسم الجغرافيا ,جامعة طنطا) ص 14. على الرابط تالي

http:/mangement.ephpbb.com.lafrique de l'ouest

.0.33945.014(060606)

-2- أسباب النزاع وتطوره في مالي

http /www.moqatel.com/openshare/behouth/siasia2/harb fi mali/sec 02doc

-3- أزمة مالي و التدخل الخارجي – المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسية

http/ www.dohainstitute.org./release./afe 68 c3a- 48 CF-acab-40491 fdof9ad.

-4- عولمة الجريمة وتحولها الى خطر يهدد الامن

United nation information service 2010 http: /www.unis .unvienna org

-5- شريف شعبان مبروك ,أهداف التدخل الفرنسي في مالي مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية مصر 2013

http/www. Ar.qawrim.net/indexplrp.option.com-contenttaste .wieu

-6- نازك هلال, التنوع الاثني في السودان على الرابط التالي

http/www tanweer sd/arabic modules /smart/article

Les dictionnaires:

1-la rouse ,dictionnaire de francais 1968

2-la rousse . dictionnaire de francais 1999

3-toupictionnaire : le dictionnaire de la politique

Les livres

1-Fabrice Patez. Les relations communautaires ethniques selon Max Weber. Les Cahiers du Cérium , Centre d'Etudes et de Recherches sur les Relations Interethniques et les Minorités1997

2-dendan abdelghani , ethnic conflicts in international relations , theoretical and epistemological frome wor

3-arthur golinoau, le concept de race et ses annex , essai sur l'enégalité de race humaines

4-droits des minorités : normes internationale et indications pour leur mise en ouvre (nations unies ; droits de l'homme) haute commissariat

5-hassan raik , abdallah laroui ,youcef bilal : le cahiers bleus nation , nationalism et citoyennté

6-Marc ternot.causes et consequences économique de la migration international .théorie et réalité etudes internationales 241. 1993

Les mémoire

1-Jean Baptiste MBONABUCYA, ethnicité et conflit ethnique :approches theoriques en perspective de l'analyse du conflit des rwandais, mémoire de licence en sociologie ,faculté des sciences

2-Melissa guozzo la migration vers l'europe un enjeu sécuritaire causes et consequence des politique migratoire européenne sur les migrants . mémoire présenté pour l'obtention du master en étudeseuropéennes economiques et sociales ,departement de de sociologie,université geneve.juillet 1998

3-Emmanuelle sauriol ,mémoire presenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique

Article et revus

1-unicef , etude approfondie sur la dynamique des conflits inter et entra communautaires tenitorite e kyunzu, district tongonyika.

2-tsegaye regassa federalisme as a tool of conflict management in Ethiopia .an overview mizam law revue vol 4 n 1 march 2010

3-david baldwin the concept of security reviw of international staudies vol 23 no 1 (January 1997

4-graham Allison and Gregory treverton .national security.portfolio review .in graham Allison and Gregory treverton (eds) rethinking america's security(.new York w.w Norton and company) 1992

5-Andrew moravcsik'' taking preferensec seriously a liberal theory of international politics'' international organization vol .51, No.4(Autumn1997)

6-la sécurité humaine en théorie et en pratique application du concept de sécurité et fond des -nation unis pour la sécurité humaine (unité sur la sécurité humaine bureau de la coordination des affaires humanitaire) nations unies

7-l'hétérogénéité du concept de sécurité ,ses implications sur les politique , la justice et la durabilité des pratique .stratégie de l'union européenne ver un model européen de sécurité

8-crime and trafficking in the sohelo- Saharan .region. trend and routes

9-kwesi.aning et john pokoo. trafic de drogue et menaces pour la

sécurité nationale et régionale en Afrique de l'ouest

10-profil economique de l’afrique de l’ouest en 2015 et perspective en 2016 .février 2016 Dakar Sénégal

11-ROLAND MARCHAL (military mis, adventures in mali) article, africom affaires le27/ 6/2013

12-revue cultures et conflits amondine cherre antoine mégie et valsonis mitsilegas .la strategie de l’union européenne contre criminalité organisée entre lacune et inquiétudes

13-L’accord de partenariat économique avec l’Afrique de l’ouest fait et chiffres

14-Service européen pour l’action extérieure .stratégie pour la sécurité et le développement au sahel

15-Academie de geopolitique de paris le nouveau terrorisme sous le priome des nouvelles guerres toufik hamel

16-Commission europeenne fiche d’information la coopération entre l’union européenne et l’afrique en matiere de migration bruxelles le 09/11/2015

17-bichara kader l’europe de la méditeranné geopolitique de la proximité pari l’harmatition 1994

18-Nelley robin l’espace migratoire de l’afrique de l’ouest panorama statistique

19-charbit yves dir la population des pays en developpement paris la documentation francaise 2000 Veronique petit

المواقع الإلكترونية بالغة الأجنبية

1- oxford dictionary online http://oxforddictionaries.com.

2- CHRISTIAN CREISER APPROCHES THEORIQUE SUR LES CONFLITS ETHNIQUE ET LES REFUGIE
/ONTRIBUTION /GEISER PARONT LOSMIE WWW.ORG

3-MANUEL DE FORMATION « GESTIONDESCONFLITS.www.miparec.org

4-frédrick guillaime duffour (**apercu du contribution des néo gramsciens et des théories critique au tournant réflexif des théories de la sécurité)** sur site w.w.w.conflits ./document 153

5-antony smith , the ethnic saurces of 124ationalism .www.iiss trandf online.com

6-Cris beauchemin migration entre l'afrique et l'europe réflexion sur la conception et les limites d'une enquète multisituée www caim.inf /revue-population 2015

7-www eur .lex eurpa .u /jo index do ilmalong =fr

8-ceped centre population et developpement université paris des cartes ; institut de recherche pour le développement

9-Mafe recherches sur les migration entre l'afrique et l'europe www ceped org /fr /projets acheves article /mafe –recherches sur les mig

10-CHAIRE RAOUL-DANDURAND en études stratégiques et diplomatiques (centre franco paix)
https://dandurand.uqam.ca/equipe/

11-mali 8 clés pour comprendre les origines de la guerre http/www.marx.be/fr/causes.consequences-guerre mali.

12-Pierre Avril, "Mali : Moscou Promet une Aide Militaire à la France", *Le Figaro* (France), 18/1/2013, viewed 25/1/2013 http://www.lefigaro.fr/international/mali-moscou-promet-une-aide-militaire-a-la-france.php.

13-"Support grows for U.N. force in Mali", *Reuters*, 5/2/2013, viewed 7/2/2013 http://www.reuters.com/article/2013/02/05/us-mali-talks-idUSBRE91414U20130205

الفهرس

الفهـــــــــرس

مقدمة.....

الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي والنظري للدراسة.....ص8.

المبحث الأول: مفهوم الاثنية.....ص8.

المطلب الأول: تعريف الاثنية.....ص8.

المطلب الثاني: الاثنية و المفاهيم المجاورة .....ص10.

المطلب الثالث: تصنيف الاثنيات.....ص13.

المبحث الثاني: النزاعات الاثنية .....ص15.

المطلب الأول: مفهوم النزاعات الاثنية.....ص15 .

المطلب الثاني: أسباب و نتائج النزاعات الاثنية.....ص18.

المطلب الثالث: مقاربات الحل.....ص23.

المبحث الثالث: المنظور الأوروبي للأمن.....ص27.

المطلب الأول: التحول في مفهوم الامن .....ص27.

المطلب الثاني: المفهوم الأوروبي الجديد للأمن .....ص35.

المطلب الثالث مرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية .....ص37.

المبحث الرابع: الأهمية الإستراتيجية لغرب إفريقيا .....ص39.

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية .....ص39.

المطلب الثاني: الأهمية الأمنية .....ص41.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية .....ص43.

خلاصة الفصل الاول .....ص45.

الفصل الثاني: تداعيات النزاعات الاثنية في غرب إفريقيا على الامن الأوروبي ص47

المبحث الأول: تحدي الهجرة .....ص47.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة .....ص47.

المطلب الثاني: أثار الهجرة على الامن الأوروبي .....ص50.

المطلب الثالث: آليات مواجهة .....ص61.

المبحث الثاني: تحدي الإرهاب.....ص66.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب.....ص66.

المطلب الثاني: أثار الإرهاب على الامن الأوروبي .....ص69.

المطلب الثالث: آليات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الإرهاب .....ص71.

المبحث الثالث: تحدي الجريمة المنظمة .....ص75.

المطلب الأول: تعريف الجريمة المنظمة.....ص75.

المطلب الثاني: أثار الجريمة المنظمة على الامن الأوروبي .....ص78.

المطلب الثالث: آليات المواجهة .....ص80.

المبحث الرابع: التدخل الاجنبي المباشرفي النزاعات في غرب إفريقيا...ص82.

المطلب الأول: النزاع في مالي .....ص82.

المطلب الثاني: التدخل الفرنسي في مالي.....ص84.

المطلب الثالث أسباب التدخل و أبعاده .....ص86.

خلاصة الفصل الثاني .....ص88.

خاتمة .....ص89.

الملاحق .....ص 91.

قائمة المراجع.....ص99.

الفهرس.